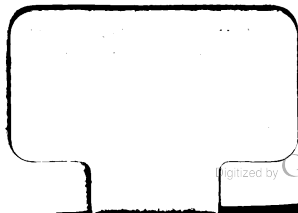


UNIVERSITY OF MICHIGAN



3 9015 02809 9110



دلیل المناضل
تجارب مغربیہ

۹

برنامہ مخرب الاشتراکیہ البھینی



no. 412/32
D



برنامج
الحزب الاشتراكي اليمني

حقوق الطبع محفوظة

لنادر ابن خلدون

بيروت - كورنيش المزرعة - بناية ريفيرا سنتر

هاتف ٣١٢٣٣٥

ص.ب ١١٩٣٠٨

الطبعة الاولى

اكتوبر - ١٩٧٨

Hizb al-Ishlāk al-Yamani

دليل المناضل

تجارب حزبية - ٩

(Program) al-Ishlāk al-Yamani

برنامج الحزب الاشتراكي اليمني

دار ابن خلدون

J 2

1825

Y 5

H 2.5

المدخل

الحزب الاشتراكي اليمني هو طليعة الطبقة العاملة اليمنية المتحالفة مع الفلاحين والمثقفين الثوريين والفئات الشعبية الكادحة الاخرى ، وهو التعبير الحي عن وعي هذه الطبقة لمصالحها الحقيقية ول مستقبلها ودورها التاريخي . وترتبط نشأة الحزب ارتباطا عضويا بتراث شعبنا الكفاحي . وهو يستلهم ويطور كل ما هو تقدمي وثوري في تراث الشعب اليمني والقومي التقدمي ، وهو المكمل لكل نضالات هذا الشعب .

وهدف الحزب تحويل المجتمع تحويلا ثوريا لاستكمال مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية والانتقال نحو بناء الاشتراكية ، مسترشدا في سبيل تحقيق هذا الهدف النبيل بنظرية الاشتراكية العلمية آخذا بعين الاعتبار الخصائص المحلية لنمو وتطور الثورة الوطنية الديمقراطية في بلادنا .

وينطلق الحزب الاشتراكي اليمني في برنامجه وسياسته وكافة ممارساته النظرية والعملية من الادراك الصحيح لطبيعة وجوهر المرحلة المعاصرة للتطور التاريخي والعملية الثورية العالمية والاتجاهات الاساسية لتطورهما ، ومن طبيعة الصراع بين حركة التحرر الوطني للشعوب العربية كجزء من الحركة الثورية العالمية وبين الامبريالية والصهيونية والرجعية .

الوضع الدولي :

ان السمة الرئيسية التي تميز العصر الراهن هي الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية على نطاق العالم . ان عصرنا هو عصر الصراع بين النظامين الاجتماعيين العالميين المتناقضين ، عصر الثورات الاشتراكية وانتصار حركة التحرر الوطني وانهيار الامبريالية وتصفية نظام الحكم الكولونيالي ، عصر انتهاج شعوب جديدة باستمرار طريق التوجه الاشتراكي ، عصر انتصار الاشتراكية على الصعيد العالمي .

ويتأكد في عصرنا بأن الرأسمالية كنظام وكعلاقات انتاج قد انتهت مهمتها التاريخية ونشأت ظروف موضوعية لانتقال البشرية الى النظام الاشتراكي . ويجتاح عالمنا اليوم تيار التجديد

الثوري الاشتراكي بقيادة الطبقة العاملة وحلفائها .
لقد دشن انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية
العظمى بداية هذا العصر وشكل انعطافا حاسما في
تاريخ البشرية مسجلا بداية انهيار الامبريالية وانبثاق
النظام الاجتماعي الاشتراكي الجديد الذي يعبر عن
المصالح الجذرية للجماهير الكادحة .

ان انتصار الاتحاد السوفياتي والشعوب
والقوى المناهضة الاخرى على الفاشية والنازية
الالمانية والعسكرية اليابانية قد ادى الى انتصار
الاشتراكية في عدد من الدول مفسحا المجال لقيام
وترسخ النظام الاشتراكي العالمي ومشكلا بداية انطلاقة
جديدة لحركة التحرر الوطني العالمية وموجها ضربات
قاصمة لنظام الحكم الكولونيالي للامبريالية .

وكان ذلك ، بحق ، مكسبا رئيسيا للطبقة
العاملة ونضالها الثوري ، فظهور المنظومة الاشتراكية
وتعاظم جبروتها وانتصارات الحركة العمالية العالمية
وحركة التحرر الوطني قد غير وجه كوكبنا كله
وغير ميزان القوى على الصعيد العالمي لصالح قضية
الاستقلال الوطني والديمقراطية والاشتراكية والسلم .

ان التقدم الشامل للنظام الاشتراكي العالمي
ونجاحات جميع القوى المناضلة من اجل التغيير
الثوري للعالم يضيّق باستمرار من امكانيات
الامبريالية والرجعية ، ويظهر بما لا يدع مجالا للشك،

وبصورة وضاعة وساطعة ، افضلية النظام الاشتراكي .
وتنخرط باستمرار شعوب جديدة في النضال
المعادي للامبريالية والراسمالية على حد سواء وتنهج
طريق التحرر القومي والاجتماعي باتجاه الاشتراكية .

وفي عصرنا ، عصر الانتقال من الراسمالية الى
الاشتراكية والذي تشكل فيه ثورات التحرر الوطني
العالمية جزءا من الثورة الاشتراكية على الصعيد
العالمي ، وفي ظروف موازين القوى الدولية الراهنة
بشكل خاص ، يستحيل على أي جزء من حركة
التحرر الوطني هذه في أي منطقة من مناطق العالم ،
ان يتمكن من انجاز مهماته دون اتخاذ موقف حازم
وثابت ومنسجم في العدا للامبريالية ودون التحالف
مع الحركة الثورية العالمية وقوتها الاساسية المنظومة
الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي .

وبالمقابل ، فان النظام الراسمالي والدول
الدائرة في فلكه تعاني من أزمة عامة تزداد تفاقمها
يوما عن يوم وتشمل كافة جوانب الحياة السياسية
والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروحية للمجتمع
الراسمالي .

وتتسم هذه المرحلة من تطور البشرية أيضا
بتعاظم وزن نفوذ الطبقة العاملة في البلدان الراسمالية
المتطورة . ويكتسب النضال الذي تخوضه هذه
الطبقة أهمية خاصة في مسيرة الحركة الثورية

العالمية لكونه يدور في عقر دار الامبريالية وفي مراكزها الاساسية ، ويتوقف على نتائج هذا النضال المصير النهائي للامبريالية كنظام .

ومع تفاقم الازمة العامة للراسمالية اخذت احزاب الطبقة العاملة في البلدان الراسمالية المتطورة تشدد من نضالها وتعزز من مواقعها وتضع البرامج البديلة التي تلتف حولها قطاعات واسعة من جماهير الشغيلة والكادحين في هذه البلدان في سبيل التحولات الجذرية الاشتراكية .

ان وحدة نضال القوى الثورية الرئيسية الثلاث لعصرنا : المنظومة الاشتراكية العالمية ، وحركة التحرر الوطني ، والطبقة العاملة في البلدان الراسمالية التي اذت الى تعميق الازمة العامة للنظام الراسمالي العالمي واطعت مواقع الامبريالية وانتزعت نجاحات هامة لصالح قوى التحرر والاشتراكية والسلم ، قد استطاعت طوال المرحلة الماضية ان تواجهه تزايد الروح العدوانية لدى الامبريالية وان تمنعها من زج البشرية في اتون حرب عالمية جديدة . ان النضال من اجل التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي والاشتراكية قد اقترن على الدوام بالنضال من اجل السلم ، ووقف سباق التسليح ، ومن اجل علاقات التعايش السلمي بين الانظمة الاجتماعية المختلفة .

وقد اثبتت تجربة السنوات العشر الماضية ان

النضال من أجل السلم والتعايش السلمى هو شكل من أشكال الصراع الطبقي على الصعيد العالمى بين الطبقة العاملة والجماهير الكادحة وبين قوى الامبريالية والراسمالية والرجعية والعدوان . وفي ظل نهج التعايش السلمى تم تحقيق الكثير من النجاحات ، بشكل خاص لشعوب بلدان التحرر الوطنى . ان المحاولات المسعورة التى تبذلها الامبريالية اليوم لاعادة اجواء الحرب الباردة تؤكد هذه الحقيقة ولا تنفيها .

فالامبريالية تبذل قصارى جهدها لوقف مناخ الانفراج فى العلاقات الدولية ، ولزيادة سباق التسلح وتكديس السلاح النووى والاستراتيجى ، وتحاول اعادة احياء الاحلاف الاستعمارية ، والقواعد العسكرية ، وتزيد من تدخلها العسكرى المباشر ضد حركات التحرر الوطنى . وتوجه الامبريالية هجومها الرئيسى ضد المنظومة الاشتراكية مستخدمة كل وسائل واساليب الاستفزاز والتخريب والتحريض المفرض . وترتكز بشكل خاص على احاطة الاتحاد السوفياتى بتكتلات سياسية عسكرية معادية ، وعلى ضرب وحدة المنظومة الاشتراكية العالمية ، وتفتيت صفوف قوى حركة التحرر الوطنى ، وافراغ سياسة عدم الانحياز من مضمونها المعادى للامبريالية والهادف الى استكمال التحرر الوطنى وتحقيق التقدم

الاجتماعي والتخلص من سيطرة الامبريالية والاستعمار
الجديد .

ان حزبنا المسترشد بالاشتراكية العلمية ،
سيواصل النضال الحازم ضد الامبريالية ومشاريعها
العدوانية ، وضد الاستعمار الجديد . وفي نضاله
هذا ، ينطلق الحزب من موقع الحرص على المصالح
الوطنية للشعب اليمني ، ومن واقع كونه جزءا
لا يتجزأ من القوى الثورية العالمية ، القوى المناضلة
من أجل التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي
والاشتراكية والسلم ضد الامبريالية والرجعية
والحرب . وهو يعتبر عملية التعزيز المستمر للروابط
الكفاحية مع المنظومة الاشتراكية وفي طبيعتها الاتحاد
السوفياتي أحد الواجبات الرئيسية التي يحرص
عليها باستمرار . كما يحرص كذلك على النضال
المثابر ، ودون مساومة ، ضد كافة المحاولات الرامية
الى تشويه الاشتراكية العلمية، وضد كافة الانحرافات
اليمنية واليسارية ، وضد أعمال التحريض المناوئة
للمنظومة الاشتراكية او تلك الهادفة الى شق وحدة
القوى الثورية الرئيسية الثلاث لعصرنا . ويدرك
حزبنا ان الامبريالية ، تحت ستار معاداة الشيوعية ،
والاتحاد السوفياتي ، انما تستهدف اضعاف الحركة
الثورية للشعوب وعرقلتها وتقديمها واعادة فرض هيمنة
الامبريالية والاستعمار الجديد عليها .

حركة التحرر الوطني :

ومع توطد مواقع المنظومة الاشتراكية وتعزز البناء الاشتراكي وانهيار النظام الاستعماري العالمي تعاظم الدور الذي تلعبه حركة التحرر الوطني وتعمق محتواها ، حتى غدت احدى العوامل الرئيسية في تحديد الاتجاهات الاساسية لعصرنا واحدى القوى الرئيسية الثلاث في العملية الثورية العالمية .

لقد واجه العديد من البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة بعد نيل الاستقلال السياسي ، مسألة اختيار طريق التطور الذي يتلاءم مع حاجات شعوبها ويلبي مطامحها في تصفية مخلفات نظام الحكم الاستعماري القديم والجديد وبناء اقتصاد وطني يشكل أساسا متينا لتقدمها الاجتماعي وازدهارها .

واتجه عدد من الثورات الوطنية التحررية لشعوب هذه البلدان الى اجراء جملة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية ذات الطابع الديمقراطي العميق الموجهة ضد مواقع الراسمال الاجنبي والاقطاع والكبرادور . وانتهجت على صعيد السياسة الخارجية خطا معاديا للاستعمار والامبريالية، وخطت خطوات كبيرة على طريق تعزيز تحالفها مع بلدان المنظومة الاشتراكية .

لقد تحققت هذه التحولات والاجراءات في الاساس بقيادة عناصر وطنية وثورية من البرجوازية

الصغيرة في فترة اكتسبت فيها الافكار الاشتراكية شعبية واسعة نتيجة لسياسة الدعم الثابت من قبل الاتحاد السوفياتي لحركة التحرر الوطني في المجال السياسي والعسكري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بفضل نجاحات البلدان الاشتراكية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ونتيجة للدور البارز الذي قامت به الاحزاب الشيوعية في نشر هذه الافكار والتعريف بهذه المنجزات . وقد جاءت هذه التحولات تلبية لحاجات العمال والفلاحين وكل الفئات الكادحة والمستثمرة وتمت بمشاركتها النشطة .

الا انه بسبب الطبيعة الطبقية لهذه العناصر ، وما تميزت به من خوف وحذر من الجماهير ، وافتقادها للايديولوجية العلمية للطبقة العاملة ، واعتمادها نهجا تجريبيا ، وميلها المتزايد وبنسب متفاوتة الى الانفراد بالسلطة . . . لم تستطع حشد وتجنيد الطاقات الاقتصادية والبشرية والعسكرية الضرورية لمواجهة الهجمة الامبريالية الشرسة ، ومتابعة مهام التحرر الوطني ونهج التحولات الاقتصادية والاجتماعية الديمقراطية والتقدمية، فسقط بعضها، وانحنى البعض الآخر ، وازداد الميل نحو المساومة مع الامبريالية ومع الاحتكارات والرجعية الخارجية والداخلية ، وعززت الاجنحة اليمينية مواقعها في

السلطة وصولا الى استيلائها الكامل على السلطة في بعض هذه البلدان ، وارتدادها الكامل عن نهج التحولات التقدمية في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وانغماسها اكثر فاكثر في سياسة العدا للديمقراطية وقمع الجماهير ، وانتقالها الى الدوران في فلك المخططات الامبريالية ، والعداء للاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية ، متخليين بذلك عن المطامح والمصالح المشروعة لاوسع فئات الشعب في التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي بما في ذلك مصالح ومطامح اوسع فئات البرجوازية الصغيرة نفسها .

غير ان هذه العملية جرت وتجرى عبر صراع حاد وطويل ومعقد ووسط مقاومة شعبية وتقدمية مستمرة . ولم يستطع نهج الانحراف اليميني ان يقدم أي حل ايجابي لمشاكل شعوب بلدان حركة التحرر الوطني لا في القضية الوطنية ولا في القضية الاجتماعية . وتزداد الاوساط التي اعتمدهت عزلة عن الجماهير وانفصاحا ، وتنمو وتتعزز في المقابل قناعة راسخة لدى الطبقة العاملة والجماهير الكادحة بضرورة اعتماد نهج ثوري حقيقي في مواجهة الهجمة الامبريالية والرجعية في تحقيق اهداف التحرر الوطني بشكل ناجز . وتمكنت اوساط متقدمة في العديد من البلدان ان تصمد امام الهجمة الامبريالية، كما استطاعت قوى ثورية طليعية في بلدان اخرى ان

تعتمد نهجا ثوريا حقيقيا جديدا ، أعمق محتوي
واكثر جذرية ، فتحقق لها الانتصار الحاسم على
الامبريالية والرجعية .

ان توطد مـواقـع النهج الثوري في كوبا ،
والانتصار التاريخي لشعب فيتنام وانتصارات شعوب
انغولا والموزامبيق وغينيا بيساو وأثيوبيا وافغانستان
وغيرها من بلدان آسيا وافريقيا تشكل نموذجا متقدما
وطليعيا من نماذج حركة التحرر الوطني ومنعطفها
حاسما في مسار هذه الحركة .

وفي هذا السياق بالذات يأتي الانتصار التاريخي
الذي تحقق في بلادنا ليشكل رافدا أساسيا من روافد
هذه المرحلة المتقدمة من مراحل حركة التحرر
الوطني .

ان حزبنا يرى ان الثورة الوطنية التحررية ،
لكي تحقق كامل أهدافها ، لا بد لها من مواصلة السير
بثبات ودون تردد في عملية التحولات الاقتصادية
والاجتماعية والسياسية الجذرية ، بالاستناد الى
ايدولوجية علمية ، ومن موقع طبقي واضح . ان
ايدولوجية الطبقة العاملة ، وتنظيمها الثوري ، هما
الوحيدان القادران على تحقيق مهام التحرر الوطني
والتقدم الاجتماعي بشكل ناجز ، وهما الوحيدان
القادران على لعب دور طليعي في اطار التحالف
الوطني الطبقي العريض الذي يعبر عن مصالح الفئات

الشعبية الكادحة بسواعدها وادمغتها ذات المصلحة
في الخلاص الكامل والنهائي من الاستغلال والاضطهاد
والقهر الاجتماعي والقومي .

حركة التحرر الوطني العربية :

وعلى الصعيد العربي فقد شهدت حركة التحرر
الوطني العربية بشكل عام ، ولا سيما في عدد من
الاقطار العربية ، منذ أوائل الخمسينات ، نهوضا
عاما ضد الاستعمار والامبريالية والصهيونية
والرجعية ، وحقت عددا من التحولات الاجتماعية
والاقتصادية الهامة . وقد جاء هذا النهوض ردا على
عجز تحالف الاقطاع والبرجوازية الكبيرة عن تحقيق
مهمات التحرر الوطني والتحرر الاقتصادي
والاجتماعي ، وكذلك ردا على الخيانة القومية التي
ارتكبها هذا التحالف ازاء القضية الفلسطينية .

وكان من سمات هذه المرحلة الدور البالغ
الاهمية الذي لعبته القضية القومية ، أكان بالنسبة
لقضية الوحدة العربية أو بالنسبة لقضية فلسطين ،
في نهوض حركة التحرر الوطني العربية ، حيث
اكتسب شعار الوحدة العربية محتوى جديدا معاديا
للامبريالية ، وحيث جرى انبعاث القضية الفلسطينية
كجزء محوري من قضية التحرر الوطني العربية ،
الامر الذي أدى فيما بعد الى ولادة جديدة للحركة

الفلسطينية بمضمون ديمقراطي معاد للامبريالية .
ومن هذا المنظور ، فان حزبنا يرى ان حركة المقاومة
الفلسطينية ضد الاحتلال الاسرائيلي الكولونيالي
الاستيطاني للارض الفلسطينية هي حركة تحرر
وطني ، تهدف الى استعادة الحقوق الوطنية الشرعية
للشعب الفلسطيني وتقرير مصيره على ارضه واقامة
دولته المستقلة ، وهي بذلك تشكل جزءا لا يتجزأ من
حركة التحرر الوطني العربية .

وقد تعرضت حركة التحرر الوطني العربية
ولا تزال لاشرس هجمة امبريالية - صهيونية -
رجعية ، استهدفت وتستهدف تصفية القضية
الفلسطينية وترسيخ نهج الاستسلام والخيانة
الوطنية وضرب وحدة النضال العربي ، وتجزئة
الاقطار العربية ومحاولة انشاء كيانات طائفية عنصرية
جديدة ، ووقف وتصفية سائر منجزات هذه الحركة
على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ،
واعادة بسط هيمنة الامبريالية وصنيعتها اسرائيل
على المنطقة العربية بأسرها . وتصل هذه الهجمة
الامبريالية اقصى مداها بمحاولة احياء الاحلاف
العسكرية واعادة وجود القوات العسكرية للامبريالية
بشكل خاص . وقد تركز التآمر الامبريالي الصهيوني
الرجعي في المنطقة العربية على ضرب اوامر الصداقة
العربية السوفياتية ، وتفكيك عرى التحالف

الاستراتيجي مع الاتحاد السوفياتي .

ان النضال الشعبي ضد المخطط الامبريالي - الصهيوني - الرجعي يشتد ويتعاظم ، وثبتت سياسة ممالة الامبريالية الاميركية والسير في فلکها عن عجزها الكامل عن تقديم أي حل ايجابي للقضايا القومية والاجتماعية ، كما تصل هذه السياسة الى طريق مسدود ، وتزداد قناعة الجماهير الشعبية وقواها التقدمية بضرورة قيام جبهة عربية ثورية شاملة تتصدى للمخططات الامبريالية - الصهيونية - الرجعية ولنهج الاستسلام والخيانة ، وتجبر أصحاب هذه المخططات على التراجع وتلحق بها الهزائم ، منطلقا من ان التناقض الرئيسي على الصعيد القومي هو التناقض بين حركة التحرر العربية باعتبارها جزءا من الحركة الثورية العالمية من جهة ، وبين الامبريالية ، وبشكل خاص الامبريالية الاميركية والصهيونية والرجعية من جهة أخرى .

ويرى حزبنا ان قيام المجابهة العربية بدورها المنشود لا يمكن ان يتم بدون تحقيق وحدة القوى الوطنية والتقدمية العربية وتمتين الصداقة النضالية بين حركة التحرر الوطني العربية والمنظومة الاشتراكية وفي طليعتها الاتحاد السوفياتي ، المدعم الاساسي لنضال الشعوب العربية .

وتبرز قضية الوحدة العربية هدفا من أبرز

وانبل أهداف جماهيرنا العربية وطموحا مشروعا من اجل القضاء على التجزئة السياسية التي كرسها الاستعمار في الوطن العربي ودعم النضال الثوري العربي بإمكانات مادية وبشرية غير محدودة . ان الوحدة العربية في عصرنا هذا ، عصر انتقال البشرية من الرأسمالية الى الاشتراكية ، قد اكتسبت مضمونا تقديميا يخدم في الاساس مصالح الجماهير العربية الكادحة . لذلك فان قيام الوحدة العربية على أسس تحررية ديمقراطية اشتراكية هو الطريق السليم وهو الهدف الذي نناضل من أجله بثبات مع كل القوى الثورية والتقدمية العربية .

الحركة الوطنية اليمنية :

وعلى الصعيد اليمني وبتأثير التغييرات ذات الطابع النوعي التي حدثت على الصعيدين الدولي والعربي بعد انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى خاض شعبنا منذ أواخر الاربعينات ومطلع الخمسينات نضالا دؤوبا متعدد الاشكال توج بقيام ثورتين ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ م و ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ م المجيدتين . وفي الشطر الجنوبي من اليمن شكل انتصار ثورة ١٤ أكتوبر وتحقيق الاستقلال الوطني في نوفمبر ١٩٦٧ م بداية الانطلاق نحو التحرر الاقتصادي والاجتماعي .

وعبر القيام بخطوة ٢٢ يونيو التصحيحية (١٩٦٩ م) دشن شعبنا انعطافا نوعيا جديدا في مسيرته الثورية المجيدة ، محددا بذلك اختياره الثوري بالمضي في طريق الثورة الوطنية الديمقراطية وبناء الاشتراكية . ومن منظور اشتراكي علمي رسم البرنامج السياسي الصادر عن المؤتمر الخامس للتنظيم السياسي الجبهة القومية اهداف المرحلة ومجمل التحولات الشاملة المناهضة للامبريالية والاقطاع والراسمالية التي يتوجب القيام بها من أجل تعزيز الاستقلال الوطني وتحقيق التقدم الاجتماعي .

ونتيجة للتحولات التقدمية والجزرية التي تم تحقيقها تغيرت الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد تغيرا عميقا ، حيث وجهت الثورة ضربات قاضية لاجهزة الدولة القديمة ، وحلت محلها ولاول مرة في التاريخ اليمني ، دولة يمارس فيها العمال والفلاحون وسائر الكادحين بصورة متزايدة حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . كما استأصلت الثورة سيطرة الاحتكارات الامبريالية والبرجوازية الكمبرادورية والاقطاع وقضت عليها الى الابد . وتأسس قطاع الدولة ليكون الاساس الاقتصادي للدولة الجديدة ، الامر الذي أتاح امكانية البدء في البناء المنهجي للاقتصاد الوطني .

ولقد بادرت السلطة الثورية الى مكافحة الجهل

والامية وفجرت الامكانيات الخلاقة للشعب وقطعت شوطا كبيرا لتحقيق مساواة المرأة اليمنية بالرجل ، ووجهت كل طاقات البلاد البشرية والمادية من اجل الدفاع عن مكاسب الشعب وانجازات الثورة ضد الاعداء في الداخل والخارج . وتم اتخاذ سلسلة من الاجراءات بهدف التحويل الجذري لاجهزة الجيش والشرطة الشعبية والامن وجعلها في خدمة الشعب الشفيل والكادح وحماية مكاسبه الثورية . وتكونت الميليشيا كقوة مسلحة للشعب الى جانب الجيش .

لقد لعبت الثورة دورا اساسيا في اطار حركة التحرر الوطني العربية ، كما ربطت الثورة الشعب اليمني بأواصر الصداقة مع شعوب البلدان الاشتراكية والشعوب الاخرى المناضلة من أجل الاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي والديمقراطية والسلم .

وينطلق الحزب الاشتراكي اليمني في تحديد مهماته المباشرة والمستقبلية من الادراك العميق للوحدة الكفاحية بين ثورتي ٢٦ سبتمبر و ١٤ اكتوبر ، ويرى في هاتين الثورتين أساس الخلاص للشعب اليمني وتحقيق أهدافه الوطنية والاجتماعية . ويدرك الحزب ادراكا عميقا مسؤوليته امام الجماهير الكادحة فيما يتعلق ببناء اليمن الديمقراطي الموحد . وسوف يعمل بدأب على تحقيق كافة مهماته في هذا الصدد والتي ينص عليها برنامجه .

ولقد كانت اتفاقية وحدة العمل الوطني في ٥ فبراير ١٩٧٥ م حدثا بالغ الأهمية بالنسبة لبلادنا ، شكل خطوة كبرى على طريق بناء الحزب الطليعي من طراز جديد . ان هذه الخطوة والمؤتمر التوحيدي الذي تلاها وعملية الوحدة الفعلية التي تحققت بين الفصائل الثلاث على أرض الواقع النضالي في مجالات البناء والانتاج والدفاع عن الثورة وتعميق منجزاتها والسير على طريق بناء الحزب الطليعي من طراز جديد ، أداة الثورة لقيادة البلاد على طريق انجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية والانتقال الى مرحلة بناء الاشتراكية ، كانت هذه النجاحات ذات أهمية كبيرة بالنسبة لمجمل الحركة الثورية العربية وحركة التحرر الوطني العالمية ، اذ انها قدمت نموذجا جديدا متقدما في مجال تطوير العمل الجبهوي ودفعه الى مرحلة الاندماج على أسس فكرية وسياسية وتنظيمية ووضعه على الطريق الصحيح ، طريق بناء الحزب الطليعي من طراز جديد .

واننا لنعتز بأن تكون تجربتنا قد لقيت تقييما عاليا لدى كافة فصائل الحركة الثورية العربية والعالمية وبأن نكون قد نجحنا عبر تجربتنا ومسيرتنا النضالية في تقديم اسهام جدي في نضال القوى الثورية العربية والعالمية التي يشكل حزبنا جزءا لا يتجزأ منها .

الفصل الأول

القضية الوطنية اليمنية

لقد كانت ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ م نتاجا شرعيا لتطور النضال الشعبي والحركة الوطنية في اليمن عامة ، كما شكلت جزءا من الثورة العربية الشاملة والثورة العالمية المناضلة من أجل التحرر الوطني والديمقراطية والتقدم .

وفي الشطر الجنوبي من اليمن واصل شعبنا اليمني نضاله ضد الاستعمار وعملائه من القوى والعناصر الاقطاعية والرجعية الضالعة معه . وكانت ثورة ٢٦ سبتمبر تمهيدا لقيام ثورة الرابع عشر من اكتوبر عام ١٩٦٣ م بقيادة التنظيم السياسي - الجبهة القومية ، وكانت ثورة ١٤ اكتوبر المجيدة نتيجة تطور طبيعي للحركة الوطنية في الجنوب وامتدادا متطورا

لثورة ٢٦ سبتمبر وجزءا من الثورة العربية والعالمية ضد قوى الامبريالية والاستعمار والصهيونية والعنصرية ، ولم يكن غريبا أن تندلع ثورة ١٤ اكتوبر بعد عام واحد فقط من انتصار ثورة ٢٦ سبتمبر ، فقد كان لانتصار ثورة ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢ م تأثير كبير على مجمل الاوضاع اليمينية في الاقليم شماله وجنوبه ، فشكلت بذلك قاعدة اساسية لانطلاق ثورة ١٤ اكتوبر عام ١٩٦٣ م التي وجدت العوامل المساعدة في الظروف الجديدة التي هيأتها ثورة ٢٦ سبتمبر .

ان استراتيجية الثورة اليمينية مرتبطة عضويا ودون انفصام بوحدة ثورة ٢٦ سبتمبر وثورة ١٤ اكتوبر كوحدة تتوج وحدة الارض والشعب اليميني وبالتالي وحدة مصالحه المشتركة ، وكذلك مرتبطة بوحدة الاداء على صعيد الاقليم كله لكي تتمكن من تحقيق الاهداف الاستراتيجية التاريخية لشعبنا اليميني .

ان الاوضاع السياسية والاجتماعية مرتبطة جدليا على امتداد الساحة اليمينية ، وتعكس طبيعة المصالح المتناقضة والمتضادة للقوى الطبقية والسياسية في الاقليم . ان اعداء الشعب اليميني لا يمكن فصلهم في الشمال عن الجنوب ولا يمكن فصلهم في الجنوب عن الشمال ، وكذلك فان القوى صاحبة المصلحة في التطور والتقدم اليميني لا يمكن

هي الاخرى فصلها في الجنوب عن الشمال والعكس .
وان اية ردة رجعية او تحولات تقدمية تقوم في اي
شطر من الاقليم لن تكون معطياتها التاريخية سلبا
او ايجابا على هذا الشطر او ذاك وانما يتعدى ذلك
ليشمل الاقليم كله ، لاننا ندرك بان اعداء ثورة
١٤ اكتوبر لن يقفوا لوحدهم بل سيقف معهم اعداء
ثورة ٢٦ سبتمبر في الشمال .

ان جماهير الشعب اليمني قد ناضلت في
الشمال والجنوب من اجل حماية ٢٦ سبتمبر ، كما
شاركت في النضال ضد الاستعمار البريطاني وسوف
تستمر تناضل في الاقليم كله من اجل الدفاع عن
ثورة ١٤ اكتوبر وتلاحم الثورتين اليمنيتين .

وينطلق الحزب الاشتراكي اليمني في سياسته
الوطنية من حقيقة مؤداها ان الحل الصحيح للقضية
الوطنية والمتمثل في وحدة الارض والمصالح والاداة ،
يكتسب اهمية بالغة للحركة الثورية للجماهير الشعبية
من اجل تحريرها الوطني والاجتماعي . ويعبر الحزب
عن الطموح الطبيعي لدى الجماهير الشعبية اليمنية
الى الوحدة التي ستمكن من تعبئة كافة الموارد
والطاقات المادية والبشرية في سبيل تحقيق التقدم
الاجتماعي وبناء المجتمع الجديد . لقد كانت القضية
الوطنية اليمنية ولا تزال تتسم باهمية تاريخية عظيمة
سواء على صعيد الحركة الوطنية الديمقراطية اليمنية

أو على صعيد جماهير شعبنا العريضة لأنها متغلغلة في أعماق ضميرها وعقلها .

ويدرك حزبنا والاكثورية الساحقة من جماهير الشعب اليمني الكادحة ادركا عميقا ضرورة التخلص من التمزق والتجزئة ويفهمان ان تحقيق وحدة الشعب اليمني سوف يغدو مصدرا عظيما لقوته وحافزا جبارا لتقدمه .

ان تحقيق الوحدة اليمنية يعتبر من أعظم وأنبل الاهداف التي ترتبط بمصالح ومصير الشعب اليمني بأسره في الحاضر والمستقبل . وليس من قبيل الصدفة ان هذه القضية كانت ولا تزال مشار الصراع النظري والسياسي الحاد بين قوى الثورة اليمنية والقوى المعادية لها . فان الطبقات والعناصر الرجعية المستغلة المعادية للثورة والجماهير الكادحة كانت ولا تزال تطرح شعار الوحدة في سبيل مصالحها التخريبية بغية الدفع بحركة شعبنا الوطنية التحررية الى طريق محاربة التحولات الثورية . ان هذه القوى تستفز مشاعر الجماهير وتشهر سلاح الوحدة وتطرح الاساليب العدوانية لتحقيقها لتزج بالجماهير في حرب أهلية واقتتال بين الشعب الواحد . ان الحزب الاشتراكي اليمني ، وجميع القوى التقدمية الاكثر اخلاصا وصدقا والاكثر استعدادا للتضحية من أجل اليمن الديمقراطي الموحد في الوطن اليمني كله، يرفض

مثل هذا المفهوم للوحدة ، كما يرفض تلك الطرق لتحقيقها التي تحاول أن تعتمدها الرجعية، لذلك فان حزبنا لا يمكن ان يقبل بأن تخضع الوحدة اليمينية لمشيئة القوى الرجعية وأهدافها، وسيناضل من أجل أن تتحقق الوحدة اليمينية بطابعها الطبقي الديمقراطي لمصلحة أوسع جماهير الشعب . لذا فان الوحدة اليمينية يجب ان تكتسب محتوى ديمقراطيا وأن تخدم قضية الثورة اليمينية التي تجسدت في وحدة ثورتنا ٢٦ سبتمبر و ١٤ اكتوبر الخالدتين .

ان الصراع الطبقي الذي يدور حول قضية وحدة الوطن اليميني والقضايا الاخرى يرتبط ارتباطا لا ينفصم بالصراع بين القوى الطبقيّة الثورية والقوى المعادية للثورة ، لان هناك ترابطا وثيقا بين وحدة القوى الرجعية في شطري اليمن ، والعكس صحيح بالنسبة لوحدة القوى الثورية اليمينية .

ويرى الحزب الاشتراكي اليميني ان كل من يتحلى بالحب والوفاء لوطنه اليميني ويحرص على مطامح شعبه المشروعة لا يمكن الا أن يسعى الى انهاء حالة التجزئة والتمزق وتحقيق الوحدة اليمينية ديمقراطيا .

ويدرك الحزب وجميع قوى الشعب اليميني الوطنية التقدمية ان تحقيق مثل هذه الوحدة اليمينية

يشير المقاومة من قبل القوى الخارجية من رجعيين وامبرياليين الذين يدعمون ويساندون القوى اليمينية الرجعية الاكثر تطرفا لخلق حالة دائمة من العداء بين شطري الوطن اليمني . ان الحركة الوطنية والتقدمية اليمينية لا تواجه فقط الاعداء الطبقيين ، وانما تواجه ايضا القوى الامبريالية والرجعية التي تقف الى جانبهم ليتآمروا جميعا على الثورة في اليمن الديمقراطية ومجمل الحركة الوطنية التقدمية في الوطن كله مستهدفين من ذلك السيطرة الكاملة على ارضنا وشعبنا في اليمن كله ، وليس فقط تشديد قبضتهم على جزء من وطننا كما هو واقع الحال الآن .

ان الحزب الاشتراكي اليمني يرفض الاساليب الحربية والعدوانية لحل القضية الوطنية اليمينية وجميع محاولات الامبريالية والرجعية لفرض ارادتها على شعبنا ، كما يرفض تلك الطرق التي تؤدي الى تعزيز مواقع القوى الرجعية على حساب تضحيات الشعب اليمني ومنجزاته . ويرى الحزب ان الطريق الى الوحدة اليمينية يتمثل في الجهود المخلصة لجماهير الشعب اليمني والحركة الوطنية الديمقراطية اليمينية وجميع المنظمات الجماهيرية . ويتطلب كل ذلك عملا واعيا ودؤوبا لكي تكون الوحدة اليمينية وحدة شعبية متينة وصلبة وقادرة على الاستمرار في التطور نحو تحقيق كافة مهام الثورة اليمينية .

ان الحزب الاشتراكي اليمني لعلى ثقة تامة بأن حركة الجماهير الشعبية الغفيرة وجميع القوى الوطنية قادرة على تحقيق الوحدة الحقيقية للوطن اليمني واقامة سلطة الدولة المركزية بمختلف اجهزتها التي تصنعها وتشارك فيها اوسع جماهير شعبنا عبر بناء الاقتصاد الوطني المستقل والمتحرر من الارتباط بعجلة الرأسمالية العالمية والذي يخضع لنهج علمي مبرمج لتمكن من تطوير الحياة العامة لجماهير شعبنا اكان ذلك على صعيد تحسين مستوى المعيشة أو السكن والصحة والمواصلات واعطاء اهتمام كبير بتربية الاجيال اليمنية تربية صحيحة بما في ذلك توسيع نشر الثقافة اليمنية والعربية والانسانية التقدمية بين صفوف الشعب . وعلى ضوء ذلك فان نجاحات ومنجزات اليمن الديمقراطية في مجال بناء الحياة الجديدة تشكل نموذجا ايجابيا وعاملا مساعدا على تحقيق هذه المهمات لما فيه خدمة المصالح المادية والروحية لاوسع جماهير الشعب .

ان السلطة المركزية اليمنية الموحدة بالقدر الذي تنهج سياسة داخلية تخدم اوسع جماهير شعبنا يفترض بالضرورة أن تنهج سياسة خارجية معادية للاستعمار الجديد وتقف الى جانب نضال الشعوب العربية وحركتها الوطنية التحررية لتسهم بدورها في النضال ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية ،

وفي مساندة نضال حركة الثورة العالمية ونسج العلاقات المتينة معها وفي مقدمتها البلدان الاشتراكية .
هنا يكمن فهم حزبنا للمضمون الوطني الديمقراطي للوحدة اليمنية وسلطتها المركزية الموحدة . وهذا الفهم لا يجوز فصله عن الفهم الصحيح لدور وأهمية الاداة السياسية للثورة اليمنية ، لان تحقيق الوحدة اليمنية مرتبط ارتباطا جدليا بوحدة اداة الثورة اليمنية . الوحدة اليمنية ليست بالمهمة السهلة ولا يمكن أن تحقق عفويا ، وتحقيقها يتطلب النضال الحاسم من قبل جماهير شعبنا اليمني وحركته الوطنية في عموم الوطن .

ومن هنا فان اداة الثورة اليمنية كطليعة موحدة تقود النضال أمر ضروري جدا لا من أجل تحقيق الوحدة اليمنية فحسب ، ولكنها تظل أكثر ضرورة لمواصلة النضال من أجل تثبيتها وحمايتها وبالتالي من أجل انجاز كافة الاهداف المرحلية والتاريخية لاستراتيجية الثورة اليمنية .

ولا يمكن تجنب كافة المخاطر والاطء القاتلة وكذا التخلص من القبلية والانفصالية والمذهبية في كل جوانب ذلك النضال ، وتحقيق الاهداف القريبة والبعيدة بدون الطليعة التي تقود وتنظم مختلف نضالات جماهير شعبنا في الاتجاه الصحيح .

فأداة الثورة اليمنية الطليعة السياسية لشعبنا

تعتبر صمام الامان الوحيد الذي به فقط تتم مواصلة مسيرة الثورة بثبات قبل الوحدة وبعدها نحو بناء اليمن الجديد الخالي من كل صنوف الظلم والاضطهاد والاستغلال . . اليمن الجديد الذي يسير في ركاب التحرر والتقدم والاشتراكية والسلم .

وفي هذا الاتجاه فان الحزب الاشتراكي اليمني بصفته الفصيل الرئيسي في الحركة الوطنية اليمنية يواصل نضاله لاستكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية بأفاقها الاشتراكية ويناضل أيضا جنبا الى جنب مع بقية اطراف الحركة الوطنية اليمنية ومع كل الوطنيين الشرفاء من أجل تحقيق الوحدة اليمنية وفي نفس الوقت من أجل تحقيق الوحدة التنظيمية لاداة الثورة اليمنية الموحدة .

كما ان الحزب الاشتراكي اليمني يؤمن بأنه مهما تعددت المهام والوسائل والاساليب النضالية مرحليا في شطري الوطن فهي تصب في التحليل الاخير في مجرى استراتيجية الثورة اليمنية بكل أهدافها القريبة والبعيدة .

ان الحزب الاشتراكي اليمني وحدوي على الصعيد العربي ، ويناضل مع القوى الوطنية والديمقراطية في حركة التحرر العربي ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية من أجل التحرر والديمقراطية والاشتراكية والوحدة .

وهو في نفس الوقت وحدوي على الصعيد
الاممي ويناضل مع شفيلة وكادحي شعوب العالم في
حركة الثورة العالمية ضد الامبريالية والصهيونية
والفاشية والعنصرية ومن اجل التقدم والديمقراطية
والاشتراكية والسلم في العالم .

ومن الطبيعي أن يكون حزبنا وحدويا على
الصعيد العربي والاممي ، فالموقف الوحدوي اليمني
يستند على الموقف الايديولوجي والطبقي الواضح ،
ولا يمكن أن يفرق بين موقفه الوحدوي اليمني وموقفه
الوحدوي العربي ونضاله الاممي ، وليس هناك أي
انفصال في هذه المواقف الوحدوية المترابطة في مجرى
النضال العام والمنسجم مع أهداف الحركة الثورية
العربية والعالمية .

وعلى هذا الاساس ، فان حزبنا لا يمكن أن يكون
وحدويا على الصعيد الاممي مع حركة الثورة العالمية
دون أن يكون وحدويا أيضا على الصعيد العربي ومع
حركة الثورة العربية، كما انه لا يمكن أن يكون وحدويا
عربيا وأميا دون أن يكون ذلك مستندا وبشكل
أساسي على وحدة موقفه الوطني والطبقي على صعيد
الوطن اليمني كله .

وبنفس الاتجاه فان موقفه الوطني اليمني يتعزز
ويتقوى باستمرار بتطور علاقاتنا وتقويتها على الصعيد
الوحدوي العربي والاممي .

ان هذا الترابط الوجودي الجدلي هو مصدر
القوة الحقيقية لحزبنا الاشتراكي اليمني ولكل القوى
التقدمية الشريفة لشعبنا المؤمنة والمناضلة لتحقيق
الوحدة اليمنية ووحدة أداة الثورة اليمنية الطليعة
القائدة لتحقيق كامل الاهداف الاستراتيجية لثورة
شعبنا اليمني .

الفصل الثاني

سياسة الحزب

في مجال تعزيز وتطوير سلطة الدولة وتوسيع الديمقراطية

تنطلق سياسة الحزب من الفكرة الجوهرية لنظرية الاشتراكية العلمية والتي مؤداها ان سلطة الدولة تشكل أداة الثورة الرئيسية وتعتبر من أهم أدوات تحقيق التحولات الجذرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية . لقد حطمت الثورة الوطنية الديمقراطية بدرجة كبيرة سلطة الدولة القديمة وغيرت التشريعات والاجهزة المختلفة التي كانت تعبر عن مصالح الاحتكارات الاجنبية

والاقطاع وشبه الاقطاع والكمبرادور وكانت أداة لقمع الجماهير الكادحة واضطهادها في البلاد .

واقامت الثورة على انقاض سلطة المستغلين سلطة ثورية - ديمقراطية تعتمد على تحالف القوى الاجتماعية والسياسية ذات المصلحة المشتركة في النضال ضد الاقطاع وشبه الاقطاع والكمبرادور وحلفائهم الامبرياليين والاستعماريين والرجعيين .

وبقدر ما تتجذر الثورة وتتطور باستمرار وتحقق التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بقدر ما تطرا التغييرات على ميزان القوى الطبقي وبالتالي على طبيعة السلطة ويتعمق محتواها الطبقي وجوهرها الديمقراطي الشعبي .

ان استكمال مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية وبناء المقدمات المادية والتكنيكية والاقتصادية والاجتماعية يؤدي الى تحول السلطة الى شكل من اشكال الديمقراطية الشعبية التي ستقوم بوظائف دكتاتورية البروليتاريا على طريق بناء الاشتراكية .

ان ما يعتبر انجازا للثورة الوطنية الديمقراطية ليس كونها قد خلقت دولة جديدة فحسب بل كونها ايضا قد ارسيت الاسس للشكل والمحتوى السياسي الجديدين اللذين يشتملان، الى جانب سلطة الدولة ، على مجالس الشعب والمنظمات الجماهيرية ،

كالنقابات (و أشيد) والاتحاد العام لنساء اليمن
 واتحاد الفلاحين اليمني الديمقراطي .

وان ذلك الشكل من السلطة السياسية يكون
وحدة واحدة تولد نتيجة المعاناة والمحن القاسية
والتجربة الحيوية عبر مراحل النضال ضد أعداء
الثورة في الداخل والخارج وفي مجرى التحولات
الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية
لصالح الجماهير الشعبية الواسعة . والحزب
الاشتراكي اليمني يعتبر القوة القائدة والموجهة لكل
نشاط هذه السلطة ، ويعتبر برنامجه وقرارات
اللجنة المركزية ومكتبها السياسي أساس تطور أجهزة
سلطة الدولة ونشاطاتها .

وفي هذا المجال يرى الحزب ان المهمة
الرئيسية في استكمال مرحلة الثورة الوطنية
الديمقراطية تكمن ، الى جانب تطوير سلطة الدولة
وتعزيزها ، في القيام بتحسين آلية شكل السلطة
السياسية برمته وكل فروعها المكونة ، وتأمين التفاعل
الدقيق والتنسيق بين مختلف حلقاته لكي يتمكن كل
فرع من فروعها المكونة له من تنفيذ المهمات المناطة به
ضمن نطاق صلاحيته .

ومن أهم الشروط لتحسين نشاط هيئات
وأجهزة الدولة ، كفروع مكونة للشكل السياسي
الجديد ، هو تطوير وتوسيع الديمقراطية وجذب

الجماهير الكادحة الواسعة الى الاشتراك في ادارة الاقتصاد الوطني وخاصة في القطاع الانتاجي وممارسة سلطة الدولة وايجاد المعالجات الصحيحة للقضايا الاجتماعية الملحة .

الحزب والدولة :

وفي مجال بناء الدولة تستهدف سياسة الحزب توجيه الدولة وكل هيئاتها واجهزتها المركزية والمحلية الى قيادة الميادين الاقتصادية والاجتماعية ، وتعمل على الارتفاع المستمر بالمستوى المعيشي والتعليمي والثقافي للجماهير بالاعتماد على تطور القوى المنتجة للبلاد ، وتؤمن الدفاع عن الوطن ومكاسب الثورة وتمارس سياسة خارجية مبدئية .

وتتلخص المهام المباشرة لسلطة الدولة في المرحلة الراهنة في الآتي :

(١) تثبيت مبدأ المركزية الديمقراطية والالتزام به في اطار نظام سلطة الدولة وتنظيم نظام السلطة ونشاطه والعمل الصحيح بمبدأ الجمع بين القيادة المركزية وبين المبادرة والنشاط الخلاق للهيئات المحلية وجميع الكادحين ورفع مستوى مسؤولية هيئات الدولة وتنسيق تقسيم العمل الموكل لموظفي الدولة .

وسيوصل الحزب عمله الثابت والدؤوب على تطبيق مبدأ القيادة الجماعية وحمايته وتعزيزه ، وسيخوض نضالا دون هوادة ضد النزعة الفردية والفضوية وما ينبثق عنها من أعمال وقرارات غير مسؤولة .

(ب) تطوير الديمقراطية وتوسيع مشاركة الكادحين في انجاز مهام الدولة وقيادتها . ويعمل الحزب على دعم وتشجيع الاشكال المتنوعة لاشتراك الكادحين في ممارسة سلطة الدولة وقيادتها ، ويحرص على تطوير المبادئ الديمقراطية ونظام الانتخاب وأشكال تمثيل العمال والفلاحين والمثقفين والنساء والشباب في مجلس الشعب الاعلى ومجالس الشعب المحلية . ويرى الحزب ضرورة تطبيق مبدأ التجديد المنتظم لتشكيل مجالس الشعب لكي يستطيع أكبر عدد ممكن من أفضل ممثلي الكادحين أن يدخلوا هذه المؤسسة العليا لادارة شؤون الدولة . ويؤيد الحزب ويشجع النشاط المشترك والتعاون بين هيئات واجهزة الدولة وبين المنظمات الجماهيرية بما فيها لجان الدفاع الشعبي .

(ج) رفع دور فعالية مجالس الشعب في جميع ميادين الحياة الاجتماعية باعتبارها اجهزة سلطة الكادحين . والى جانب الانتخاب الديمقراطي وتنظيم العمل لمجالس الشعب يولي الحزب أهمية

كبيرة لتقارير المجالس واعضائها امام الناخبين وجميع الكادحين بما يكفل اشتراكا حيا وفعالا للكادحين في صياغة الخطط والبرامج المختلفة وفي الرقابة على تنفيذها . ويرى الحزب ان احدى المهمات الاساسية هي تحسين العلاقات القائمة بين اجهزة سلطة الدولة المركزية و اجهزة سلطة الدولة المحلية عن طريق نقل الحقوق والواجبات الى الاجهزة المحلية وتعزيز السلطة الديمقراطية للدولة .

(د) تحسين وتطوير التشريع ، وعلى هذا الاساس تطوير اشكال واساليب قيادة المجتمع . ان القوانين الديمقراطية التقدمية الجديدة التي سنتها السلطة الثورية وفرت امكانيات فعلية لتنظيم الحياة الجديدة . فمن ناحية تمكن هذه القوانين العمال والفلاحين وكل الشعب الكادح من المشاركة على اوسع نطاق في بناء الدولة والمجتمع ، ومن ناحية اخرى فهي تشكل أداة تطبيقية جديدة بيد القوى الثورية في نضالها ضد القوى المعادية لمصالح الكادحين .

ان الدولة تضمن لكل مواطن الحقوق السياسية وغيرها من الحقوق التي يتضمنها دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، وبرزها توفير الضمانات الاجتماعية للعمال وسائر الكادحين ضد المرض وفي حالة الشيخوخة ، وتعميم وسائل الامن

الصناعي والمهني في المؤسسات الصناعية وتأمين
العناية بالاطفال واعطاء المرأة حقوقها الاقتصادية
والسياسية والاجتماعية .

وتتطلب مهمات المرحلة الراهنة ضبط التشريع
بصورة عامة وتشريعات العمل بصورة خاصة
بالتطابق مع ما يجري في البلاد من التحولات
الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ومن الاهمية
بمكان تشديد الرقابة على تنفيذ القوانين والقيام
بشرحها بين سكان البلاد . وعلى هذا الطريق سوف
تتخذ التدابير الكفيلة باشاعة الديمقراطية في مجال
القضاء من خلال اشراك الكادحين في القضاء وتعتبر
ذلك شكلا من أشكال مراقبة الكادحين على نشاط
أجهزة الدولة .

(هـ) تحسين تركيب جهاز الدولة وتقويته
على جميع مستوياته من خلال توفير الكادر المتعلم
والمؤهل والمخلص للحزب والشعب ، وتوسيع
العلاقات بين أجهزة الدولة المركزية واجهزتها المحلية .
وتستهدف سياسة الحزب التحسين المستمر لاشكال
ووسائل وأساليب عمل جهاز الدولة والتغلب على
المعاملة الشكلية والبيروقراطية للمواطنين ومتطلباتهم
وحاجاتهم ، وجعل جهاز السلطة أكثر ارتباطا
بالجماهير الشعبية والمعبر عن مصالحها .

الحزب والمنظمات الجماهيرية :

يعود الى المنظمات الجماهيرية دور كبير في جميع ميادين العملية الثورية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وتطوير الديمقراطية . وهي تشكل على صعيد تطبيق سياسة الحزب والدولة جزءا لا يتجزأ من آلية النظام ككل . وكانت المنظمات الجماهيرية بقيادة حزبنا قد أسهمت بقسط لا يستهان به في قضية النهوض بالانتاج وبالاخص في ترسيخ مواقع قطاع الدولة والقطاع التعاوني وفي رفع انتاجية العمل وتنظيم الجماهير وتربيتها وتطوير وعيها الطبقي وتعزيز الصلة بين الحزب والشعب . كما تم تحقيق نجاح معين في تعزيز التنظيم الداخلي لهذه المنظمات ذاتها . وقد ازداد عدد أعضائها ، ويجري العمل على ادخال البرمجة والتخطيط في نشاطها .

وعلى ضوء المهام الجديدة المتعلقة باستكمال مهام مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية يحدد الحزب الاتجاه السياسي لمواصلة نشاط المنظمات الجماهيرية للكادحين عن طريق تعزيز تنظيمها السياسي وتجذير بنيتها الطبقيّة والاستمرار في إعادة تنظيم وتحسين عملها وتحديد وظائفها بصورة أدق وتوسيعها ورفع دورها وفعاليتها في جميع الاعمال الاجتماعية وفي تطوير الديمقراطية وفي تنظيم وتعبئة العمال

والفلاحين والصيادين والنساء والشباب وجميع الكادحين للنضال من أجل التقدم اللاحق والمستمر لمجتمعنا والدفاع عن مكاسب الثورة .

وفي هذا الصدد لا بد من تطوير وثائقها لتحديد تركيب هذه المنظمات ووظائفها (اللوائح والانظمة والتوجيهات) وتنسيقها مع المهمات الجديدة النابعة عن استكمال مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية . وينطلق الحزب من الآتي :

(أ) ان النقابات الى جانب هيئات ومنظمات الحزب والدولة تتحمل مسؤولية كبيرة في رفع مستوى الحياة المادية والروحية للكادحين وتوسيع الديمقراطية واشراك الكادحين في ادارة شؤون الانتاج والرقابة عليها وفي تخطيط وتنظيم العمل والانتاج . وعليها ان تقوم بتنظيم وتعبئة الجماهير للنضال من أجل تطوير الانتاج الاجتماعي ورفع انتاجية العمل وتعزيز انضباط العمل وتطوير المباريات الانتاجية وتشجيع المبادرات الجماهيرية وممارسة الرقابة على انفاق المواد الخام والطاقة الكهربائية والمياه وغيرها من المواد الاخرى ومكافحة ظواهر التخريب الاقتصادي والاجتماعي بحزم وبلا هوادة .

ومن أهم المهمات المطروحة امام النقابات مهمة حماية مصالح وحقوق الكادحين وممارسة الرقابة

الجماهيرية على ظروف العمل والمعيشة للعمال
والموظفين ومراعاة قوانين العمل والاشتراك في تحديد
الاجور وتطوير اشكال الحوافز المادية والمعنوية
وتحسين الخدمات الطبية والصحة الوقائية للكادحين
وعوائلهم .

ومن واجب النقابات القيام بالعمل التربوي
ورفع مستوى وعي الجماهير وتربيتها بالروح الوطنية
والاممية ، كما يجب عليها أن تفتدو مدرسة يتعلم فيها
الكادحون عمليا أساليب ادارة الانتاج والشؤون
الاجتماعية ، وتحرص على رفع مستوى التأهيل
السياسي والمهني والفني للعمال والموظفين وعلى نشر
وتطبيق التجارب الانتاجية الطليعية .

ان النقابات في جمهورية اليمن الديمقراطية
الشعبية باعتبارها جزءا مكونا للحركة النقابية العربية
والعالمية تسعى الى تعزيز التضامن الكفاحي الاممي
والوحدة بين صفوف الطبقة العاملة والكادحين على
الصعيد العربي والعالمي وتدعم الحركات الوطنية
التحررية والديمقراطية المناهضة ضد الامبريالية
والاستعمار الجديد والصهيونية والرجعية ومن أجل
التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي والسلم .

(ب) ان اتحاد الشباب الاشتراكي اليمني
(أشيد) باعتباره احتياطيا ومساعدة كفاحيا للحزب
مدعو الى زيادة دوره ونفوذه بين الشباب وتنظيمهم

وتعبئتهم لتنفيذ المهمات القائمة أمام الشعب والدولة والاستفادة من طاقاتهم وامكانياتهم وتوجيه قدراتهم الخلاقة لصالح التنمية اللاحقة للاقتصاد الانتاجي الوطني والنظام الاجتماعي وتوسيع الديمقراطية وتعزيز القدرة الدفاعية للبلاد وتطوير الوعي الطبقي الاقتصادي والايديولوجي والسياسي بين الشبيبة اليمنية .

ويتوجب على (اشيد) أن يسهر على تربية الشباب اليمني بروح الوفاء لقضية الحزب والوطن وحركة التحرر العربي بأهدافها الوطنية والقومية التقدمية وحق الشعب الفلسطيني في وطنه وعودته الى بلاده والتضامن الاممي ، ويشترك بنشاط في تحقيق سياسة الحزب ورفع مستوى الوعي الطبقي والسياسي للشباب وتقوية تنظيمهم وانضباطهم واشراكهم في العمل البناء وفي الحياة الاجتماعية والسياسية وتطوير العلاقات مع الحركات الثورية للشباب على الصعيدين العربي والعالمي .

وعلى اتحاد الشباب الاشتراكي اليمني ان يقوم بقيادة ورعاية نشاط منظمة الطلائع اليمنية الديمقراطية والعمل على تربية الاطفال بروح حب الوطن والثورة .

ويتوجب على (أشيد) أن يعمل بنشاط ومثابرة على تطبيق نظرية الاشتراكية العلمية على صعيد واقع

الحياة وتنظيم كل أعماله على أساس هذه النظرية .
(ج) يتوجب على اتحاد الفلاحين اليمني الديمقراطي باعتباره منظمة جماهيرية واسعة للفلاحين أن يوجه نشاطه نحو توحيد وتعبئة أعضائه وجميع الفلاحين للاشتراك النشط في تنفيذ المهمات المتعلقة باستكمال مهام مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية في مجال التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في الريف .

وطبقا لسياسة الحزب وخطط الدولة تتلخص مهماته الرئيسية والمباشرة في الظروف الراهنة في التعزيز المتواصل للتحالف بين الفلاحين والطبقة العاملة وخلق اجواء التآخي في مجال العلاقات بين الفلاحين التعاونيين والفلاحين الفرديين واقناع الفلاحين الفرديين على أساس النموذج الايجابي والتجربة العملية بأفضلية تنظيم الاقتصاد على الأساس الجماعي التعاوني وممارسة كافة الاساليب في سبيل محو الامية بين الفلاحين ورفع مستواهم التعليمي والسياسي والثقافي .

(د) ان الاتحاد العام لنساء اليمن مدعو الى زيادة دوره في النضال لحل القضايا المشتركة مع جميع المنظمات اليمنية والمسائل الخاصة بالحركة النسائية على حد سواء ، ويتمثل الاتجاه الاساسي لنشاط الاتحاد في الظروف الراهنة في اشراك النساء

اليمنيات على نطاق واسع في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد ، وفي النضال الدؤوب من أجل تثبيت وتحقيق وصيانة الحقوق التي منحت للمرأة وتطوير امكانياتها وكفاءاتها واشتراكها في مجال بناء الحياة الجديدة ، ويجب على الاتحاد أن يواصل عمله على تعزيز الوحدة والتعاون مع المنظمات الجماهيرية الاخرى ونشر نظرية الاشتراكية العلمية وسياسة الحزب بين النساء ورفع مستواهن التعليمي والثقافي والمهني والفني .

ان المنظمات الجماهيرية للكادحين بالتعاون مع اجهزة الدولة ومن خلال عملها المستمر على تطوير نشاطها السياسي والتربوي والتنظيمي تساعد على تعزيز صلة الحزب بالجماهير والتوحيد الثوري للشعب اليمني بأسره على طريق النضال من أجل بلوغ الاهداف الاستراتيجية المرحلية والشاملة .

الفصل الثالث

سياسة الحزب الاقتصادية

تمثل أهداف الحزب الاشتراكي اليمني البرنامجية في الجانب الاقتصادي في تأمين وتحقيق المصالح والاحتياجات الحيوية للطبقة العاملة والفلاحين والصيادين وسائر الجماهير الكادحة من خلال الاستفادة المثلى من جميع الموارد الداخلية والخارجية للبلاد وبناء الاقتصاد الانتاجي الحديث بما يتناسب مع الامكانيات الموضوعية المتوفرة في اليمن الديمقراطية ، وينطلق الحزب الاشتراكي اليمني في سياسته الاقتصادية من ضرورة تعزيز القاعدة المادية والتكنيكية للاقتصاد الوطني وتأمين التقدم الثابت المنهاجي في هذا المجال .

ويعتبر ذلك هدفا رئيسيا لنشاط اللجان

والمنظمات الحزبية وأجهزة الدولة والمنظمات الجماهيرية
لكونه الأساس في تحسين ورفع المستوى المعيشي
والروحي للشعب بشكل مطرد .

ان الاهداف التي يسعى الحزب الى بلوغها
سوف تتحقق من خلال ما يلي :

١ - تأمين التطور الثابت المبرمج لقطاع الدولة
والقطاع التعاوني ورفع دورهما وفعاليتهما ونفوذهما
باستمرار وسيادة الدور القيادي لقطاع الدولة بما
يمكن من تعزيز وتطوير الاقتصاد الوطني بوتائر عالية
معللة علميا .

٢ - الاستفادة من امكانيات وقدرات القطاع
المختلط والقطاع الخاص ضمن خطط التنمية في ظل
رقابة حكومية وجماهيرية صارمة لصالح تعزيز
الاقتصاد الوطني واستخدام كافة الموارد المادية
والمالية بدرجة اكبر من العقلانية والجدوى في
استخدامها بما يتلاءم وتلبية احتياجات الجماهير
الكادحة .

٣ - رفع انتاجية العمل في المرافق الصناعية
التابعة لقطاع الدولة ومزارع الدولة وكافة مرافق
الاقتصاد الوطني سواء من خلال الاستفادة الكاملة من
الطاقات الانتاجية القائمة وادخال التكنيك الجديد ،
او من خلال ايجاد الموقف الواعي من العمل وتحسين
تنظيم العمل والاستفادة القصوى بفعالية اكبر من

وقت العمل . ان ذلك كله سوف يؤدي الى زيادة الدخل الوطني الذي سيتمكن من زيادة الموارد المحلية للتنمية . ولا يعتبر رفع انتاجية العمل هدفا بحد ذاته وانما يعتبر شرطا فعلا وضروريا للتقدم الاقتصادي لبلادنا .

وينطلق الحزب في ذلك من واقع ان نتائج الجهود والانجازات في مجال الانتاج يجب أن تحقق فائضا لتخدم التطور اللاحق للصناعة والزراعة والقطاعات الانتاجية الاخرى وتحسين الحياة المادية والروحية للكادحين .

٤ - رفع مستوى الحرص على ملكية الدولة والملكية التعاونية وحماية الثروة الاجتماعية وزيادتها لدى العمال والفلاحين والموظفين وجميع الكادحين والشغيلة في المدينة والريف .

ان الحزب ، عبر اجهزة الدولة والمنظمات الجماهيرية ، ينتهج الخط الرامي الى حماية الثروة الاجتماعية وزيادتها المستمرة والاستفادة العقلانية الصحيحة من الموارد المادية والبشرية . كما انه سيكافح كل ظواهر التبذير والاهدار للملكية العامة وموارد البلاد .

٥ - تعزيز الانضباط الواعي تجاه العمل وتطوير مبادرات ومبادرات الكادحين ونشاطهم الخلاق

وإدراكهم لمسؤوليتهم في ظل الرقابة الرفاقية المتبادلة الصارمة والدائمة .

وسوف يعمل الحزب بدأب ومثابرة على تربية وإعادة تربية الجماهير واقناعها من خلال تجربتها العملية الخاصة بها بأن مستوى رفاهيتها وحياتها المادية والثقافية يعتمد أساسا على موقفها المثابر من العمل ومدى انضباطها ووعيها وتنظيمها ، استنادا الى نظام أجهزة الدولة ومجالس الشعب والمنظمات الجماهيرية والمهنية ، وسوف يواصل الحزب الاستناد الى هذا النظام ليمارس كافة الاساليب الضرورية للتأثير التربوي والايديولوجي والسياسي .

٦ - الاستخدام الصحيح للحوافز المادية والمعنوية ومراعاة حجم العمل ونوعيته . وسيعمل الحزب على تطويع وتدعيم الحماس الثوري لدى الطبقة العاملة والفلاحين والموظفين وغيرهم من الكادحين انطلاقا من واجب الجمع العقلاني بين التشجيع المعنوي وبين مصلحة الكادحين المادية في نتائج عملهم من أجل بناء المجتمع الجديد في اليمن الديمقراطية . ويسترشد الحزب في هذا المجال بالمبدأ القائل بأن من أسهم بقسط أكبر في الانتاج وتطويره أولى بأن ينتفع من توزيع الخيرات المادية بنصيب أكبر .

٧ - الاستفادة القصوى من كل طاقات القوة

البشرية الموجودة في البلاد والتوزيع الصحيح للقوى العاملة ، ورفع مستوى المهارة المهنية والفنية للكادحين ، وكذلك التوسع في انشاء المعاهد التعليمية الفنية والمهنية في المراحل المختلفة لما من شأنه دفع الخريجين صوب مؤسسات الانتاج وضمان توفر الايدي العاملة المدربة ، ولتأمين كل ما تتطلبه عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد من الكوادر في كافة التخصصات .

وانطلاقا من المبادئ الاساسية لسياسته الاقتصادية المرسومة ، لاستكمال مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية وخلق الظروف الملائمة للمرحلة اللاحقة ، يسعى الحزب الى تحقيق ما يلي :

الادارة والتخطيط :

ينطلق الحزب والدولة من ان المركزية الديمقراطية هي مبدا ادارة الاقتصاد . ويعني ذلك الجمع بين قيادة الدولة المركزية للنشاط الاقتصادي وبين المبادرات الخلاقة من قبل هيئات سلطة الدولة المحلية والمرافق الانتاجية ومزارع الدولة وجميع الكادحين ، ويؤكد الحزب اهمية المسؤولية الفردية في هذا المجال .

ويحتل التخطيط مكانة هامة في كل النظام الاقتصادي للدولة ، وينطلق الحزب والدولة من

ضرورة العمل التدريجي الثابت على تعميم خطة الدولة المركزية على جميع فروع الاقتصاد الوطني للبلاد .

ويجب على قطاع الدولة والقطاع التعاوني والقطاع المختلط بكافة اطرها من ادناها حتى اعلاها أن تمارس نشاطها على أساس خطة الدولة الموحدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أما القطاع البضائعي الصغير الخاص فيتوجب على الدولة أن تؤثر عليه تأثيرا مخططا من خلال احصاء حجم منتوج هذا القطاع وتوزيع الطلبات والمساعدة على امداده بالمواد الخام . . الخ ، وخاصة في حالة تواجد المنتجين الصغار في اطار التعاونيات الخاصة بهم .

ويعتبر الحزب ان من أهم المهمات نقل مسؤولية المرافق بصورة مركزية وتدرجية الى الاجهزة الحكومية في المحافظات والمديريات والمراكز وابقاء المرافق الرئيسية تحت المسؤولية المباشرة للوزارات بما يكفل تعزيز مبدأ المركزية الديمقراطية في ادارة الاقتصاد وامكانية التخطيط الدقيق لتطوره .

ولذلك فانه بقدر ما يتم التطبيق الصائب والسليم لمبدأ المركزية الديمقراطية في ادارة الاقتصاد الوطني بقدر ما تتوسع المسؤولية لدى المرافق في القاعدة وتحسن بشكل أكبر وأفضل سلطة الدولة في مجال التخطيط والبرمجة .

ان الحزب يعمل على استكمال جهاز تخطيط الدولة المركزي ، كما يسعى ايضا لتحسين الجهاز الاحصائي والمحاسبي .

ويوجه الحزب الاجهزة الحكومية الى اتقان اساليب التخطيط الذي يقوم به جهاز الدولة المركزي وتطوير عمل الاجهزة المحاسبية والاحصائية على كافة المستويات .

ويرى الحزب ان الشرط الضروري لتحسين نظام التخطيط في البلاد يكمن في توسيع الديمقراطية في المؤسسات والمرافق الانتاجية والعمل على اشراك الجماهير في التخطيط الشامل لتطوير البلاد ، وفي وضع الخطط الاقتصادية واشراك الشفيلة والكادحين في ادارة الاقتصاد الوطني من خلال تواجدهم في مجالس الادارة وابداء آرائهم ومقترحاتهم المتعلقة بتنظيم وتطوير عملية الانتاج وممارستهم للمراقبة بشأن مجرى سير نشاطات المشاريع الاقتصادية .

في مجال الصناعة والنقل والمواصلات :

١ - قطاع الدولة :

يعتبر الحزب تعزيز وتطوير قطاع الدولة في مجال الصناعة والنقل والمواصلات احدى المهمات الاساسية ، لان التحولات الاقتصادية والاجتماعية

العاجلة والآجلة ونمو الطبقة العاملة كما ونوعا بوصفها قوة في المجتمع تتعلق بدرجة كبيرة بنجاح تحقيق هذه المهمة .

وفي ظروف اليمن الديمقراطية الراهنة يركز تصنيع البلاد بدرجة رئيسية على توسيع وتطوير الطاقات الانتاجية الموجودة والاستفادة المكثفة منها .

ويتمثل نهج الحزب في هذا المجال في خلق قاعدة صناعية متينة طبقا لمبدأ الافضليات في الصناعة وذلك من خلال بناء المشاريع الصناعية الواردة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي يجب أن تركز بالدرجة الاولى على تلك الصناعات المرتبطة بالمواد الخام الاولية المتوفرة في البلاد ومنها :

أ - تصنيع الحاصلات الزراعية والثروة السمكية والحيوانية وصناعة الاسمنت ومواد البناء وغيرها من الصناعات المعتمدة على المواد الخام الاولية المتوفرة في البلاد وبالدرجة الاولى انتاج السلع الاستهلاكية من المواد الغذائية والمنتجات الصناعية الخاصة بالاستهلاك الشعبي الواسع .

ب - تشجيع وتطوير الصناعات الحرفية بأنواعها المختلفة عبر قيام التعاونيات الحرفية .

ويولي الحزب اهتماما كبيرا لزيادة انتاج الطاقة الكهربائية بوصفه الشرط الاهم لتعزيز القاعدة

الصناعية وتوسيع الانتاج الزراعي وتطوير الخدمات للمواطنين . كما سيعطي الحزب اهتماما اكبر للمياه وتحسين وتوسيع مصادرها للاغراض الانتاجية والاستهلاكية .

ويرى الحزب انه من الضروري استمرار المسح الجيولوجي الشامل وتطوير أعمال البحث والتنقيب عن البترول والمعادن وكذا تطوير مصفاة عدن التي أصبحت ملكية وطنية للدولة بالاستفادة من الخبرات الوطنية والاجنبية بهدف استخراجها وتصنيعها بأحدث الوسائل على أساس الاستثمار الوطني المباشر أو التعاون الاقتصادي والفني مع الدول الاخرى على أسس تجارية دون أية شروط اقتصادية أو سياسية تضر بالسيادة الوطنية . ويسعى الحزب في هذا المجال الى تطوير علاقات التعاون الواسعة والمثمرة مع البلدان العربية والاشتراكية .

وتكتسب مهمة تطوير شبكة النقل والمواصلات اهمية متزايدة في مجال تعزيز وتمتين الروابط الاقتصادية الداخلية وتلبية الحاجات الحيوية للمواطنين ، لذا فان الحزب يعمل على توسيع شبكة الطرقات وتطويرها بغية ربط مناطق الجمهورية ببعضها البعض مما يساعد على تحسين الانتقال داخل مناطق الجمهورية وتطوير التبادل فيما بينها .

ويسعى الحزب باستمرار من أجل توسيع

شبكة وسائل النقل للركاب والشحن وتوفيرها
لجماهير الشعب بما يمكنهم من التنقل الدائم والسريع
من مناطق سكنهم الى مرافق أعمالهم والعكس وكذا
من محافظة الى أخرى دون انتظار طويل . كما يعير
الحزب اهتماما دائما لتطوير عمل الموانئ ومراكز
النقل والمواصلات والترانزيت الهامة .

ويسعى الحزب الى تحسين وتطوير الخدمات
البريدية والهاتفية واللاسلكية بما يكفل ضمان ربط
البلاد بعضها ببعض داخليا وكذا ربطها بالعالم
الخارجي .

ويؤكد الحزب ان أحد الاتجاهات لتحسين
نشاط مرافق الانتاج الصناعي يكمن في الاستفادة
الصحيحة من الموارد المادية والمالية التي تخصصها
الدولة لها بغرض تطوير وتوسيع الانتاج وصيانة
المشروعات التابعة للدولة . وتحمل أجهزة الدولة
والوزارات والهيئات والمؤسسات وادارة المرافق
بالدرجة الاولى المسؤولية في تحقيق هذه المهمات .
والى جانب ذلك يعتمد الحزب وجميع هيئاته ومنظماته
في هذا المجال على جماهير العاملين ومنظماتهم
النقابية ولجان الرقابة العمالية التابعة لها لتمكنها
من لعب الدور الملموس في رفع انتاجية العمل
ومكافحة التخريب الاقتصادي وعدم السماح بالاعمال

التي من شأنها أن تؤدي الى عرقلة الانتاج والتلاعب
بالملكية العامة وتبذير الموارد الوطنية .

(ب) القطاع المختلط والقطاع الخاص :

ان الحزب ، وفقا للمبادئ البرنامجية لسياسته
الاقتصادية ، سوف يواصل اتباع الخط الرامي الى
جذب القطاع الخاص للمشاركة في تعزيز وتطوير
الاقتصاد الانتاجي الوطني تحت قيادة واشراف قطاع
الدولة .

ان شكلا من الاشكال الذي قد برر نفسه في
هذا المجال يتمثل في جذب الرأسمال الوطني الى
الاشتراك في القطاع المختلط ، وعليه فان الحزب
والدولة سيواصلان دعم هذا القطاع وذلك من خلال
منحه التسهيلات المختلفة .

وتكفل الدولة حماية المشروعات الصناعية التي
يساهم القطاع الخاص فيها عن طريق الاستثمارات
المختلطة والخاصة شريطة أن تكون ضمن خطط
التنمية الاقتصادية والاجتماعية المقررة في البلاد وتحت
قيادة وتوجيه قطاع الدولة ووفقا للقوانين المنظمة
لذلك .

وتستهدف سياسة الحزب تحسين أشكال
واساليب الادارة والتنسيق والتفاعل بين قطاع الدولة .

والمختلط والخاص ، في مجال الصناعات التكميلية بواسطة عقد الاتفاقيات فيما بينها .

اما المالكون الصغار ، اي الحرفيون والمنتجون الصغار وغيرهم ، فان الحزب والدولة يدعمان نشاطهم الانتاجي بقدر ما يساعد ذلك على زيادة انتاج سلع الاستهلاك الجماهيري وتغطية الطلب في السوق المحلية وكذا الحفاظ على الحرف الوطنية التقليدية وتطويرها .

وفي الوقت الذي يدعم فيه الحزب الحرفيين والمنتجين الصغار ويوجه نشاطهم الانتاجي وفقا لمتطلبات الاقتصاد الوطني يرى الحزب ان المهمة الاساسية تكمن في توحيد الحرفيين الفرديين في اطار التعاونيات الانتاجية ، وعلى هذا الاساس ينبغي انشاء مرافق انتاجية تعاونية . وسوف يتم تحقيق هذه المهمة عن طريق اقناع الحرفيين والمالكين الصغار على اساس طوعي واظهار افضلية الاشكال الجماعية للعمل والانتاج ونفعها وفعاليتها . وعند تشكيل مثل هذه التعاونيات سوف تقدم لها الدولة الدعم والمساعدة المادية والمالية والفنية .

في مجال الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية :

يعبر الحزب اهتماما بالغا للتطوير المستمر للزراعة والثروة الحيوانية والسمكية باعتبار ان هذه

المجالات الاقتصادية تلعب دورا كبيرا في الاقتصاد الوطني وبالاخص في تموين السكان بالمواد الغذائية وتزويد الصناعة المحلية بالمواد الخام ، كما تعتبر أحد مجالات التصدير الوطني ، وينطلق الحزب في سياسته الاقتصادية في هذا المجال من مهمة تلبية حاجات السكان والصناعة في البلاد من المنتوجات والخامات الاساسية وبالتالي تقليص استيرادها من الخارج بصورة تدريجية وذلك من خلال تطوير كافة فروع الزراعة والثروة السمكية .

وتتمثل الحلقة الرئيسية لسياسة الحزب والدولة في هذا المجال في التعزيز المستمر لقطاع الدولة والقطاع التعاوني في مجال الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية عن طريق زيادة الاستثمارات الاساسية والعمل على توظيفها بالدرجة القصوى وكذا العمل على توسيع الانتاج وزيادة طاقات التخزين للمحاصيل الزراعية واللحوم والاسماك والبيض ، ومن أجل ذلك فان الحزب سوف يعمل باتجاه تحقيق ما يلي :

(١) في مجال الزراعة :

١ - زيادة رقعة الاراضي الزراعية وتطوير نطاق اعمال الري ورفع مردود الانتاج الزراعي عبر التوسع الراسي من خلال تطوير اساليب الزراعة ومكننة

العمليات الزراعية والموقف الاقتصادي الحريص من المحاصيل الزراعية وتخزينها ونقلها .

٢ - الاستفادة الكاملة والصحيحة من الاراضي التابعة لمزارع الدولة ورفع انتاجيتها عن طريق الاستخدام الامثل للقوى العاملة وكافة وسائل الانتاج والموارد المختلفة .

٣ - الاستفادة الصحيحة والمثلّى من الاراضي التابعة للتعاونيات والاموال والوسائل والقوى العاملة التعاونية ورفع مستوى التعاون وتأمين الظروف المناسبة لتطوير التعاونيات الى درجات ارقى بشكل متدرج .

٤ - السعي من اجل توفير افضل الظروف والامكانيات الكفيلة لضمان رفع الانضباط الصارم في ميدان تحقيق خطط الدولة الانتاجية ، في مزارع الدولة والتعاونيات الزراعية الانتاجية ، من خلال التحسين المستمر لوسائل الانتاج في الزراعة وكذا تحسين وتطوير اساليب الري من خلال بناء السدود وشق القنوات وحفر الآبار الارتوازية الجديدة ، وكذا تحسين وسائل النقل والمواصلات في المناطق الزراعية الرئيسية ، والعمل على تحسين دخل العمال الزراعيين والفلاحين التعاونيين وبالتالي الرفع المستمر من مستوى معيشتهم وتقنين حقوقهم

ومشاركتهم في الإدارة والرقابة واحترام منظماتهم ونشاطهم العام .

٥ - العمل بصورة منهجية من أجل تنظيم عمليات التسويق للإنتاج الزراعي . وبهذا الاتجاه فإنه من الضروري أن يقوم قطاع الدولة والقطاع التعاوني بتسويق المنتجات الزراعية ، كما أنه من اللازم تسويق إنتاج المزارعين الفرديين وتنظيمه .

٦ - تصنيع بعض السلع الزراعية ، وخلق مراكز تصنيع في الريف تستوعب أيدي عاملة تساعد تطوير الريف صناعيا بحيث تشمل مناطق عديدة في البلاد مراعية في ذلك ليس الدواعي الاقتصادية وحسب بل الدواعي الاجتماعية أيضا .

٧ - مد وتوسيع شبكة الكهرباء لتصل الى كافة المشاريع الزراعية والتعاونيات وما يتبعها من أعمال إنتاجية صناعية زراعية مختلفة كخطوة على طريق كهربة الريف كله .

٨ - وفي مجال السياسة تجاه الفلاحين الفرديين ينطلق الحزب والدولة من واقع ان الفلاحين الفرديين الى جانب التعاونيات الزراعية ومزارع الدولة يلعبون دورا هاما في إنتاج المحاصيل الزراعية وتموين السكان بالمواد الغذائية ، ولذلك يسعى الحزب والدولة الى مساعدة الفلاحين الفرديين

والدفع بهم من أجل زيادة انتاج المحاصيل الزراعية من أجل التسويق المحلي ، وكذا العمل على اقناعهم بأفضليات العمل التعاوني وتجميع اراضيهم في تعاونيات زراعية انتاجية على أساس طوعي بما يخدم مصلحتهم من ناحية ومصالح المجتمع من ناحية أخرى .

ب - في مجال الثروة الحيوانية :

- ١ - زيادة عدد المواشي والدواجن وزيادة المردود من الثروة الحيوانية وتطوير زراعة الاعلاف لها وادخال المكننة في اساليب تصنيع منتوجاتها .
- ٢ - السعي نحو رفع انتاجية الثروة الحيوانية في مزارع الدولة والتعاونيات .
- ٣ - انشاء مجتمعات انتاجية حديثة للبدو الرحل تكفل استقرارهم وتوفير الخدمات المختلفة التي ترفع من مستوى معيشتهم وتنمي وتحفظ ثروتهم ، والسعي الى ادخال العمل التعاوني في نشاطهم الانتاجي والتسويقي .

ج - في مجال الثروة السمكية :

- ١ - العمل على زيادة الانتاج السمكي وتطوير أساليب الاصطياد والحفظ والتخزين ، وكذا الاستغلال الامثل لهذه الثروة بما يكفل توفير الاسماك

بصورة دائمة من أجل تموين السكان وتصدير الاسماك المقبولة في الاسواق العالمية .

٢ - السعي نحو توسيع وتطوير المجمعات الخاصة باصطياد الاسماك وتصنيعها والعمل على تشييد العديد من الموانئ السمكية لتشمل أهم المناطق الساحلية في البلاد .

٣ - تطوير القطاع العام والقطاع التعاوني في مجال الاسماك ، وايجاد نظام متكامل لتسويق الانتاج السمكي سواء بواسطة قطاع الدولة أو بواسطة التسويق التعاوني . وفي نفس الوقت تنظيم تسويق الصيادين الفرديين .

د - في مجال التجارة الداخلية والخارجية :

تكمن مهمات سلطة الدولة في ضمان توسيع وتطوير التجارة الداخلية والخارجية وزيادة دورها في تلبية حاجات السكان من المواد والسلع الغذائية والاستهلاكية ومتطلبات التنمية من الآلات والمعدات والسلع الاستثمارية الاخرى ، وكذا زيادة مساهمتها في التراكم اللازم للتنمية .

وينتهج الحزب والدولة بثبات خطا يستهدف تعزيز وتوسيع مواقع قطاع الدولة والقطاع التعاوني ورقابتهما في مجال التجارة .

وتتمثل المهمات الخاصة بمجال التجارة فيما يلي :

أ - التجارة الخارجية :

١ - ضمان التطابق التام بين التجارة الخارجية ومحتوى السياسة الاقتصادية للحزب والدولة .

٢ - الرقابة على حجم وتركيب الاستيراد وفقا لمطالبات التنمية الاقتصادية وحاجات الشعب الضرورية ، وكذا طبقا لموارد البلاد من العملة الصعبة .

٣ - تنظيم وتطوير التجارة الخارجية على أساس علمي وتعزيز دور القطاع العام بهدف السيطرة عليها وتوسيع التجارة والتبادل التجاري على أساس المنفعة المتبادلة مع البلدان العربية والبلدان الاشتراكية وبلدان العالم الاخرى .

٤ - العمل على زيادة حجم الصادرات من الانتاب المحلي .

ب - التجارة الداخلية :

يولي الحزب والدولة اهتماما كبيرا لتطوير التجارة الداخلية لانها مرتبطة بعملية الاستهلاك الشعبي اليومي وتلعب دورا هاما في تموين السكان بالمواد والسلع التي تلبى حاجاتهم .

وفي هذه المرحلة لا بد في مجال التجارة الداخلية من التعاون بين قطاع الدولة والقطاع التعاوني والقطاع المختلط والقطاع الخاص ، والى جانب تعزيز وتقوية مواقع قطاع الدولة والقطاع التعاوني والقطاع المختلط يسمح الحزب والدولة بوجود التجارة الفردية الخاصة على أن تمارس الرقابة عليها من قبل الدولة والمجتمع .

ويسعى الحزب في مجال التجارة الداخلية نحو تحقيق ما يلي :

١ - الرقابة على تجارة التجزئة وتحديد أسعار موحدة مستقرة للسلع والمواد الضرورية في عموم الجمهورية وبالأخص للسلع الغذائية والقيام بعملية الرقابة عليها .

٢ - ضبط عملية توزيع السلع الاستهلاكية في مختلف مناطق الجمهورية من أجل انتظام عملية التموين .

٣ - توسيع وتطوير فروع البيع بالتجزئة التابعة للقطاع العام وكذا العمل على انتشار الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في الجمهورية لتساهم في عملية توصيل السلع الى المستهلكين ومن أجل تعزيز دورها القيادي والاشرف في مجال التجارة الداخلية في نطاق المواقع التي تنشأ فيها .

الفصل الرابع

تطوير التركيب الطبقي للمجتمع ومهام الحزب في هذا المجال

ان التغيير الجذري للتركيب الطبقي للمجتمع يعتبر من أهم منجزات الثورة الوطنية الديمقراطية في بلادنا . ويرتبط ذلك بالدرجة الأولى بالتغييرات العميقة التي طرأت على التركيب الاقتصادي في البلاد نتيجة لنضال الجماهير الكادحة بقيادة طليعتها السياسية .

لقد تم القضاء على سيطرة الاقطاع وشبه الاقطاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتم تأميم ممتلكات الاحتكارات الاجنبية والبرجوازية الكبرادورية المرتبطة بها ، مما أدى الى تصفية

القاعدة الاقتصادية والنفوذ السياسي لهذه الفئات .
وكانت الخطوة الأخيرة في هذا الاتجاه استكمال
سيطرة الدولة على عدد من المؤسسات الاقتصادية
الأجنبية في البلاد .

وبذلك لم تعد الاحتكارات الأجنبية تستطيع أن
تمارس أي ضغوط في بلادنا خلافا لما كان عليه الحال
في الماضي .

ومن خلال استكمال تحرير الاقتصاد الوطني
من السيطرة الأجنبية وتحويله إلى الملكية الجماعية
للكادحين والتي شملت وسائل الإنتاج الأساسية فقد
طرات التغييرات العميقة على ميزان القوى لصالح
القوى الثورية الجديدة .

وفي سياق التغييرات الاقتصادية والاجتماعية
والسياسية والايديولوجية تغير وزن ودور كل من
الطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين والفئات الاجتماعية
الأخرى من الكادحين ، كما تم التقارب بين فئات
الكادحين المختلفة الذي يؤدي بالضرورة إلى قيام
علاقات جديدة وهي علاقات الثقة الأخوية المتبادلة .

وسيعمل الحزب في هذه المرحلة وفي المرحلة
اللاحقة على تعزيز التحالف بين الطبقة العاملة
والفلاحين وجميع الكادحين الذي تلعب فيه الطبقة
العاملة الدور القيادي . ويرى الحزب في ذلك أحد

الشروط الضرورية لانجاح بناء المجتمع الجديد في بلادنا .

وثمة ظروف ملائمة لانتهاج هذه السياسة تكونت على أساس تغيير الاوضاع الاجتماعية والثقافية وميزان القوى الطبقية الجديدة .

الطبقة العاملة :

في سياق التحولات الديمقراطية الثورية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي ، وبالدرجة الاولى من خلال تأميم ممتلكات الاحتكارات الاجنبية وتشغيل المشاريع الانتاجية الجديدة وبناء قطاع الدولة ونظام علاقات الانتاج الجديد ، يتم باطراد تحول الطبقة العاملة من طبقة مظلومة ومستغلة من قبل الراسمال الاجنبي والبرجوازية الكمبرادورية في السابق الى طبقة تجسد الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ، وتفقد السلطة السياسية بمشاركة الفئات الكادحة المتحالفة معها .

ويكمن احد اهم الاتجاهات الثورية لتطور الطبقة العاملة في ظروف نظامنا الديمقراطي في نموها الكمي المستمر الذي ينتج عن السياسة الاقتصادية للحزب والدولة الرامية الى انشاء قاعدة صناعية راسخة ومتطورة باستمرار وتعزيز قطاع الدولة .

وبقدر التطور اللاحق للصناعة والمواصلات

والبناء ومزارع الدولة سيستمر نمو الطبقة العاملة مما سيؤثر تأثيرا ايجابيا على جميع ميادين الحياة الاجتماعية ، ويعزز من الدور القيادي للحزب باطراد .

ويولي الحزب أهمية خاصة لازدياد عدد العاملين في الصناعات التحويلية التابعة لقطاع الدولة ، حيث يشكل هذا الجزء من العمال نواة للطبقة العاملة الصناعية ، ويعتبر اكثر فصائل الطبقة العاملة تقدما وتنظيما . وسيسعى الحزب مستقبلا لتدعيم هذا الجزء من الطبقة العاملة باعتباره واحدا من ركائز السلطة الديمقراطية الشعبية لينسجم باتساق مع التطور المنهجي لتنمية الاقتصاد الانتاجي الوطني .

ولقد حققت الطبقة العاملة تقدما كبيرا وملموسا على طريق تطورها النوعي . فبفضل عناية التنظيم السياسي الموحد - الجبهة القومية - بتطوير الحياة الاقتصادية والفكرية والسياسية والثقافية في البلاد استطاعت الطبقة العاملة أن تتخلص من الكثير من الافكار والمفاهيم والعادات والتقاليد الاستعمارية والرجعية البالية وتستوعب مفاهيم وافكارا وعادات وتقاليد ثورية جديدة تستند الى الايديولوجية العلمية .

وهناك تغيرات ايجابية ملحوظة فيما يتعلق بالتحصيل العلمي والتأهيل المهني والفني للعمال ، كما تم تحقيق نجاحات لا بأس بها في مجال محو الامية بحيث أصبحت نسبة العمال المتحررين من

الامية عالية ، وأتحت الفرص الواسعة أمام العديد منهم لمواصلة رفع مستوياتهم التعليمية . وقد تم البدء بعملية التدريب المهني للطبقة العاملة بوتيرة أعلى ، بواسطة مراكز التدريب المهني ، بحيث يحق لنا القول : ان هناك جيلا جديدا من الطبقة العاملة يتسم بالتأهيل المبرمج والمنهاجي خلافا لما كان عليه الامر في ظل الاحتلال الاجنبي .

ان عملية التأهيل والتدريب المبرمج والمنهاجي، ورفع المستوى التعليمي والثقافي ستصبح الاتجاه السائد في المستقبل لتأهيل الطبقة العاملة .

ان الحزب اذ يعتبر هذه الطبقة اهم مصدر نشوء المثقفين الثوريين الجدد ، فانه يشجع هؤلاء الذين يطمحون الى الحصول على التعليم العالي والتحول الى خبراء فنيين مؤهلين ويوفر لهم الظروف الملائمة لبلوغ هذا الهدف .

ان كافة التغييرات النوعية في تطور الطبقة العاملة قد شكلت أساسا لرفع مستوى تنظيمها ودرجة نشاطها السياسي في مجال تعميق التحولات الاقتصادية والاجتماعية والدفاع عن مكاسب الثورة مما سيؤدي الى ازدياد تدفق العمال الطليعيين الى صفوف الحزب الاشتراكي اليمني واتساع نسبة عضوية العمال بين صفوفه ، كما يزداد دور الطبقة العاملة في تطوير محتوى نشاط النقابات والمنظمات الجماهيرية الاخرى .

وسوف يواصل الحزب عمله على رفع المستوى الفكري والسياسي والمهني للطبقة العاملة لكي تعمل بداب واستمرار على تعزيز دورها القيادي في المجتمع من خلال نضالها في مجال رفع وتائر الانتاج عاليا والممارسة الفعلية للسلطة السياسية .

وسيتخذ الحزب الاجراءات الرامية الى دفع نفوذ الطبقة العاملة في المجالس الشعبية وادارة الانتاج وعمل المنظمات الجماهيرية ، والى توسيع اشتراكها في نشاطاتها .

الفلاحون والصيادون :

تعتبر جماهير الفلاحين والصيادين قاعدة واسعة واحدى اهم الركائز للثورة ، وتشكل بالتحالف مع الطبقة العاملة قوة كبيرة للتحويلات الاقتصادية الاجتماعية الثورية . وقد اكدت مسيرة الثورة الوطنية الديمقراطية على اهمية دور الفلاحين والصيادين في هذه المرحلة وقدرتهم على المساهمة في استكمالها المظفر بالتحالف مع العمال .

ويستجيب انجاز هذه المهمة مع مصالح الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين وفئة الصيادين على حد سواء . ان الثورة التي اعطت الفلاحين الارض مكنتهم من القضاء على استغلال الاقطاع والفلاحين الاغنياء والمرابين والوسطاء ، كما حررت الصيادين من

استغلال أصحاب أدوات ووسائل الاصطياد ، وصفت
ولابد امكانية بعث الاقطاعيين وغيرهم من مستغلي
الفلاحين والصيادين . ولاول مرة في تاريخ مجتمعنا
اخذ الفلاحون والصيادون المتحررون من الاستغلال
الاستعماري والاقطاعي يعملون في آن واحد لصالح
انفسهم ولصالح المجتمع .

لقد اكتسبت الثورة اسسا جديدة لتطور
الفلاحين والصيادين ، وافسحت امامهم مجالا
للانتقال الى شكل ارقى من الانتاج ، وهو الانتاج
التعاوني المبني على مبدأ **الاقناع الطوعي** ، مما ادى
الى ظهور فئتين اجتماعيتين جديدتين وهما فئتا
الفلاحين والصيادين التعاونيين الذين غدوا أصحاب
الملكية الجماعية لوسائل الانتاج في اطار التعاونيات
الزراعية وتعاونيات الصيادين الانتاجية .

ويربط الحزب مستقبل تطور الزراعة والثروة
السمكية بتوسيع وتعزيز هذا الشكل الجماعي للملكية
والذي سيجري على اساسه نمو الفلاحين والصيادين
التعاونيين كما ونوعا .

والى جانب تطوير فئة الصيادين التعاونيين
سيعمل الحزب والدولة على تشجيع المرافق السمكية
الانتاجية التابعة للدولة التي تعتمد في نشاطها
الانتاجي على العمال في المجال السمكي .

ان الحزب في سياسته الزراعية والسمكية

يعمل على مساعدة ومساندة هذه العملية الطوعية بين الفلاحين والصيادين الكادحين في اطار التعاونيات ، وفي الوقت ذاته فان الحزب يرى ان تطور العمل التعاوني في الزراعة لا يمكن ان يتم الا بمساعدة العمال في الصناعة وعمال القطاع العام في الزراعة . وسيواصل الحزب بشكل مبدئي وثابت عمله في توطيد التحالف بين الطبقة العاملة والفلاحين والصيادين التعاونيين باعتباره الحلقة المركزية والاساس الذي لا بد منه من اجل مواصلة النضال بنجاح لبناء المجتمع الجديد في بلادنا .

وفي الظروف الراهنة فان الفلاحين الفرديين ما زالوا يشكلون جزءا من القطاع الانتاجي الهام في مجال الزراعة ، ولذا فان الحزب يشجع ويساعد هذا الجزء من الفلاحين على تحسين طرق وأساليب الانتاج وزيادة الانتاج الزراعي لصالح تلبية حاجات السكان بالمواد الغذائية ، كما ان الحزب يسعى في الوقت ذاته لاقتناعهم بضرورة الدخول الى التعاونيات بصورة طوعية .

ويبذل الحزب عناية كبرى في العمل بين البدو الرحل ، وهو يشجع نشاط أجهزة الدولة والمنظمات الجماهيرية الموجه لانقال البدو الرحل من الحياة المتنقلة الى الحياة المستقرة ، وقيام وتطوير التعاونيات الاستهلاكية بين البدو الرحل ، وتحويل الاقتصاد

الطبيعي (البدوي) بالتدرج الى الاقتصاد البضاعي
الخاص بتربية المواشي .

وسوف يعطى اهتمام كبير لقضايا تعزيز
استقرار البدو وتزويدهم بما يحتاجون اليه من المياه
والمواد والسلع والمعدات الضرورية .

ويرى الحزب انه من الضروري ممارسة شتى
الاساليب لتشجيع التطور الثقافي لكادحي الريف
والصيادين والبدو ورفع مستواهم السياسي
والثقافي ومساهماتهم في بناء الدولة والمجتمع .

المثقفون :

يحتل المثقفون مكانة هامة في المجتمع اليمني ،
وقد اشترك قطاع واسع من المثقفين خلال مراحل
النضال التحرري الذي خاضه شعبنا . ومع مسيرة
الثورة كان المثقفون بين الصفوف الامامية ، وقد
تحول الجزء الافضل منهم الى مواقع الاشتراكية
العلمية واصبحت هذه الفئة من المثقفين تعمل على
تنفيذ ارادة الشغيلة وخدمة تطور مصالحها المادية
والروحية خلافا لممارسات ودور فئات اخرى من
المثقفين الذين لم يكن لهم في عهد الاستعمار من
هاجس سوى الركض وراء الكسب الشخصي
والتعالي على الجماهير .

والى جانب ذلك فقد افسحت الثورة مجالا
لنشوء فئة المثقفين الثوريين الجديدة المنحدرة من

الطبقة العاملة والفلاحين والصيادين وغيرهم من الكادحين والشغيلة وذلك من خلال اتاحة الفرص لدراستهم سواء في الداخل او الخارج .

وفي الوقت الحاضر تشترك الاغلبية الساحقة من المثقفين في بناء الاقتصاد الوطني وفي تطوير الحياة الثقافية والاجتماعية في بلادنا .

وسوف يواصل الحزب والسلطة الثورية والمنظمات الجماهيرية اتباع الخط الرامي الى جذب المثقفين اكثر فاكثروا وباستمرار الى تحقيق التحولات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الصداقة والتحالف بينهم وبين الطبقة العاملة والفلاحين وجميع الكادحين والاستفادة من خبراتهم ومعارفهم لصالح التقدم الاجتماعي للبلاد ، وخوض النضال الحاسم ضد تلك العناصر التي تروج افكار الايديولوجية المعادية وتعمل لخدمة مصالح القوى المعادية للثورة .

ولقد قامت الثورة بعدد من الاجراءات في مجال تطوير التعليم العام والعالي والثقافة في البلاد ما ادى الى زيادة عدد المثقفين .

وسوف يسعى الحزب الى زيادة عدد المثقفين بصورة عامة والمتخصصين في المجالات العلمية منهم على وجه الخصوص ، كما انه سوف يشجع اعمالهم وابحاثهم العلمية والثقافية وتوفير كافة الظروف الملائمة من اجل مواصلة تطوير تلك الاعمال والابحاث .

وينطلق موقف الحزب تجاه المثقفين من حقيقة مؤداها انه بقدر مضي الثورة قدما الى الامام سوف يتزايد دور المثقفين في تحقيق الثورة الثقافية وفي العمل على رفع المستوى التعليمي والمهني والتكنيكي والثقافي للكادحين ، وتربيتهم على اساس افكار الاشتراكية العلمية .

البرجوازية الصغيرة :

البرجوازية الصغيرة تتشكل من التجار الفرديين ومن فئات في المدينة والريف يمارسون نشاطهم الانتاجي بالاعتماد على الملكية الخاصة . وتسقط بعض شرائح البرجوازية الصغيرة في مسار الثورة الشاق الطويل ، غير قادة على مواصلة الطريق ، وتظل تروج لافكار طبقتها ، وبعض شرائحها الاخرى تميل الى النشاط الثوري الذي يخدم في اساسه مصالح الطبقة العاملة وسائر الكادحين ، وتشق طريقها نحو تعمق الافكار الثورية ، ومن هنا يبدأ ارتباطها بمصالح جماهير الشغيلة ويتعمق ذلك في صفوفها بقدر ما يكون الحزب الاشتراكي اليمني واسع النفوذ وبقدر ما تتعمق التحولات الواسعة للثورة الوطنية الديمقراطية نحو البناء الاشتراكي في بلادنا .

ورغم الموقف الوطني للبرجوازية الصغيرة ضد

السيطرة الاستعمارية ونضالها ضد الاستغلال الواقع عليها من الاقطاع والكمبرادور تقع فئات واسعة منها في التشوش والاضطراب والتردد عندما تواجه المهام الاساسية لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ، وذلك بحكم تكوينها وتطلعاتها .

وتؤكد التجربة الثورية في بلادنا كما تؤكد تجارب البلدان النامية التي لعبت فيها البرجوازية دورا قياديا عجز البرجوازية المتوسطة والصغيرة عن تقديم المعالجات الجذرية والصائبة لمهام الثورة الوطنية الديمقراطية ، منتهجة بدلا من ذلك طريق التجريبية والمزايدة اللفظية والتأرجح بين أقصى اليسار وأقصى اليمين ، انسجاما مع مصالحها وطموحاتها الطبقية وانحيازها الى طريق التطور الرأسمالي بأشكاله التقليدية والحديثة وشبكة علاقاته الاقليمية والدولية البرجوازية الرجعية ، مما يفتح المجال لاجهاض الثورة ولسيطرة الاستعمار الجديد . ان تحقيق التحرر السياسي والاقتصادي الناجز والتقدم الاجتماعي الجذري لا يتم الا عبر سلطة تحالف العمال والفلاحين . وتتوفر أمام فئات من البرجوازية الصغيرة ، امكانية المشاركة في عملية التغيير الثوري والانخراط في التحالف الذي يقود هذه العملية . وسيعمل الحزب الاشتراكي اليمني على تشجيع هذا الاتجاه عبر دفع هذه الفئات الى الانخراط في التعاونيات .

وسوف يواصل الحزب ممارسة السياسة
التالية تجاه البرجوازية الصغيرة :

(أ) المجال الاقتصادي :

وإدراكا من الحزب ان فئات البرجوازية
الصغيرة تلعب دورا في انتاج وتبادل المواد والسلع
للاستهلاك الجماهيري وفي تموين السكان بها ،
سيعمل الحزب على جذب هذه الفئات الى النشاط
الاقتصادي في البلاد ، على ان يتم ذلك تحت الضبط
والرقابة الضروريتين من جانب الدولة والجماهير .
وفي نفس الوقت فان الحزب يشجع الميل الى
تطور الاشكال المختلفة من التعاون بين أوساط
البرجوازية الصغيرة وتحولها الى العمل الجماعي
بمختلف أشكاله .

ولا يسعى الحزب أبدا الى ضم البرجوازية
الصغيرة الى التعاونيات بالقسر والارغام وإنما عن
طريق العمل الطوعي المستند الى ارادتهم الحرة في
تشكيل تعاونيات حرفية خاصة بهم على طريق إبراز
مساهمتهم في الحياة الاقتصادية الجارية في البلاد .

(ب) المجال السياسي :

يوجه الحزب هيئات أجهزة الدولة والمنظمات
الجماهيرية الى التعاون مع تلك العناصر من البرجوازية
الصغيرة التي تؤيد سياسة الحزب والسلطة في

المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتلتزم
باخلاص بالقوانين والتشريعات وتشارك بنشاط في
الحياة السياسية والاجتماعية .

وسوف يتخذ الحزب والسلطة الخطوات اللازمة
لمكافحة تلك العناصر البرجوازية الصغيرة التي تخدم
الثورة المضادة والتي تتعارض اعمالها وتصرفاتها مع
الشرعية الثورية والمصالح الحيوية لثورتنا وشعبنا
ودولتنا .

(ج) المجال الايديولوجي :

يؤيد الحزب ويشجع الافكار ووجهات النظر
الوطنية التقدمية الهادفة الى تحقيق وحدة الشعب
اليمني ونضاله ضد الامبريالية والاستعمار الجديد
والصهيونية والرجعية ومن اجل التحرر الوطني
والتقدم الاجتماعي . الا ان الحزب يقف بحزم ضد
الايديولوجية البرجوازية ويكافح الافكار التي تمجد
دور البرجوازية والبرجوازية الصغيرة ونزعاتها
الفردية والفوضوية والمغامرة .

وسوف يواصل الحزب عمله المتواصل والدؤوب
على اعادة تربية البرجوازية الصغيرة وفق روح العمل
الجماعي وعلى اساس الفكر الاشتراكي العلمي
واشتراكها في العمل الخلاق لبناء المجتمع الجديد في
بلادنا .

الفصل الخامس

مهام الحزب في المجال الايدولوجي والثقافي والاجتماعي

يشكل المجال الايدولوجي والثقافي والاجتماعي احد المجالات الرئيسية الذي يسعى الحزب الى تغييره الثوري . ولا يمكن التحقيق الناجح لمهام المرحلة الراهنة والمرحلة اللاحقة للثورة الا بالاستناد الى السياسة الطبقية الصحيحة في حل المسائل المتعلقة بهذا المجال .

وبفضل العمل الهادف الذي قد قامت به الطليعة السياسية والسلطة الثورية والمنظمات الجماهيرية وجميع الشفيلة والكادحين ، وبالرغم من كافة العوائق والعراقيل التي كانت تضعها الانتهازية اليمينية واليسارية فانه قد احرزت في هذا المجال

نتائج ايجابية ، حيث خطونا خطوة كبيرة على طريق التخلص من التركة الثقيلة التي خلفها الاستعمار والامبريالية والرجعية في هذا المضمار ، ووجهنا ضربات قوية الى مواقع وجذور الايديولوجية البرجوازية ومخلفات الاقطاع والرواسب القبلية والانفصالية ، وحدث ارتفاع ملحوظ للوعي الطبقي الثوري للجماهير الكادحة ، وكرست قيم ومفاهيم وعادات ثقافية ثورية جديدة في اوساطها . كما تم ايضا تحقيق اجراءات جديدة خاصة بمحو الامية وتعليم الجيل الجديد وجماهير الكادحين الواسعة على اساس الايديولوجية الثورية ومنجزات الثقافة الوطنية والانسانية التقدمية .

وينطلق الحزب من حقيقة مؤداها ان هذه العملية معقدة وتدرجية وطويلة ولا يجوز أن تجري عفويا . ويتطلب تحقيقها من الحزب والدولة والمنظمات الجماهيرية بذل جهود منهجية متواصلة . لذلك فان ما تم انجازه في هذا المجال لا يعتبر الا قاعدة ضرورية لتحقيق تحولات اكثر جذرية وعمقا .

ومن أجل تحقيق الانقلاب الجذري في الحياة الايديولوجية والثقافية لا بد من القيام بالثورة الثقافية الحقيقية . ويرى الحزب ان الشرط الاهم لنجاح هذه الثورة يكمن في أن تكون كل اجراءاتها منطلقة من النظرية الاشتراكية العلمية وتجري على

أساسها . لذا فانه من الضروري ان يحتل العمل على غرس قيم فكرية وثقافية وأخلاقية تعتمد على نظرية الاشتراكية العلمية مركز الصدارة في تطوير الحياة الايدولوجية والثقافية للحزب والدولة والمنظمات الجماهيرية وجماهير الشغيلة والكادحين .

ويجري التقلب على الايدولوجية والثقافة والعادات القديمة وغرس وتعميق الموقف الايدولوجي الجديد عبر الصراع الطبقي وفي مجرى التحولات الوطنية الديمقراطية الجارية في المجتمع والدولة .

وطبقا لمتطلبات المرحلة الراهنة والمرحلة اللاحقة لتطور الثورة ، فان الحزب يعتبر انه من الضروري توجيه كافة وسائل التأثير الايدولوجي المتمثلة في الدعاية والتحريض والصحافة والاذاعة والتلفزيون والادب والفن والمراكز الثقافية والمكتبات والاندية الى تربية الكادحين والشغيلة بالروح الطبقيّة الثورية حقا وضمن اشتراكها النشط البناء في التحولات الجارية والعمل بدأب وصبر على نشر افكار الاشتراكية العلمية بين اوساط الجماهير لتمكينها من استيعابها وادراك صحتها التاريخية ودورها العظيم في تغيير العالم والنضال من أجل تحول الايمان الواعي لهذه الافكار الى عمل ثوري ملموس لصالح تعزيز النظام التقدمي في بلادنا .

ان العمل الفكري والسياسي والتربوي من

شأنه أن يساعد على تبلور المعتقدات والآراء
الثورية الجديدة والقواعد والمبادئ الاخلاقية الثورية
والموقف الجديد من العمل والحرص على زيادة الانتاج
والتطوير الدائم للاشكال الاقتصادية الجديدة بقيادة
قطاع الدولة وحماتها من أي تخريب .

وتتمثل احدى مهمات العمل الايديولوجي في
تربية جماهير الكادحين بروح حب الوطن واهداف
الشعوب العربية في التحرر والتقدم الاجتماعي
والوحدة القومية الديمقراطية وحقوق شعب فلسطين
العربي في وطنه وعودته الى بلاده والتضامن الاممي
وعدم التسامح مع الايديولوجية البرجوازية ومخلفات
الاقطاع ونبذ الرواسب والعادات القبلية والانفصالية
والمذهبية والطائفية الناتجة عن الافكار الرجعية
المتخلفة .

ان نشاط الجماهير الكادحة الواعي والمبرمج في
كافة ميادين الحياة الاجتماعية سيمكن بالضرورة من
التغلب على المعتقدات البالية التي لا زالت تؤثر في
حياة الناس بحيث يعطون في المطاف الاخير الولاء
تدرجيا لنظام الدولة ويلتزمون باخلاص لقوانين
وتشريعات سلطة الدولة . والحزب والدولة سيضعان
حدا حاسما لاية محاولات ترتدي زورا اقنعة المعتقدات
الدينية وتجند نفسها باسم الدين لاغراض سياسية
مشبوهة ضد اهداف الثورة والنظام الجديد ولاية

محاولات تستهدف عرقلة وتصفية منجزات ومكاسب الكادحين .

ويعير الحزب اهتماما كبيرا لتطوير التعليم العام وكذا رياض الاطفال ورعاية الامومة والطفولة وتوسيع مجال اعداد الكوادر الوطنية المتخصصة في الميادين الضرورية لتطوير الاقتصاد والعلم والتكنيك والثقافة .

ان من أهم منجزات التعليم العام في بلادنا ، هو انشاء المدرسة الموحدة ذات الصفوف الثمانية التي تعتبر أساس التدريب والتأهيل في المعاهد العليا والمدارس التخصصية ، ولذلك يعتبر الحزب من مهامه ، العمل المثابر على استكمال المدرسة الموحدة . ويستهدف نهجنا توعية كل التلاميذ والطلاب ، بسياسة الحزب وسلطة الدولة ، وتربيتهم بروح حب الوطن والثورة ونشر المعارف الثقافية بين صفوفهم .

وسوف تستمر الاجراءات الفعالة القائمة على الخطة الموحدة من أجل محو الامية . وسوف يتم تحقيق النهج الرامي الى محو الامية جنبا الى جنب مع التوعية الواسعة لسياسة الحزب الاشتراكي اليمني وسلطة الدولة ونشر المعارف الثقافية .

وفي نفس الوقت سوف يتم العمل على توسيع المدارس وخاصة المدارس المهنية ، مما يمكن

الجماهير الكادحة وبالاخص الجيل الناشئ من
استيعاب المعارف والحصول على التعليم العام
والتدريب المهني والفني اللازم ، وسيعمل على تربيتهم
بروح الاخلاق الثورية .

وسوف يعطي الاهتمام لتوفير الظروف الملائمة
لمحو الامية بين اوساط البدو الرحل بجذبهم الى
الحياة المستقرة وفتح المدارس لابنائهم .

وسيجري تطوير التعليم العالي والفني والمهني
بغية تلبية حاجات اقتصاد البلاد الى كوادر العمال
المؤهلين والخبراء الفنيين . وسيعطى اهتمام كبير
لاعداد كوادر المدرسين الذين يجب ان يلعبوا دورا
هاما في تعليم الجيل الجديد وتربيته الفكرية
والسياسية والوطنية. وتطرح مهمة التطوير والتوسيع
للاحقين لجامعة عدن والكليات والمعاهد العليا التابعة
لها ورفع دورها في تطوير العلوم التي ترتبط ارتباطا
وثيقا بعملية التطور الاقتصادي الاجتماعي لبلادنا
كالاقتصاد والهندسة والطب والعلوم الزراعية .

ويولي الحزب اهتماما خاصا لعملية توسيع
مجال دراسة وانتشار العلوم الاجتماعية ورفع
مستوى تدريسها . وفي هذا الصدد يزداد دور
المدرسة العليا للاشترابية العلمية وفروعها في
المحافظات والمدرسة العليا لاعداد الكوادر الشبابية
ومعهد الدراسات النقابية ، وتوسع مساهمتها في نشر

افكار الاشتراكية العلمية على نطاق واسع بين الكوادر القيادية وأعضاء الحزب وأعضائه المرشحين وجميع الكادحين .

وسوف يواصل الحزب والسلطة الثورية انتهاج الخط الرامي الى ايجاد العلاقة الوثيقة بين عملية التدريس والتربية في المدارس والكليات العليا والمؤسسات التعليمية الأخرى وبين الحياة والممارسة العملية والتحولت الجارية في البلاد ، مما سيتمكن من اعداد الشفيلة والاختصاصيين والبناء النشط الساهرين على الملكية العامة والذين لا يدخرون جهودهم وخبراتهم في سبيل التقدم الاجتماعي لليمن الديمقراطية .

وعلى صعيد العمل الايديولوجي تبرز أهمية تطوير الادب والفن وكل الثقافة الوطنية في سبيل تربية الجماهير الشعبية الواسعة . ويمارس الحزب شتى الاساليب من أجل تجذير الالتزام الايديولوجي الطبقي للنتاج الفني والادبي وتطويره شكلا ومضمونا ليعكس نضال وحياة الجماهير الثورية للشعب اليمني بصورة ايجابية وواقعية وعميقة . ان الحزب يبدي دعما وتأييدا لتطور مواهب الكتاب والشعراء والرسامين والنحاتين والممثلين والمخرجين ، ويساعد على خلق الاجواء المناسبة لنشاطهم الابداعي وتعزيز التحالف بين كافة المشتغلين في شؤون الادب والفن وبين العمال والفلاحين وجميع الكادحين .

وفي هذا المجال يرتدي تطوير الفن الموسيقي والفناني والرقص الشعبي والشعر ، بما في ذلك الشعر الشعبي ، أهمية كبيرة لجعله أكثر تعبيرا عن حياة ومعاناة الشفيلة والكادحين ، ومعبرا تعبيرا صادقا عن الحياة النابضة بالحب والعمل والتطلعات من أجل بناء الحياة الجديدة على طريق تطوير الحركة الفنية والادبية في البلاد .

ويولي الحزب أهمية خاصة لوسائل الاعلام الجماهيري المتمثلة في الصحافة والاذاعة والتلفزيون باعتبارها سلاحا فكريا وسياسيا فعالا لانجاز مهمات تطوير وتعميق الثورة الوطنية الديمقراطية وتربية وتثقيف الجماهير الكادحة على ضوء أفكار الاشتراكية العلمية . ان الصحافة والاذاعة والتلفزيون مدعوة الى الاسهام بقسطها الكبير في التحليل العلمي للواقع الموضوعي بما يساعد على تعميم ونشر التجارب الطبيعية في مجال العمل والانتاج والكشف عن النواقص والثغرات وتعميق مصلحة الكادحين في انجاح تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد . ويتوجب على جميع وسائل الاعلام الجماهيري أن ترد ردا مقنعا على الدعاية الامبريالية وتفضح ما يروجه اعداء ثورتنا من الافتراءات والتشويهات .

ولغرض النشر والدعاية لمنجزات الثقافة الوطنية ورفع مستوى الوعي السياسي والثقافي لجماهير الشفيلة والكادحين يسعى الحزب والسلطة الثورية

الى توسيع شبكة المتاحف والمكتبات والمراكز الثقافية والعلمية في جميع محافظات الجمهورية وإيجاد الظروف الملائمة لتحسين وتنشيط عملها بين المواطنين . وسيستمر إجراء التنقيب عن الآثار التاريخية بما يمكن من اغناء متاحفنا وبالتالي تسليط الاضواء على تاريخ حضارة شعبنا الاصيل بصورة اكمل .

وستتم الاستفادة القصوى من الفن السينمائي لصالح الكادحين ، ويهتم الحزب والسلطة الثورية اهتماما كبيرا بعملية ايصال الافلام الهادفة ذات المضمون السياسي والثقافي التقدمي الى اوسع جماهير الشغيلة والكادحين من اجل تنمية مواهبها واحاسيسها وذوقها الفني والجمالي ، كما انه يسعى لانشاء استديوهات انتاج وتصوير الافلام السينمائية والوثائقية المرتبطة بالانجازات الجارية في بلادنا ، لان حل هذه المسألة من شأنه أن يسرع في تطوير السينما ويعزز من مكانتها ودورها في مجمل النشاط الثقافي في بلادنا .

وتكمن سياسة الحزب والسلطة الثورية في ميدان الصحة الشعبية والاشراف الطبي في مواصلة تحسين الخدمات والرعاية الصحية واتساع نطاقها لتشمل كافة مناطق الجمهورية ، وبذل مزيد من الجهود لرعاية الشعب صحيا في ميدان الطب الوقائي والعلاجي ، وتوسيع وتطوير المؤسسات الصحية من

أجل توفير أسس صحية لحياة اجتماعية تنسجم تماما مع حياة العصر ، ويسعى الحزب الى رفع المستوى الصحي والوعي الصحي بين أوساط الجماهير بصورة متزايدة ومستمرة .

كما ستحظى مسألة توفير السكن الصحي والمناسب لكافة المواطنين بأهمية خاصة من قبل الحزب ، وسيعمل الحزب على توجيه أجهزة الدولة للعمل على بناء الوحدات السكنية في كافة المحافظات وبصورة خاصة في مواقع التجمعات العمالية المرتبطة بمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وسيولي الحزب اهتماما متزايدا بتطوير الخدمات العامة للبلديات وكذا زيادة المرافق السياحية في المواقع المختلفة من البلاد وزيادة المنتزهات العامة بما لها من ارتباط بالرفاهية الاجتماعية .

لما للرياضة من مكانة هامة في حياة المجتمع ولدورها الملموس في تربية النشء فان الحزب سوف يولي اهتماما متزايدا لبناء الملاعب والمراكز لمختلف النشاطات الرياضية الذي ينبغي ان يسير مع عملية البرمجة لتطوير الرياضة في بلادنا وتشجيع الاندية الرياضية ودعمها بحيث تلعب ادوارا متزايدة لا في ميدان النشاط الرياضي فحسب وانما أيضا من أجل التربية البدنية والذهنية للأجيال وجعلها مراكز رياضية ثقافية اجتماعية .

الفصل السادس

مهمات الحزب

في مجال الدفاع عن المنجزات الثورية

ينطلق الحزب في سياسته تجاه أجهزة الدفاع والامن ورفع القدرة الدفاعية للبلاد من مقولة الاشتراكية العلمية القائلة بأن قوة الثورة لا تتجسد في قدرتها على الاطاحة بسلطة المستغلين واقامة السلطة الثورية للشغيلة والكادحين فحسب بل وفي قدرتها على الدفاع عن الوطن ومكاسبه واحباط محاولات القوى الامبريالية والرجعية التي تبتغي استعادة سيطرة المستغلين ، بصورة حاسمة وفي وقت مناسب ، والتجربة التاريخية لبلادنا تؤكد ذلك تأكيدا تاما . لقد كانت القوى الرجعية الداخلية سوية مع الانتهازيين اليمينيين واليساريين ،

وبالتواؤ مع الامبريالية والرجعية قد راهنت اكثر من مرة على تصفية مكاسب الثورة الوطنية الديمقراطية من الداخل والخارج ولكنها منيت بالهزائم المتتالية بفضل الدرجة العالية من يقظة وتنظيم الحزب ولجنته المركزية واجهزة سلطة الدولة واجهزة الامن والدفاع والجماهير الكادحة واستعدادها وقدرتها على التصدي الحاسم القوي لتطاولات اعداء الثورة .

واسترشادا بنظرية الاشتراكية العلمية قامت الطليعة السياسية وسلطة الدولة بتحويل المؤسسات العسكرية من اداة لقمع الشعب كما كان عليه الامر في الماضي الى اداة للدفاع عن مكاسب الشغيلة والكادحين ويرى الحزب ان واحدة من المهام البالغة الاهمية المطروحة امام سلطة الدولة تكمن في النضال المتواصل من اجل تعزيز وتطوير المؤسسات العسكرية وتحويلها الى قوة طبقية حقا تحمي الثورة بأمانة وترتبط ارتباطا وثيقا بالجماهير وتشارك بنشاط في الانتاج وفي الحياة السياسية والاجتماعية .

ويدرك الحزب ادراكا عميقا ان النضال من اجل حماية السيادة الوطنية والدفاع عن منجزات الشعب الثورية ، قضية لا تتعارض بل تنسجم مع الموقف الخاص بتطبيق مبدأ التعايش السلمي والحد من سباق التسلح ، وانه لا يمكن تحقيق السلام والامن

الامن خلال النضال ضد المخططات العدوانية التي تدبرها القوى الامبريالية والرجعية .

ويقع على عاتق المؤسسات العسكرية في اليمن الديمقراطية المهام التالية :

(١) حماية الوطن وسيادة الدولة ، واحباط كافة المحاولات التي تمس السيادة الوطنية .

(٢) ضمان الحدود البرية والبحرية والمجالات الجوية والدفاع عن كل شبر من اراضيها .

(٣) الدفاع عن مكاسب الشعب اليمني الثورية ، وحماية التقدم الاجتماعي الجاري في البلاد والنضال ضد الاعداء الداخليين والخارجيين لطموح وتطور الشعب اليمني .

ويعمل الحزب ومؤسسات الدولة بمثابة
باتجاه تعزيز المؤسسات العسكرية بالامكانيات المادية
والكوادر الثورية المؤهلة ، ورفع يقظتها الدائمة
ومقدرتها القتالية والدفاعية لكي تكون قادرة على ردع
كل الذين يحاولون التطاول على ارادة ثورتنا وشعبنا ،
او المساس بسيادته الوطنية ومكتسباته الثورية .

يقوم الحزب ولجنته المركزية بالقيادة السياسية
لاجهزة الدفاع والامن ويحرص حرصا دائما على زيادة
دور ونفوذ المنظمات الحزبية والاجهزة السياسية في
جميع المؤسسات العسكرية .

وينطلق الحزب في سياسته من ان نشاط
المؤسسات العسكرية يجب ان يركز على الاسس
التالية :

(ا) قيادة الحزب للعمل السياسي والفكري
والتربوي والعسكري في الاجهزة العسكرية عبر
المنظمات الحزبية فيها .

(ب) تربية وتوعية افراد المؤسسات العسكرية
بروح الاشتراكية العلمية والحب والاخلاص للشعب
اليمني الشفيل والكادح .

(ج) تطوير المؤسسات العسكرية باستمرار على
الاسس العسكرية العلمية الحديثة بما يكفل زيادة
فعاليتها القتالية من اجل تأمين سلامة الوطن وحماية
اراضيه ومن اجل أمن المواطن وحماية مكاسب الثورة
والدفاع عنها .

(د) بناء كوادر للمؤسسات العسكرية سياسيا
وعسكريا ، بما يتلاءم مع خط الحزب ، من خلال
تشيد الكليات والمعاهد والمدارس العسكرية المتخصصة
وعبر ايفادها الى البلدان الاشتراكية لمواصلة تأهيلها
العالي .

(هـ) تربية المؤسسات العسكرية على زيادة
ارتباطها الوثيق مع شفيلة وكادحي بلادنا من خلال
المشاركة الفعلية في عملية الانتاج المرتبطة بخطط
التنمية الجارية في البلاد .

ان الحزب يولي اهتماما كبيرا بعملية التدريب العسكري للشفيلة والكادحين ، وعلى وجه الخصوص تربية الشباب بروح الاستعداد لاداء الخدمة العسكرية الوطنية والانخراط في الاجهزة العسكرية . وينطلق الحزب في هذا العمل من حقيقة ان الدفاع عن الوطن واجب كل مواطن .

الفصل السابع

تطوير الحزب ورفع دوره القيادي

ان الحزب الاشتراكي اليمني هو ثمرة نضال جماهيرنا اليمنية وقواها السياسية الثورية المعبرة عنها ، وهو امتداد متطور للتنظيم السياسي الموحد - الجبهة القومية .

وفي مجرى انتشار وتعمق الثورة الوطنية الديمقراطية وبفضل النفوذ المتعاظم للنواة القيادية الاساسية للحزب ، وعلى اساس تحقيق التحولات الثورية الجذرية ، كانت تتطور وترسخ قاعدته الطبقية ومبادئه الايدولوجية والتنظيمية ويزداد دوره في كافة جوانب الحياة الاجتماعية لليمن الديمقراطية . وكانت هذه النواة القيادية تعتمد بدرجة متزايدة على ايدولوجية الطبقة العاملة ، الاشتراكية العلمية ، بوصفها قاعدة

نظرية لنشاطها ، وتربي على أساسها أعضاء التنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية وأعضاءه المرشحين وجميع الكادحين .

ان التحولات العميقة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتجربة التي تكدست لدى التنظيم ذاته ، قد وفرت الشروط الموضوعية والذاتية لتحول الطليعة السياسية المتمثلة بالتنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية الى حزب من طراز جديد .

ان الحزب الاشتراكي اليمني قوة قائدة وموجهة للنضال من أجل استكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية والانتقال الى المرحلة الجديدة . ويعبر الحزب عن مصالح الطبقة العاملة والفلاحين وجميع الكادحين ويدافع عنها . ولا يحل الحزب محل أجهزة سلطة الدولة والمنظمات الجماهيرية ، انما يمارس القيادة السياسية والتنظيمية العامة لكافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية لحياة المجتمع، ويوجه وينسق نشاط أجهزة الدولة والمنظمات الجماهيرية بغية توحيدده في المجرى العام لنضال الحزب والشعب من أجل انجاح تحقيق مهمات التقدم والتطور الاجتماعي .

ويؤدي الحزب دوره القيادي في هذه الاجهزة والمنظمات من خلال المنظمات الحزبية وأعضائه وأعضاءه

المرشحين فيها على أساس الربط الوثيق بين نظرية الاشتراكية العلمية والنشاط العملي الواعي والنموذجي في استيعاب خصائص مهام الثورة اليمينية والعربية .
وبقدر ما تتطور وتعمق الثورة الوطنية الديمقراطية في المستقبل وتنتقل الى مرحلة جديدة من التقدم الاجتماعي سوف يتعاضد الدور القيادي للحزب . ويتحدد بذلك ضرورة تنفيذ المهام الجديدة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والتقدم العلمي - التكنيكي وبالحياء الاجتماعية والايديولوجية والثقافية ونمو نشاط الجماهير وانتشار الديمقراطية ورفع مستوى العمل الايديولوجي والتربوي .

ويتحمل الحزب الاشتراكي اليمني مسؤولية مباشرة عن التحديد العلمي لافاق تطور مجتمعنا ووضع السياسة الاستراتيجية والتكتيكية لتقدم الثورة ، وتنظيم الجماهير لتحقيقها ، ويعتبر ذلك اهم جانب لمجمل نشاطه .

ويعتمد الحزب في قيادته للمجتمع والكادحين على اساليب الاقناع والتثقيف والتأثير الايديولوجي والتنظيمي وتطوير المبادرة والنشاط لاجهزة الدولة والمنظمات الجماهيرية وجميع الكادحين . وعلى ضوء ذلك يعتبر الحزب عمله السياسي والايديولوجي والتنظيمي مهمة من اهم مهماته ووسيلة رئيسية لنشاط المنظمات الحزبية ولجانها القيادية على كافة المستويات .

وينطلق الحزب من حقيقة مؤداها ان الصلة الدائمة بال جماهير تشكل مصدر قوته واداته الفعلية لتجاوز الصعوبات ، ولذلك فالحزب يعمل باستمرار من أجل التلاحم الوثيق مع الجماهير ونسج أوثق الروابط وامتتها معها . وهو لا يسمح بالأراء والمواقف الانقسامية والديماغوجية في علاقاته مع الجماهير .

والحزب يعمل دون كلل من أجل رفع دور ونشاط المنظمات الحزبية القاعدية ، ودور كل عضو وعضو مرشح فيها ، وبشكل خاص في الاجهزة الحكومية والاقتصادية وفي مرافق العمل والانتاج التابعة للقطاع العام والتعاونيات .

ان المنظمات الحزبية القاعدية تعتبر حلقة الصلة بين الحزب والجماهير ، ولذلك فانه بقدر ما يزداد نشاطها وفعاليتها السياسية ، بقدر ما يكتسب الحزب ثقة واحترام الجماهير له ، ويتعاضم أيضا تأثيره وقوته في قيادة مختلف ميادين النشاط في مجتمعنا .

ويرى الحزب ان نشر نظرية الاشتراكية العلمية وممارسة العمل السياسي والتنظيمي بين الجماهير ومنظماتها الاجتماعية هو واجب كل عضو وعضو مرشح للحزب في عمله لجعل جميع الكادحين يساهمون في انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية . وتعود الاهمية البالغة الى العمل في النقابات باعتبارها اوسع المنظمات الجماهيرية للطبقة العاملة ، وكذا في

اتحاد الفلاحين اليمنيين الديمقراطيين و (أشيد)
والاتحاد العام لنساء اليمن ولجان الدفاع الشعبي . الخ .
ان الحزب كائن حي شأنه شأن كل ظاهرة
اجتماعية اخرى يتطور باستمرار ، وهو لا يعرف
الركود والخمول او الاكتفاء عند الحاجات المحققة ،
ولذلك فانه يسعى ويعمل بصورة مستمرة على تطوير
نفسه وأشكال واساليب عمله وفعالية نضاله .

وسيبدل الحزب كل ما في وسعه من أجل التسليح
العميق والمنظم ، من قبل الاعضاء والاعضاء المرشحين ،
بنظرية الاشتراكية العلمية بما يضمن ترسيخها في
أذهانهم ، وسيولي اهتماما متزايدا بعملية تربية كوادره
على أساس ايدولوجية الطبقة العاملة وخدمة مصالح
الشعب .

ويرى الحزب ان واحدة من أهم مهماته تكمن في
تعزيز الوحدة الفكرية والتنظيمية لصفوفه وتجذير
تركيب بنيته الطبقية الداخلية لصالح القوى الطبقية
الكادحة ، وبصورة رئيسية توسيع نسبة العمال
المرتبطين بالانتاج المادي ، ورفع نشاطهم السياسي في
الحزب ، وهذا سيتم من خلال القيام بصورة رئيسية
ومنظمة باكتساب أعضاء مرشحين جدد في صفوف
أنشط العمال والعاملات وأفضلهم وعيا وكفاءة .

وبقدر تطور الثورة والتقدم الاجتماعي للبلاد
ستتحسن وتتطور الظروف الموضوعية والذاتية لتجذير

التركيب النوعي للحزب . ويتعلق ذلك بتعزيز مواقع الاشكال الاقتصادية الجديدة وبالاخص قطاع الدولة والقطاع التعاوني ووسائل النقل والاتصالات والمرافق الانشائية التابعة للدولة ومزارع الدولة ، بما يؤمن النمو الاسرع للطبقة العاملة والفلاحين التعاونيين باعتبارهم المصدر الاول والاهم لنمو واتساع صفوف الحزب .

ويتوجب على المنظمات القاعدية ان تلعب الدور الاهم في تحسين التركيب النوعي لصفوف اعضاء الحزب واعدائه المرشحين ، لان المنظمات القاعدية تشكل اساسا راسخا للحزب ، فهي تقوم بقبول العضوية في صفوفه وتعتبر مركزا للتربية الفكرية والسياسية لاعدائه واعدائه المرشحين ، ولذلك فان الحزب يولي اهتماما كبيرا لمسألة تطوير نشاطاتها وتزايد فعاليتها في ميدان تنفيذ الواجبات الحزبية وممارسة دورها القيادي في مرافق العمل والانتاج وفي الاحياء السكنية ، ويعمل على تشكيل منظمات قاعدية جديدة ، وتنظيم البناء الحزبي وفقا للنظام الداخلي بما يكفل التلاحم الوثيق بين الحزب وال جماهير .

وتزداد اهمية المنظمات القاعدية بحكم كونها تشكل مركز الثقل في ميدان التربية السياسية والايديولوجية والاخلاقية لاعداء الحزب ومرشحيه على طريق تنفيذ الواجبات الحزبية وممارسة حقوقهم

لانه « لا حقوق بدون واجبات ولا واجبات بدون حقوق » .

ان مبدأ المركزية الديمقراطية هو مبدأ الحزب الذي يحكم حياته الداخلية وبنائه وأساليب عمله ، ولذلك فانه يحرص على ضرورة التقيد الصارم بهذا المبدأ الحزبي المنصوص عليه في النظام الداخلي ، ويناضل من أجل رفع وتعزيز الانضباط في الحياة الحزبية الداخلية وعلى وجه الخصوص في مجال تنفيذ قراراته وارشاداته ، ولن يسمح بالاستثناءات بشأن الانضباط الحزبي ، ويسعى الحزب نحو رفع مستوى الانضباط لدى الاعضاء والاعضاء المرشحين اكثر فاكثر وتحليلهم بالصفات النموذجية في تنفيذ قراراته .

ويعمل الحزب بمثابرة من أجل مواصلة الجهود لتطوير مبدأ القيادة الجماعية باعتباره مبدأ أساسيا في قيادة الحزب . وسيتصدى بقوة وصرامة لكافة المحاولات الرامية الى الخروج عليه والتقليل من أهميته عند معالجة القضايا الأساسية في سياسته ويكافح القرارات والتصرفات الفردية .

وبقدر ما يناضل الحزب من أجل تحقيق مبدأ القيادة الجماعية وحسم المسائل الأساسية للسياسة الحزبية بشكل جماعي ، فانه يعمل على رفع المسؤولية الشخصية وتشجيع مبادرات الفرد وتحميله المسؤولية الكاملة عن المهمات المعهود بها اليه .

ان الحزب ينطلق من ان القيادة التنظيمية والسياسية تشكلان وحدة لا تنقسم عراها ، ولذلك فانه يعمل بصورة دائمة على ايجاد الوحدة الوثقى بين عملية اتخاذ القرارات السياسية وقضية المراقبة الصارمة من اجل تنفيذها والتصدي بحزم لكافة المحاولات الهادفة الى الفصل بينهما .

ويسترشد الحزب في هذا المضمار بالوعي العميق الكامن في ان جوهر العمل التنظيمي في الحزب يجد تعبيره في تنفيذ ومراقبة تنفيذ القرارات واختيار وتعيين الكوادر الحزبية .

ان الحزب يعمل على تطوير وتعزيز علاقات التعاون القائمة مع الاحزاب والحركات الوطنية العربية وكذلك مع الاحزاب والتنظيمات والحركات الديمقراطية المعادية للامبريالية في العالم ، كما يولي الحزب اهتماما كبيرا لعلاقات التعاون الرفاقية القائمة على مبدأ التضامن الاممي والتي تربطه بالاحزاب الشيوعية والعمالية وسائر القوى الثورية على الصعيد العالمي .

وسيوصل الحزب الاشتراكي اليمني تطوير بناء نفسه ليعزز اكثر فأكثر مواصفاته الطبيعية ودوره كطليعة للكادحين عبر التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي النضال لاستكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية بأفاقها الاشتراكية ويضطلع باستمرار بالدور القيادي للجماهير من اجل بناء المجتمع اليمني المزدهر .

الفصل الثامن

مهمات الحزب في مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدولية

يكمن هدف السياسة الخارجية للحزب وسلطة الدولة في خلق الظروف السياسية الخارجية الملائمة لتطبيق برنامج الحزب بنجاح ، ولا سيما في مجال استكمال مهام مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية من قبل شغيلة وكادحي اليمن الديمقراطية وتعزيز التضامن الكفاحي مع الحركة الثورية للشعوب العربية في النضال ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية ومن اجل التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي ، وتوسيع وتعميق علاقات التعاون مع المنظومة الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي ، وتعزيز العلاقات الاممية مع الحركة العمالية العالمية بقيادة احزابها الطليعية

وتوطيد الوحدة مع النضال الثوري للشعوب من أجل
التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي وحفظ السلام
والعمل الدؤوب على تطبيق مبدأ التعايش السلمي مع
البلدان ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة والالتزام به
وتطوير العلاقات الطبيعية مع جميع دول المنطقة على
اساس عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام
السيادة الوطنية .

ان الحزب يسترشد في ميدان علاقاته مع النظام
الاشتراكي العالمي بوحدة الاهداف الاساسية والمبدئية
المشتركة في ميدان النضال من أجل التطور
الاقتصادي والتقدم الاجتماعي ورخاء الشعوب ، ومن
أجل دعم نضالات التحرر الوطني ومجابهة المخططات
العدوانية للامبريالية ، ومن أجل السلام في العالم
أجمع . لذلك فانه يسعى الى تطوير علاقات التضامن
مع النظام الاشتراكي العالمي وتعزيزها باطراد من أجل
تحسين التعاون في الميادين الاقتصادية والسياسية
والعلمية والتكنيكية والثقافية . وفي هذا المجال يعبر
الحزب اهتماما كبيرا لدراسة التجارب التاريخية
للانجازات العملية في ميدان بناء الحياة الجديدة في
بلدان المنظومة الاشتراكية والاستفادة منها عند التطبيق
على واقع اليمن الديمقراطية وتوسيع تبادل الوفود
الحزبية والحكومية والعلمية والثقافية والعمالية
والفلاحية والشبابية والنسائية وغيرها ، وكذا تبادل

المعارف والخبرات المختلفة وذلك على أساس مبرمج ومخطط . وباعتبار ان الحزب الاشتراكي اليمني يؤمن بأن قوة الحركة العمالية العالمية وأحزابها الطبيعية تكمن في وحدتها ، فهو يدعو ويعمل على ترسيخ هذه الوحدة ويقف بصلافة ضد كل ما يمكن أن يضعفها أو يمس بجوهرها القائم على أساس مبادئ الاممية البروليتارية وايدولوجية الطبقة العاملة . لهذه الاسباب يعارض الحزب ويشجب كل المحاولات الانقسامية ، ويناضل بحزم جنباً الى جنب مع القوى الثورية الامينة لهذه المبادئ ، ضد الاتجاهات التحريفية اليمينية و « اليسارية » وأي شكل من اشكال التشويه الايدولوجي ، الذي يزرع الانقسام في صفوف الطبقة العاملة وحركتها العالمية ، وتؤدي بالاساس خدمة كبيرة للقوى المعادية للثورة على مختلف الاصعدة .

وينطلق الحزب من ان وحدة وتكاتف النظام الاشتراكي العالمي على أساس مبادئ ايدولوجية الطبقة العاملة والاممية البروليتارية ليست ضرورية من اجل تقوية النفوذ المتعاضم للاشتراكية في العالم فحسب بل ضرورية ايضاً لدعم الحركة العمالية واحزابها الطبيعية ، وكذلك حركة التحرر الوطني العالمية من اجل تصعيد النضال ضد القوى الامبريالية والرجعية والصهيونية والعنصرية وفي سبيل انتصار الاشتراكية في العالم بأسره .

ويدرك الحزب انه كلما تعززت علاقاتنا مع النظام الاشتراكي العالمي غدت الظروف اكثر ملاءمة لانجاح تحقيق المهمات العاجلة والآجلة لثورتنا .

ان الحزب الاشتراكي اليمني يحرص على تطوير العلاقات والاتصالات القائمة على أسس طبقية سليمة مع الحركة العمالية العالمية وأحزابها الطليعية ويناضل جنبا الى جنب معها ضد الرأسمالية والامبريالية والرجعية والصهيونية^{١٥}

ويولي الحزب أهمية كبيرة لتبادل الخبرات والتجارب والآراء بين أحزاب الطبقة العاملة فيما يتعلق بالقضايا الملحة الخاصة بالصراع الطبقي والعمل بين الجماهير والتطور في الوضع الدولي وتطوير أشكال أساليب التعاون فيما بينها وتنظيم اللقاءات والمناقشات والندوات المختلفة . ويرى الحزب ان ما يظهر في هذه الاجتماعات من اختلافات في وجهات النظر والآراء والتقايم انما هو ظاهرة طبيعية وينبغي أن يعالج ويحل عبر الحوار المبدئي البناء في جو رفاقي وحدوي يعزز التعاون وترسيخ الوحدة بين الثوريين .

وعلى الصعيد الدولي يوجه الحزب سلطة الدولة لانتهاج مبدأ سياسة التعايش السلمي بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة . وسيواصل نضاله من أجل تطوير التعاون الاقتصادي والتجاري على أساس التكافؤ والمنافع المتبادلة واحترام السيادة الوطنية

وعدم التدخل في شؤون الدول والشعوب الاخرى .

وتشارك اليمن الديمقراطية على اساس ميثاق الامم المتحدة بنشاط في أعمال هيئة الامم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية وفي المؤتمرات واللقاءات الدولية . وستواصل نشاطها بفرض تعزيز السلام والامن الدولي وحماية حقوق الانسان وتطوير وتعميق التعاون الدولي لصالح جميع الشعوب .

ويعتبر الحزب وسلطة الدولة ان النضال من أجل السلم العالمي جزء من نشاطهما السياسي الخارجي .

ومن أجل ذلك فانهما يناضلان بحزم ضد السياسات الامبريالية المتمثلة بالاحلاف العدوانية العسكرية والتفرقة العنصرية والفاشية الجديدة والتدخل السافر في شؤون البلدان النامية . كما انهما يعربان عن دعمهما لما تحقق من الانفراج السياسي على الصعيد الدولي وتكلمته بالانفراج في المجال العسكري وجعله يشمل جميع قارات ومناطق العالم الاساسية وخاصة منطقة المحيط الهندي ووضع حد لسباق التسلح الاستراتيجي واستخدام قسط من الموارد الموظفة لهذه الاغراض من أجل المساعدة في تقدم البلدان النامية .

وعلى صعيد حركة التحرر الوطني يعتبر الحزب

ان الثورة في اليمن الديمقراطية قد جاءت نتيجة طبيعية للنضال الوطني التحرري للشعب اليمني المرتبط ارتباطا وثيقا بحركة التحرر الوطني العربية والعالمية المعاصرة. ويساهم الحزب بنشاط في تطويرها وتعميقها . ويرى ان وحدة نضال حركة التحرر الوطني الديمقراطي في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية وتحالفها مع بلدان المنظومة الاشتراكية تعتبر ضرورة تاريخية وشرطا للتصفية النهائية للسيطرة الاستعمارية والامبريالية على اختلاف اشكالها وركائزها العنصرية .

ويعمل الحزب على تعزيز كتلة الدول غير المنحازة وضمان تراس صفونها على قاعدة العداة للامبريالية والاستعمار الجديد ومتابعة مهام التحرير الوطني والتقدم الاجتماعي وتوطيد علاقات التحالف مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى .

ويولي الحزب وسلطة الدولة في مجال السياسة الخارجية ، أهمية كبيرة للعلاقات مع الدول العربية الوطنية المعادية للاستعمار القديم والجديد ، باتجاه تعزيز التعاون مع هذه الدول من أجل تحقيق الاهداف المشتركة ، كما يولي الحزب وسلطة الدولة أهمية لاقامة علاقات طبيعية مع الدول والحكومات العربية على اساس الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة في الحقوق والتعامل وتوسيع العلاقات والاتصالات والتعاون في

كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية وعلى أساس المنافع المتبادلة .

ان تطبيق هذه المبادئ بشكل دقيق ودون أي انتهاك يضمن خلق أجواء ودية وعلاقات حسن جوار حقيقية ، ويستجيب لمصالح جميع الدول العربية ، ويوفر أفضل الشروط لتمكين هذه الدول من القيام بأعمال مشتركة لخير شعوبنا العربية في المجالات الثنائية والاقليمية أو على الصعيد العام أو في اطار جامعة الدول العربية .

ان الحزب الاشتراكي اليمني بوصفه فصيلا طليعيا في حركة التحرر الوطني العربية عمل وسيعمل بمزيد من المثابرة والثبات من أجل قيام وحدة نضالية حقيقية بين كافة القوى الثورية على الصعيد العربي في مواجهة المخططات الامبريالية الصهيونية الرجعية على شعوب امتنا العربية . ان تحقيق هذه الوحدة يتطلب جهود كافة التقدميين والثوريين العرب .

وفي مقدمة القضايا التي يرى الحزب ضرورة تحديدها بوضوح والاتفاق عليها بين كل فصائل الحركة الثورية العربية والنضال من أجل تحقيقها : قضية الوحدة العربية وقضية فلسطين .

لقد ارتبطت قضية الوحدة العربية بالحركة التاريخية لنضال الشعوب العربية من أجل تحررها الوطني ، وهي بالتالي ، حركة معادية للامبريالية

والرجعية اغتنى مضمونها على الدوام مع اغتناء حركة التحرر الوطني العربية بمضامين جديدة تقدمية .

ولم تعد قضية الوحدة العربية مجرد طموح لدى الجماهير العربية الواسعة بل أصبحت ضرورة موضوعية بوصفها أداة فعالة لتوحيد نضال الشعوب العربية ضد الامبريالية ومن أجل استكمال مهمات التحرر الوطني والاقتصادي والاجتماعي ، وحل مشكلات التخلف على أساس الاستفادة من مجموع الثروات القومية وخاصة النفط بما يحقق التنمية الاقتصادية العربية الشاملة . ان الوحدة العربية لكي تكون قادرة على القيام بأعباء هذه المهمات الكبرى ، لا بد لها من أن تأخذ في الاعتبار دروس التجارب السابقة وترتكز بالتالي على سياسة مبدئية واضحة وحازمة وثابتة من العداوة للامبريالية والصهيونية والرجعية ، سياسة وطنية ديمقراطية تستند الى دعم أوسع تحالف للقوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في الاشتراكية والوحدة ، تلعب فيه الطبقة العاملة دورها التاريخي الطبيعي ، سياسة تحالف وصدقة مع الحركة الثورية العالمية وطلبتها الاتحاد السوفياتي .

ويرى الحزب الاشتراكي اليمني ان المصاعب التي يواجهها الشعب الفلسطيني ، هي نتيجة تأمر القوى الامبريالية والصهيونية والرجعية الذي أسفر عن تشريد شعب بكامله واغتصاب أرضه واستمرار العمل

على تصفية حقوقه في أرضه ووطنه وتصفية قضيته
العادلة .

ومن المعروف ان القوى الامبريالية والصهيونية
قد شردت قسما كبيرا من شعب فلسطين من أرضه
وجعلت من اسرائيل دولة تعمل على التوسع المستمر
على حساب الاراضي العربية وقاعدة عسكرية تستخدمها
الامبريالية والصهيونية لسط سيطرتها على المنطقة
العربية ونهب ثرواتها الهائلة وضرب حركة التحرر
الوطني العربية وفصل المشرق العربي عن المغرب العربي .

ان المسألة الوطنية الفلسطينية هي في جوهرها
مسألة تشريد شعب فلسطين من أراضيه بسبب من
الغزو الاستيطاني الصهيوني الذي أدى الى احلال
المستوطنين اليهود محلهم واقامة دولة اسرائيل كدولة
يهودية مغلقة تعتبر نفسها وطنا لجميع يهود العالم على
الارض الفلسطينية ، وكذلك بسبب من الضم واللاحاق
الرجعي العربي الذي تعرضت له باقي الارض
الفلسطينية وأخضعت له أغلبية الشعب الفلسطيني .

ان هذا التشريد لشعب فلسطين يؤدي الى
تمزيق كيانه الوطني وعرقلة تطوره القومي والاجتماعي ،
كما يقود الى نشوب تناقض قومي محتدم بين
الصهيونية وتجسيدها السياسي (اسرائيل) وبين
الشعب الفلسطيني من جهة ، وتناقض حاد بين

الرجعية العربية وبين هذا الشعب بكافة طبقاته الوطنية من الجهة الاخرى .

ان الحل الصحيح للقضية الفلسطينية يتطلب حل معضلة التبديد والتشريد للشعب الفلسطيني الذي يكمن في ضمان حقه في تقرير مصيره بحرية على ترابه الوطني . ان هذا الهدف يتطلب انجاز الاستقلال الوطني للشعب الفلسطيني والغاء الضم واللاحاق الرجعي والنضال من أجل قيام دولته الوطنية المستقلة على أرضه ، مناهضة للصهيونية والامبريالية والرجعية .

والى جانب ذلك يعرب الحزب عن تضامنه الكفاحي ودعمه لكافة الحركات والفصائل التقدمية والثورية والديمقراطية في البلدان العربية والتي تناضل من أجل تصفية مواقع نفوذ الامبريالية والاستعمار وعملائها في المنطقة . وفي هذا الخصوص فان الحزب يدعم ويساند :

(١) حركة المقاومة الفلسطينية في نضالها العادل ضد الاستعمار الاستيطاني الصهيوني ، ويؤكد على أهمية وحدة المقاومة الفلسطينية لكي يتمكن الشعب العربي الفلسطيني من استعادة حقوقه الوطنية الشرعية وتقرير مصيره على أرضه بنفسه وبناء دولته الفلسطينية المستقلة .

(٢) شعوب منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية وحركتها الوطنية من أجل النضال العادل ضد

الامبريالية والتدخل الاجنبي المعادي ، وضد القواعد العسكرية الاجنبية وسيطرة الاحتكارات الامبريالية وفي سبيل الاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي .

(٣) الحركة الوطنية اللبنانية في نضالها من اجل وحدة واستقلال وعروبة لبنان وضمنان تطوره الديمقراطي .

(٤) حركة التحرر الوطني العربية في الوطن العربي من اجل النضال العادل ضد الامبريالية العالمية والتدخل الاجنبي المعادي ، وضد كل الركائز العميلة ، وضد القواعد والاحلاف العسكرية الامبريالية وسيطرة الاحتكارات .

(٥) الانظمة العربية في نضالها ضد الامبريالية والصهيونية من اجل تحقيق التحرر التام لارضها المحتلة واجبار اسرائيل على الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة . وفي سبيل تحقيق هذه الاهداف لا بد من حشد كافة الطاقات العربية ورفع المستوى الكفاحي لحركة التحرر الوطني العربية في وجه كل المخططات الامبريالية والصهيونية والرجعية ومحاربة الاتجاهات الاستسلامية والتعاون الوثيق مع نصير الشعوب الكبير الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية وكافة القوى المؤيدة للتحرر الوطني في العالم .

الفصل التاسع

آفاق تطور الثورة

يستهدف نهج حزبنا استكمال الثورة الوطنية الديمقراطية وبلوغ الاهداف المستقبلية ، اي خلق المقدمات المادية التكنيكية والاقتصادية والاجتماعية والروحية اللازمة للانتقال الى المرحلة المقبلة - مرحلة بناء الاشتراكية .

ان الحزب اذ يربط في ممارسته العملية بين الاهداف الاستراتيجية المرورية والشاملة ينطلق مما يلي :

١ - ان مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية عملية طويلة ومعقدة ، يجري خلالها خلق الظروف والشروط اللازمة من اجل الانتقال الى الثورة الاشتراكية بشكل واع ومبرمج ومنهجي تحت قيادة الحزب . ويأخذ

الحزب بعين الاعتبار الترابط الوثيق والتداخل المستمر بين المهام الديمقراطية والمهام الاشتراكية في العصر الراهن ولكنه في ذات الوقت يرفض الخلط بينها .

وعلى الرغم من اننا قد قطعنا شوطا كبيرا في تحقيق العديد من مهام الثورة الوطنية الديمقراطية منذ خطوة التصحيح المجيدة ، فانه ما زالت تنتصب أمامنا جملة من المهام الخاصة باستكمال مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية المحددة في هذا البرنامج قبل الانتقال الى المرحلة اللاحقة ، وعليه فان نهاية المرحلة الحالية للثورة في بلادنا ، وبداية المرحلة اللاحقة ، عملية لا يمكن أن تتحدد وفقا للرغبات أو أن يتم تحديدها بتاريخ معين ، بل ان تلك العملية الانتقالية تتوقف على طبيعة التحولات الجذرية الداخلية في حياة المجتمع ، وطبيعة الظروف المحيطة بها ودرجة نضوجها .

وتتسم عملية تحول مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية الى المرحلة اللاحقة بطابع نوعي دياكتيكي وليس بفترة زمنية محددة .

٢ - انه بقدر ما يستمر ويتعمق تحقيق المهمات الديمقراطية ويتعزز ويتسع قطاع الدولة والقطاع التعاوني في الاقتصاد الوطني وتتنامي على هذا الاساس الطبقة العاملة كما ونوعا ويزداد دورها، وكذلك دور ونشاط الفلاحين التعاونيين باعتبارهم حليفها الطبيعي في جميع ميادين الحياة سوف لن يجري

تحول الثورة ذاتها فحسب بل وسيجري تحول السلطة القائمة الى شكل من أشكال الديمقراطية الشعبية التي تقوم بتحقيق التحولات الاشتراكية في ظل قيادة الطبقة العاملة .

٣ - ان بناء الحزب الطبيعي من طراز جديد ينسجم تمام الانسجام مع عملية تحول الثورة وسلطة الدولة على حد سواء . ذلك ان قيادة الحزب هي بالذات التي تمكن من توجيه الهادف للطبقة العاملة وحلفائها سائر جماهير الشغيلة والكادحين نحو تحقيق مهمات المرحلة التاريخية الجديدة . ان الحزب الاشتراكي اليمني الذي يسترشد في نشاطه بنظرية الاشتراكية العلمية قادر بالاعتماد على الاسس العلمية الطبقيّة على تأمين انتقال الثورة الوطنية الديمقراطية وما يناسبها من نظام السلطة الى شكل متقدم ارقى لبنيان الدولة والمجتمع . وفي مجرى العمل على حل هذه المهمات يأخذ الحزب في الحسبان القوانين العامة لبناء المجتمع الجديد والمميزات الخاصة بتطور الثورة الوطنية الديمقراطية في بلادنا على حد سواء . وتؤكد التجربة التاريخية على ان بناء المجتمع الجديد يقتضي بالدرجة الاولى ضرورة قيادة نضال الجماهير الكادحة من قبل الطبقة العاملة وطلبتها السياسية الكفاحية ، واقامة سلطة الطبقة العاملة والكادحين وترسيخ مواقعها وتعميم ملكية وسائل الانتاج الاساسية سواء في

المدينة أو في الريف ، وبناء الاقتصاد المرتكز على ملكية الدولة والملكية التعاونية والمتطور على أساس خطط الدولة واجراء التحولات الجذرية في مجال الايديولوجية والثقافة وتربية الكادحين على ضوء مبادئ الايديولوجية الثورية للاشتراكية العلمية والانتهاج المتواصل لسياسة التضامن الاممي مع الطبقة العاملة والكادحين في جميع البلدان .

٤ - ان وحدة مصالح الطبقة العاملة ومصالح جميع الكادحين الآخرين في بلادنا في القضايا الاساسية المتعلقة بالمصادر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذا قضية بناء اليمن الديمقراطي الموحد تشكل اساسا موضوعيا للتلاحم الكفاحي ووحدة العمل المشترك بين جميع الطبقات والفئات الكادحة ، مع ذلك فان مثل هذا التلاحم ووحدة الاعمال ووحدة المهام لا يتحققان بصورة عفوية وتلقائية ، فان العامل الذاتي يلعب في هذا المجال دورا بالغ الاهمية . ويتمثل هذا العامل الذاتي في استعداد الحزب والسلطة الديمقراطية الشعبية واتباعهما وسائل اقناع الجماهير الكادحة بضرورة النضال المشترك وتنظيمها وتعبئتها ومساعدتها قولا وفعلا على ان تصبح البناء النشيطة الواعية للمجتمع الجديد .

وبهذا الخصوص يجب ان يستهدف كل النشاط السياسي والحزبي بالدرجة الاولى تحقيق مهمات الثورة

المباشرة الملحة التي تهم الجماهير وترتبط بحياتها المادية ، أي النهوض بالاقتصاد ورفع مستوى معيشة المواطنين وتنظيم واستقرار الاوضاع التموينية وتحسين الخدمات الاجتماعية من خلال حل مسألة الاسكان وتطوير التعليم والخدمات الطبية ومختلف مجالات الثقافة والفنون. وسيقوم الحزب بشحذ همم الجماهير لاجل ايجاد الموقف الجديد من العمل والاشتراك النشط في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير الانتاج ورفع انتاجية العمل والتطوير المستمر للاشكال الاقتصادية الجديدة .

ان تحقيق هذه المهمات المباشرة من شأنه أن يفسح المجال لرفع دور الجماهير الكادحة في استكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ويمكنها من الفهم الواضح والادراك العميق لاهداف ومهام المرحلة اللاحقة ، مرحلة البناء الاشتراكي والمساهمة النشطة في ترجمتها عمليا على صعيد الواقع الحسي .

النظام الداخلي للحزب الاشتراكي اليمني

المدخل :

ان الحزب الاشتراكي اليمني هو طليعة الطبقة العاملة اليمنية المتحالفة مع الفلاحين والفئات الشعبية الكادحة الاخرى . ويضم الحزب في صفوفه على اساس الانتماء الطوعي الكفاحي ، العناصر الاكثر تقدما ووعيا من بين صفوف الطبقة العاملة والفلاحين والجنود والمثقفين الثوريين وجميع الذين يتبنون برنامج الحزب السياسي ويلتزمون بنظامه الداخلي .

ان الاساس النظري للحزب هو نظرية الاشتراكية العلمية التي تجسد المعارف الطليعية في ميادين الفلسفة

والاقتصاد والاجتماع والسياسة ، وتشكل مرشدا للعمل يفتني دائما بمنجزات العلم وبتجارب نضال الكادحين في بلادنا وفي العالم اجمع .

ان الحزب الاشتراكي اليمني هو التجسيد الحي لوحدة هذه القوى الاجتماعية الثورية على اساس ايدولوجية الطبقة العاملة وقيادتها ، وهو يمثل استمرارا خلاقا للتقاليد الثورية النضالية المجيدة للشعب اليمني ولقواه الوطنية والثورية .

ان الحزب الاشتراكي اليمني يناضل من اجل تحقيق المهام المحددة في برنامجه ، ويقوم بتعبئة جماهير العمال وسائر الكادحين ، ويقود نضالهم في سبيل خلق الظروف المادية والروحية لانجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية والانتقال الى مرحلة بناء الاشتراكية .

ان الحزب الاشتراكي اليمني يناضل بدأب من اجل وحدة الطبقة العاملة وتعزيز تحالفها مع الفلاحين وسائر الكادحين والمثقفين الثوريين ، ويعتبر ذلك شرطا اساسيا لانجاز التحولات الثورية وصيانتها وتعميقها .

ان وحدة الحزب الفكرية والسياسية والتنظيمية هي اساس قوته ومصدر قدرته الكفاحية والضمانة الاكيدة لنجاحه في قيادة الطبقة العاملة وحلفائها .

وتتنافى النزعات التكتلية والشلية والقبلية والاقليمية مع مفهوم الحزب الطليعي ومع مبدأ وحدته وشروط العضوية فيه . وبهدي من هذه المنطلقات يخوض الحزب نضالا حازما ضد كافة النظريات المعادية للاشتراكية العلمية وضد كل الانحرافات اليمينية واليسارية .

وتبنى الحياة الداخلية للحزب على الالتزام الصارم بنظامه الداخلي القائم أساسا على مبدأ المركزية الديمقراطية والقيادة الجماعية . وتعمل مختلف هيئات الحزب انطلاقا من هذه الاسس على تعزيز الديمقراطية الحزبية الداخلية وتطوير نشاطات الاعضاء ومبادراتهم الشخصية وتشجيعهم على استخدام أسلوب النقد والنقد الذاتي المجرب بروح ثورية رفاقية بناءة . ان الحزب الاشتراكي اليمني ، الذي يجسد بنشئته وبرنامجه مصالح الشعب اليمني الأساسية وتطلعاته المشروعة ، يعمل جنبا الى جنب مع القوى الوطنية الديمقراطية الاخرى من أجل بناء يمن ديمقراطي موحد بأفاق اشتراكية .

ان حزبنا الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من حركة التحرر الوطني العربية ، يضع في مقدمة أهدافه العمل على تعزيز الروابط الكفاحية مع الفصائل المكونة لهذه الحركة ويناضل دون كلل ضد المخططات الامبريالية والصهيونية والرجعية ، ومن أجل تحرير الاراضي العربية المحتلة واستعادة الحقوق الوطنية المشروعة

للشعب العربي الفلسطيني ، وفي سبيل وحدة القوى
الثورية العربية وبناء وحدة عربية على أسس ديمقراطية
معادية للامبريالية وعلى أسس اشتراكية .

ان الحزب الاشتراكي اليمني يطبق بصورة
خلاقة نظرية الاشتراكية العلمية على واقع اليمن
الديمقراطية ، وهو يشكل فصيلا فعالا في الحركة
الثورية العالمية ويشارك بنشاط في النضال العالمي
من أجل التحرر الوطني والديمقراطية والاشتراكية
والسلم ، ويفتني عبر هذا النضال من تجارب بلدان
المنظومة الاشتراكية والحركة العمالية العالمية وحركة
التحرر الوطني العربية والعالمية ، ويقدم على أساس
التضامن الاممي كافة اشكال التأييد والدعم للقوى
المناضلة من أجل التحرر الوطني والديمقراطية
والاشتراكية والسلم .

الفصل الاول

العضوية في الحزب وواجبات وحقوق أعضاء الحزب

المادة الاولى :

يمكن أن يكون عضوا في الحزب الاشتراكي اليمني كل يماني ويمنية من أوعى العمال والفلاحين والجنود والمثقفين الثوريين وسائر الكادحين شريطة أن :

- (أ) يوافق على البرنامج والنظام الداخلي للحزب ويلتزم بهما .
- (ب) ينتمي الى احدى المنظمات الحزبية القاعدية ويعمل فيها بنشاط .
- (ج) يسدد الاشتراكات الحزبية المحددة بانتظام .
- (د) يلتزم بقرارات الحزب ويعمل على تحقيقها دون تردد أو تلوؤ .
- (هـ) يشترك بنشاط في بناء المجتمع الجديد والدفاع عنه .

واجبات عضو الحزب

المادة الثانية :

يتوجب على عضو الحزب ان :

(أ) يعمل بداب على تعزيز وحدة الحزب الفكرية والسياسية والتنظيمية ويحميه من تسرب من لا يستحق لقب « المناضل الطليعي » الى صفوفه ، ويكون مخلصا لقضية الحزب والشعب ، ويتحلى باليقظة الثورية ويحافظ على اسرار الحزب والدولة على اساس ان افشاءها يتنافى مع العضوية في الحزب .

(ب) يعمل بداب على تطبيق قرارات الحزب وتجسيد خطه في نشاط أجهزة الدولة والمنظمات الجماهيرية ويشترك بصورة نشطة في الحياة الحزبية الداخلية ، ويحضر بانتظام الاجتماعات الحزبية وينفذ التكاليفات الحزبية بدقة وامانة .

(ج) يكون صادقا وامينا مع الحزب ولا يخفي الحقيقة عن الحزب ولا يشوهها ، ويكافح كافة الافكار التي تلحق ضررا بالحزب والدولة ويبلغ بها اللجان الحزبية بما فيها اللجنة المركزية .

(د) يعزز بشتى الاساليب الاسس الاجتماعية - الاقتصادية الجديدة للدولة ويرفع انتاجية العمل ويعمل على تطوير وتشجيع المباراة

الاشتراكية كحركة العمل التطوعي والرفع المستمر لمؤهلاته الفنية والمهنية .

ويكون قدوة في العمل ويدعم كل ما هو تقدمي وجديد في تطور المجتمع ، ويحمي أموال وممتلكات الدولة والتعاونيات والحزب ، ويعمل على تنميتها ويناضل من أجل أن يصبح قطاع الدولة قائدا وموجها للاقتصاد الوطني ومنطلقا لازدهاره .

(هـ) يشارك بنشاط في الحياة السياسية للبلاد وفي ادارة شؤون الدولة والمجتمع وتطوير الاقتصاد والثقافة ، ويكون نموذجا في اداء واجبه الاجتماعي .

(و) يوضح للجماهير باستمرار سياسة الحزب ويعمل على توثيق صلات الحزب بالجماهير ، يعلمها ويتعلم منها ويستمع باهتمام الى مطالبها وآرائها ونقدها ويقودها ويوجه نشاطها .

(ز) يعمل بمثابرة على رفع مستواه الفكري والسياسي من خلال دراسة واستيعاب نظرية الاشتراكية العلمية وتاريخ نضال الشعب اليمني ، ويسهم بجدية في شبكة التثقيف السياسي ويرفع مستواه التعليمي والمهني ، وينشر نظرية الاشتراكية العلمية بين صفوف

الجماهير ويساهم في تكوين وتربية الانسان
الجديد للمجتمع اليمني التقدمي .

(ه) يناضل بحزم ضد مختلف مظاهر الايديولوجية
البرجوازية ومخلفات الاقطاعية والرواسب
القبلية والانفصالية وضد جميع محاولات تشويه
نظرية الاشتراكية العلمية وتزييف منجزات
اليمن الديمقراطية ، على طريق بناء الحياة
الجديدة .

(ط) يضع مصالح المجتمع والثورة فوق مصالحه
الشخصية ، ويعمل بكل الوسائل للتغلب على
كافة المصاعب في سبيل تطبيق برنامج الحزب
وما يتضمنه من مهام لبناء اليمن الجديد .

(ي) يساهم قولاً وفعلاً في تحقيق وحدة شعب
اليمن وتربته وبناء اليمن الديمقراطي الموحد
المتطور بأفاق اشتراكية ، كما يعمل بروح
التضحية والالتزام اللامحدود بالقضية الثورية
للطبقة العاملة والوطن اليمني والاستعداد
الدائم للتضحية عند الضرورة .

(ك) ينشر بنشاط أفضل تقاليد الحركة الوطنية
التحررية اليمنية والعربية وأفكار الاممية ،
ويكافح ظواهر التعصب القومي الشوفيني
والنزعة الانفصالية والتمييز العنصري
والصهيونية .

(ل) يمارس بجرأة النقد والنقد الذاتي الرفاعي البناء وعلى أساسه يعمل على اكتشاف النواقص وإزالتها ، ويكافح بحزم وشجاعة ظواهر الفرور والفطرسة والخمول والتعصب وكل ما يحول دون التحول الثوري التقدمي للمجتمع اليمني ، ويتصدى بحزم لكل ظاهرة من ظواهر كبت النقد ويكافح أولئك الذين يمارسون النقد ويرفضون الملاحظات النقدية .

(م) يلتزم بشكل صارم بمبادئ الحزب التنظيمية وقراراته وقوانين الدولة ، وينطلق من حقيقة أن للحزب نظاما داخليا واحدا للجميع بغض النظر عن مناصبهم ومواقفهم النضالية السابقة .

(ن) يجسد بصورة مبدئية خط الحزب في مجال العمل مع الكوادر ويراعي عند اختيار وتوزيع الكوادر الصفات السياسية والعملية والاخلاقية والخبرة المهنية ومستوى المهارة ، ويكافح بلا هوادة أية خروقات للمبادئ الثورية والممارسات التي تستند على العلاقات القبلية والشللية والانفصالية أو الفسوافط الشخصية بشأن اختيار الكوادر وتكوينها وتربيتها .

(ص) يحرص على تعزيز القدرة الدفاعية للبلاد والدفاع عن الثورة .

حقوق عضو الحزب

المادة الثالثة :

يحق لعضو الحزب أن :

- (أ) يناقش بحرية في اجتماعات المنظمة القاعدية والاجتماعات الموسعة وجلسات اللجان القيادية والكونفرنسات الحزبية والمؤتمرات ، كافة القضايا المتعلقة بسياسة الحزب وممارسته العملية وحياته الداخلية ، ويقدم المقترحات ويبيدي رأيه عند اتخاذ قرار حزبي بصدد القضية المطروحة على بساط البحث . وبعد اتخاذ القرار ينبغي عليه أن يلتزم به وينفذه بثبات وانضباط دون أي قيد أو شرط .
- (ب) ينتقد في الاجتماعات الحزبية وجلسات اللجان القيادية والكونفرنسات والمؤتمرات ، أي عضو سواء كان عضوا عاديا أو قياديا بغض النظر عن منصبه أو مواقفه النضالية السابقة ، وأن يتصدى بحزم لكافة مظاهر كبت النقد وتقديم الملاحظات النقدية .
- (ج) ينتخب اللجان الحزبية ومندوبي المؤتمرات على كافة المستويات وينتخب إليها .
- (د) يحضر أية محاسبة تجري ضده ولا يتخذ القرار

الانضباطي بحقه قبل الاستماع الى وجهة نظره .

(ه) يتقدم بالآراء والمقترحات والاستفسارات الى
اية لجنة من اللجان القيادية بما فيها اللجنة
المركزية ويطالب بالجواب المناسب وذلك وفق
التسلسل الحزبي .

(و) يحق للعضو طلب الاطلاع على ملفه الشخصي ،
حسب الاجراءات المناسبة .

(ز) يحق للحزب أن يستلم البطاقة الحزبية ...
ويمكن أخذ البطاقة منه من قبل الهيئات التي
لها صلاحيات حسب ما هو وارد في النظام
الداخلي .

شروط قبول العضوية في الحزب

المادة الرابعة :

يتم قبول الاعضاء بطريقة فردية من بين الاعضاء
المرشحين الذين اكملوا مدة ترشيحهم ، كما ان اتخاذ
القرار حول قبول العضو في الحزب والمصادقة عليه
من قبل اللجنة القيادية الاعلى تتم بشكل فردي
ايضا . ويتم قبول الاعضاء في الحزب من بين العناصر
الاكثر وعيا واخلصا ونشاطا من العمال والفلاحين
والجنود والفئات الكادحة الاخرى والمثقفين الثوريين .

المادة الخامسة :

يتم قبول العضو المرشح عضوا في الحزب على أساس الشروط التالية :

(أ) أن يقدم الى المنظمة الحزبية القاعدية طلبا كتابيا وتوصيتين من عضوين في الحزب قضا سنتين على الاقل في الحزب شرط أن يكونا قد عرفاه من خلال عملهما المشترك معه منذ سنة واحدة على الاقل .

(ب) يتحمل العضوان الموصيان المسؤولية امام الحزب عن صحة وموضوعية تقييم الصفات السياسية والعملية والاخلاقية لمن يقبل عضوا في الحزب.

(ج) عند مناقشة قبول العضو في الحزب من الضروري حضور العضوين الموصيين ، واذا كانت هناك اسباب مبررة تتعلق بالغياب خارج ارادتهما يجب عليهما الاعتذار. ولا يحق للعضو او العضو المرشح للجنة المركزية أن يقدم توصية لقبول العضوية .

(د) تتم مناقشة طلب العضوية وكل ما يلحق به من مواد خاصة بالقبول في اجتماع أعضاء المنظمة القاعدية الذي يتخذ قرارا في هذا الصدد . ويعتبر العضو المرشح مقبولا كعضو اساسي في الحزب بعد تصويت ثلثي الاعضاء . ويعتبر قرار

المنظمة القاعدية نافذا بعد المصادقة عليه من قبل لجنة المديرية . ويعتبر العضو المرشح عضوا أساسيا منذ تاريخ اقرار قبوله في المنظمة القاعدية .

المادة السادسة :

يتم قبول من حصل على الجنسية اليمنية من الذين كانوا سابقا أعضاء في أحزاب الطبقة العاملة وفقا لارشادات اللجنة المركزية .

الاعضاء المرشحون

شروط قبولهم وواجباتهم

المادة السابعة :

كل من يرغب في العضوية في الحزب يجب ان يمر بفترة الترشيح . ومدة الترشيح للعمال والفلاحين والصيادين التعاونيين والجنود (من أبناء العمال والفلاحين) سنة واحدة ولغيرهم سنتان .

وخلال فترة الترشيح يجب على العضو أن يدرس ويستوعب برنامج الحزب الاشتراكي اليمني ونظامه الداخلي والقضايا الحيوية لتاريخه وسياسته وحقوق وواجبات عضو الحزب . كما يجب أن يتعلم

اساليب العمل الاجتماعي بين الجماهير . وتشرف
المنظمة القاعدية على اعداد العضو المرشح في الحزب
ويتوجب عليها ان تساعد على ذلك بكافة الاشكال .

المادة الثامنة :

يتم قبول العضو المرشح وفقا للشروط التالية :

(ا) من استكمل سن الثامنة عشر ، والشباب الذين
في سن اقل من ١٨ سنة يتم قبولهم كأعضاء
مرشحين في الحزب عبر (أشيد) فقط .

(ب) يتقدم بتوصية من اللجنة القيادية في منظمة
(أشيد) باعتبارها المنظمة الاحتياطية للحزب
الاشتراكي اليمني ، وفي مرفق عمله او في
حيه السكني بواسطة طلب كتابي يبرر فيه
اسباب ودوافع رغبته في العضوية في الحزب
ويملأ استمارة الترشيح المحددة من قبل اللجنة
المركزية . وتعتبر توصية اللجنة القيادية
لاشيد كافية .

(ج) المتقدم في سن اكثر من ١٨ سنة يرفق طلبه
الشخصي في مرفق عمله او حيه السكني
بتوصيتين من عضوين في الحزب على ان يكونا
قد قضيا ثلاث سنوات على الاقل في الحزب
وقد عرفا صاحب الطلب من خلال العمل
المشترك معه لسنة على الاقل .

عضوا الحزب أو اللجنة الشبابية اللذان أعطيا توصيتهما للمتقدم بطلب عضوية الترشيح في الحزب يتحملان المسؤولية أمام الحزب عن صحة وموضوعية تقييم صفاته السياسية والعملية والاخلاقية ، ويساعده على رفع مستواه الفكري والسياسي والثقافي والتعليمي . ولا يجوز أن يكون الموصيان من اقرباء المتقدم بطلب العضوية . ولا يحق للعضو أو العضو المرشح للجنة المركزية اعطاء التوصية .

(د) تتم مناقشة الطلب ، وكل ما يلحق بهذا الطلب من مواد خاصة تتعلق بقبول عضو مرشح في الحزب ، في اجتماع المنظمة القاعدية الذي يتخذ قرارا في هذا الصدد ، ويتم قبول الشخص المعني عضوا مرشحا في الحزب بعد موافقة ثلثي الاعضاء . ويعتبر قرار اجتماع المنظمة القاعدية ساري المفعول بعد المصادقة عليه من قبل لجنة المديرية . وتحسب فترة الترشيح اعتبارا من تاريخ صدور قرار المنظمة .

(هـ) للعضو المرشح نفس واجبات عضو الحزب ، كما يتمتع بنفس الحقوق ما عدا حق انتخاب اللجان الحزبية ومنادوبي الكونغرسات والمؤتمرات أو أن ينتخب اليها . كما يتمتع في الاجتماعات الحزبية بصوت استشاري .

(و) بعد انتهاء فترة الترشيح يجب على العضو أن يتقدم بطلب قبوله عضواً في الحزب ، وينبغي ألا تسمح لجنة المنظمة القاعدية بتجاوز فترة الترشيح المنصوص عليها في النظام الداخلي . وتنظر المنظمة القاعدية باهتمام وجدية فيما إذا كان العضو المرشح يستحق العضوية في الحزب الاشتراكي أم لا . وفي حالة حسم هذه القضية بالإيجاب تقبله المنظمة القاعدية عضواً في الحزب .

وإذا كان العضو المرشح أثناء فترة الترشيح لم يبد استعداداً كافياً ليكون عضواً في الحزب الاشتراكي اليميني فإن اجتماع المنظمة القاعدية يتخذ قراراً بشطب اسمه من قائمة الأعضاء المرشحين .

ويعتبر هذا القرار ساري المفعول بعد المصادقة عليه من قبل لجنة المديرية . ويحق للعضو المرشح المشطوب اسمه من القائمة أن يتقدم بطلب قبوله مرة أخرى بعد مرور ثلاث سنوات . ويتم النظر في قضية قبوله من جديد طبقاً لشروط قبول الأعضاء المرشحين الواردة في النظام الداخلي .

الفصل الثاني

الانضباط الحزبي

المادة التاسعة :

يجب ان يتحمل العضو أو العضو المرشح في الحزب الاشتراكي اليمني مسؤوليته الحزبية بجدارة. ويتعرض العضو أو العضو المرشح للنقد وتتخذ ضده العقوبة الحزبية عندما يخرق أحكام البرنامج والنظام الداخلي للحزب والانضباط الحزبي أو يعمل على اضعاف وحدة صفوف الحزب واهمال قراراته ، أو يستهتر بمنصبه ويمارس في حياته الشخصية والعامّة تصرفات تسيء الى لقب عضو الحزب وتضر بسمعة الحزب بين الجماهير .

ويتم اقرار العقوبات وفق نوع ودرجة المخالفة على النحو التالي :

- التنبيه .
- اللوم الشفوي .
- اللوم المسجل في سجله الخاص .
- الفصل .
- الطرد .

عند مناقشة و اقرار العقوبة الحزبية يجب على المنظمات واللجان الحزبية أن تتخذ موقفا متشددا من المخالفة ، ومع ذلك يجب أن تبدي الحد الاقصى من الاهتمام والتفهم تجاه العضو أو العضو المرشح ، وتدرس بتمعن وبصورة ملموسة جوهر كل مخالفة . وعند المخالفات البسيطة يجب ان تتخذ بحق المخالف تدابير التربية الحزبية عبر اساليب المناقشة والنقد الرفاعي والتنبيه .

يمكن أن ينشر القرار الخاص بعقوبة الفصل من الحزب أو أي اطار قيادي لعضو أو عضو مرشح في الصحافة الحزبية فيما اذا رات اللجنة الحزبية ذلك ضروريا، كما يجب أن ينشر في الصحافة الحزبية القرار حول الغاء عقوبة العضو أو العضو المرشح اذا كان قد حوسب بشكل غير موضوعي ، واذا كان سبق ونشر في الصحافة الحزبية خبر العقوبة .

المادة العاشرة :

العضو او العضو المرشح الذي لا يسدد اشتراكه لاكثر من ثلاثة أشهر دون سبب معقول او سدها دون احتساب كامل دخله ، وكذلك العضو أو العضو المرشح الذي لا يشترك في اجتماعات المنظمة القاعدية لمدة أربعة اجتماعات متتالية بدون سبب مقبول ، يجب أن تناقش قضيته ويحاسب امام

اجتماع المنظمة القاعدية أو اللجنة الحزبية . والعضو أو العضو المرشح الذي فقد عمليا صلته بالمنظمة الحزبية فإنه يعتبر مشطوبا من قائمة الاعضاء والاعضاء المرشحين ، ويعتبر قرار المنظمة الحزبية في هذا الصدد ساري المفعول بعد المصادقة عليه من قبل لجنة المديرية .

المادة الحادية عشرة :

يجب على العضو أو العضو المرشح ان يبلغ منظمته القاعدية بتغيير موقع عمله أو سكنه في الوقت المناسب ، وهي التي تصادق على تغيير عمله . وفي حالة انتقال العضو أو العضو المرشح الى مرفق جديد أو حي سكني جديد يجب عليه ان يلتحق بالمنظمة القاعدية في مرفق عمله الجديد أو الحي السكني الجديد في حدود فترة لا تتجاوز شهرا واحدا . ويؤدي خرق هذا النظام الى المحاسبة الحزبية .

المادة الثانية عشرة :

يجب ان تكون المخالفة الكبيرة من قبل العضو أو العضو المرشح موضوع مناقشة اجتماع المنظمة القاعدية أو اللجنة الحزبية التي ينتسب اليها . وتعالج قضية العضو أو العضو المرشح الذي ارتكب

مخالفة كبيرة في اللجنة الحزبية وفي اجتماع المنظمة القاعدية بحضور المخالف ، وله الحق في ابداء رايه وايضاح موقفه .

ويتم اقرار العقوبة بعد موافقة ثلثي الاعضاء .
ويعتبر قرار المنظمة القاعدية حول انزال اللوم المسجل بالعضو او العضو المرشح ساري المفعول بعد المصادقة عليه من قبل لجنة المديرية ، وبعد ذلك تسجل لجنة المديرية عقوبة في سجل العضو او العضو المرشح الخاص وتبلغه بذلك .

المادة الثالثة عشرة :

تعتبر عقوبة الفصل وعقوبة الطرد عقوبتين قصوين :

(أ) يتم اقرار عقوبة الفصل من قبل اجتماع المنظمة القاعدية . ويتم اتخاذ القرار حول عقوبة الفصل بموافقة ثلثي الاعضاء ولا يصبح القرار ساري المفعول الا بعد المصادقة عليه من قبل لجنة المديرية . وقبل المصادقة تبقى بطاقة العضو او العضو المرشح عند العضو او العضو المرشح ويتمتع بكامل حقوقه في اجتماعات منظمته الحزبية . وبعد مصادقة لجنة المديرية على قرار اجتماع المنظمة القاعدية الخاص بفصل العضو او العضو المرشح من الحزب تسحب منه

بطاقة العضوية أو الترشيح من قبل لجنة المنظمة القاعدية . تنزل عقوبة الفصل بكل عضو مرشح اذا لم يحسن سلوكه بعد اللوم المسجل بحقه او تمادى في خرق احكام النظام الداخلي ، وقواعد الحزب التنظيمية الاخرى ، ولم يتقيد ببرنامج الحزب ، وبقرارات اللجنة المركزية وتوجيهاتها .

(ب) يتم اقرار عقوبة الطرد من قبل اجتماع المنظمة القاعدية ويتم اتخاذ القرار حول عقوبة الطرد بموافقة ثلثي الاعضاء ، ولا يصبح القرار الخاص بالطرد نافذا الا بعد مصادقة اللجنة المركزية ، الا ان عضوية المتخذ بحقه هذا القرار تجمد فورا بانتظار موقف اللجنة المركزية . ويتعرض للطرد من الحزب كل عضو يخرق متعمدا احكام البرنامج والنظام الداخلي للحزب ، ويعمل ضدها ويتآمر لاضعاف وحدة الحزب ويقود أو يشارك في أعمال تكتلية ، وكل من يقوم بأعمال تعرض للخطر امن البلاد وسلامة الحزب ، وكل من يدان بجريمة بموجب قوانين الدولة وتشريعاتها ، وينشر قرار الطرد بعد أن يصبح نافذا في صحافة الحزب المركزية أو المحلية .

لا يحق للمنظمة القاعدية انزال العقوبة

الحزبية بالعضو أو العضو المرشح في لجنة حزبية أعلى . ومع ذلك تناقش المنظمة القاعدية مخالفة هذا العضو وتبدي رأيها ومقترحاتها حول انزال العقوبة للجنة الحزبية التي ينتمي إليها العضو . وفي هذا الحال يتم اقرار العقوبة من قبل اللجنة الحزبية التي ينتمي إليها العضو أو العضو المرشح بعد تصويت ثلثي أعضائها بالموافقة .

المادة الرابعة عشرة :

تستطيع أية لجنة حزبية أن تقرر فصل أي عضو أو عضو مرشح فيها من الحزب بموافقة ثلثي أعضائها شريطة مصادقة لجنة حزبية أعلى ، كما تستطيع أن تقرر طرد أي عضو أو عضو مرشح فيها شريطة مصادقة اللجنة المركزية .

المادة الخامسة عشرة :

يتم اقرار قضية انزال العقوبة بعضو اللجنة المركزية أو عضوها المرشح أو فصله أو طرده من الحزب من قبل المؤتمر العام بموافقة ثلثي المندوبين الحاضرين . أما في الفترة ما بين المؤتمرات فيتم ذلك من قبل اللجنة المركزية بعد تصويت ثلثي أعضاء اللجنة المركزية بالموافقة . ويصبح القرار نافذا فور

اتخاذ القرار في اللجنة المركزية ويصبح نهائيا بعد اقراره في المؤتمر الذي يلي اتخاذ القرار . وفي حالة فصل عضو أساسي تنتخب اللجنة المركزية بناء على اقتراح المكتب السياسي أحد أعضائها المرشحين ليحل محله .

المادة السادسة عشرة :

في حالة اقرار عضو الحزب او العضو المرشح جريمة يحاكم عليها بموجب تشريعات وقوانين الدولة ، واذا ثبتت تهمته قانونيا يفصل فورا من الحزب .

المادة السابعة عشرة :

يجوز للعضو او العضو المرشح المعاقب أن يتقدم بطعن ضد قرار المنظمة القاعدية ولجنة المديرية الى اللجان الحزبية الاعلى المختصة بما فيها اللجنة المركزية في فترة اقصاها ثلاثة أشهر منذ تبليغه . ويجوز كذلك استئناف المناقشة حول العقوبة التي صدرت اذا ظهرت حقائق جديدة تتطلب اعادة النظر في القرار المتخذ من قبل اجتماع المنظمة القاعدية او لجنة المديرية ، على أن يتم ذلك بناء على قرار لجنة حزبية اعلى .

المادة الثامنة عشرة :

يتم النظر في الطعن من قبل لجان الرقابة الحزبية التابعة للجان الحزبية المختصة . واذا تم قبول طعن عضو الحزب أو العضو المرشح للنظر فيه من قبل لجنة حزبية أعلى يجب اشعار المنظمة القاعدية أو اللجنة الحزبية التي اقرت العقوبة بذلك ، وتصبح قرارات لجان الرقابة الحزبية بخصوص المصادقة على العقوبة أو تغييرها أو الفائها بناء على طعن العضو أو العضو المرشح سارية المفعول بعد المصادقة عليها من قبل سكرتارية اللجنة الحزبية المقابلة . ويجب أن يتم النظر في الطعن ويتخذ القرار بشأنه في فترة أقصاها ثلاثة اشهر على مستوى لجنة المحافظة واللجنة المركزية منذ تقديم الطعن من قبل العضو أو العضو المرشح . ويظل قرار المنظمة القاعدية أو لجنة المديرية ساري المفعول ما دام الطعن من قبل لجنة حزبية أعلى قيد الفحص .

المادة التاسعة عشرة :

لا يمكن الغاء العقوبة الصادرة ضد العضو أو العضو المرشح الا بعد مرور سنة واحدة على صدورها، وشريطة استخلاصه استنتاجات صحيحة وممارسته لنشاطه العملي والاجتماعي بشكل ايجابي والتزامه

بـالواجبات الحزبية المنصوص عليها في النظام الداخلي .

ويفحص اجتماع المنظمة القاعدية أو لجننتها القيادية قضية الغاء العقوبة بناء على الطلب الشفوي من قبل العضو أو العضو المرشح المعاقب (في حالة العقوبة غير المسجلة) أو الطلب الكتابي (في حالة اللوم المسجل) . ويتم اقرار الغاء العقوبة بعد تصويت ثلثي الاعضاء . ويعتبر قرار اجتماع أعضاء المنظمة القاعدية الخاص بالغاء اللوم المسجل ساري المفعول بعد المصادقة عليه من قبل لجنة المديرية أو لجنة حزبية أعلى .

المادة العشرون :

يجوز للعضو المفصول من صفوف الحزب الاشتراكي اليمني أن ينضم الى صفوف الحزب من جديد بعد مرور فترة أدناها سنتان على فصله ، وذلك بشرط أن يكون قد أثبت اخلاصه لقضية الحزب والشعب من خلال مشاركته النشطة في العمل الانتاجي والوظيفي والاجتماعي . ويجري قبوله عضوا مرشحا في الحزب طبقا للشروط الواردة في النظام الداخلي للحزب الاشتراكي اليمني . وعند النظر في هذه القضية تولى المنظمة القاعدية اهتماما خاصا لتلك الدروس العملية التي استوعبها من يطلب

قبوله عضوا مرشحا في الحزب من جديد فيما يتعلق
بضرورة التنفيذ الصارم لواجبات عضو الحزب
والالتزام بالانضباط الحزبي وبرنامج الحزب
الاشتراكي اليمني ونظامه الداخلي .

وفي بعض الحالات الاستثنائية يجوز قبول
المفصول في صفوف الحزب مجددا قبل انتهاء الفترة
المحددة ، على أن تصادق على ذلك لجنة المحافظة
وفي حالات خاصة اللجنة المركزية . أما المطرود من
صفوف الحزب فان أمر عودته يخضع لموافقة اللجنة
المركزية .

الفصل الثالث

الديمقراطية الداخلية والبناء التنظيمي للحزب الاشتراكي اليمني

المادة الحادية والعشرون :

يبنى الحزب الاشتراكي اليمني على مبدأ المركزية الديمقراطية الذي يمثل الوحدة بين القيادة المركزية وبين نشاط ومبادرة الهيئات الحزبية الأدنى والمنظمات الحزبية وجميع الاعضاء والاعضاء المرشحين .

وتعني المركزية الديمقراطية ما يلي :

- (أ) انتخابا ديمقراطيا لجميع اللجان الحزبية القيادية من أدناها الى أعلاها .
- (ب) تقديم التقارير المنتظمة من قبل اللجان القيادية المنتخبة الى الهيئات والمنظمات الحزبية التي انتخبها وكذا اللجان القيادية الأعلى .
- (ج) الزامية بحث آراء ومبادرات وتجارب المنظمات الحزبية والاعضاء والاعضاء المرشحين من قبل

اللجان الحزبية القيادية ومراعاتها في ممارستها العملية .

(د) القيادة الجماعية والانضباط الحزبي الصارم ملزم للجميع والتزام الاقلية بالقرار الذي تتخذه الهيئة الحزبية بالاغلبية .

(هـ) التنفيذ المتزم وغير المشروط لقرارات اللجان الحزبية الاعلى من قبل اللجان والمنظمات الحزبية الادنى .

المادة الثانية والعشرون :

ان الحزب الاشتراكي اليمني مبني على اساس المبدأ الانتاجي الجغرافي ، ويعني ذلك ان المنظمات القاعدية وجماعات المرشحين تتشكل في مواقع عمل الاعضاء والاعضاء المرشحين وأحيائهم السكنية .

وعند استحالة تشكيل المنظمة القاعدية المستقلة أو جماعة المرشحين في المرفق الانتاجي أو مزرعة الدولة أو التعاونية أو المرفق التعليمي أو الدائرة الحكومية أو القرية لسبب قلة عدد الاعضاء والاعضاء المرشحين يتم تشكيل المنظمة القاعدية الموحدة للمنطقة السكنية المعنية أو عدد من القرى .

وفي حالة عدم وجود المنظمة القاعدية أو جماعة المرشحين في موقع عمل العضو أو العضو المرشح ينتمي العضو اما الى المنظمة القاعدية في

مرفق عمل او انتاج قريب من مرفقه او الى المنظمة القاعدية في حيه السكني .

تتوحد المنظمات القاعدية فسي مرافق العمل والانتاج والاحياء السكنية في اطار المنظمات الجغرافية في المراكز والمديريات والمحافظات والتي تشكل وحدة متكاملة ومترابطة من المنظمات الحزبية المحلية للحزب الاشتراكي اليمني . وفي حدود هذه الوحدة ، كل منظمة حزبية ذات مستوى جغرافي اعلى تعتبر هيئة اعلى بالنسبة لجميع المنظمات الحزبية التي لا تشمل مسؤوليتها ونشاطها الا جزءا من المنطقة الجغرافية المعنية .

وبناء على قرار اللجنة المركزية يمكن ان تولى اهمية خاصة من الناحية الاقتصادية والسياسية والثقافية لبعض المنظمات الحزبية في المدن ومرافق العمل والانتاج تحت اشراف مباشر من قبل اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني ، وذلك بغية دراسة تجربتها وتطوير العمل الحزبي والسياسي فيها .

المادة الثالثة والعشرون :

ان اللجان الحزبية على كافة المستويات تمارس نشاطها بالاعتماد على البرنامج والنظام الداخلي للحزب ، وكذا قرارات وارشادات وتوجيهات اللجنة المركزية .

وتتخذ قرارات مستقلة في حدود حقوقها
وصلاحياتها في اطار مسؤوليتها المحلية شريطة أن
لا يخرج ذلك بأي حال من الاحوال عن الخط العام
للحزب وقرارات لجنته المركزية .

المادة الرابعة والعشرون :

ان الهيئات القيادية العليا في مختلف اطر
الحزب الاشتراكي اليمني هي :

(ا) اجتماع الاعضاء والاعضاء المرشحين على صعيد
المنظمة القاعدية .

(ب) الاجتماع الموسع أو مؤتمر المندوبين على صعيد
المنظمة الحزبية الواسعة في مرافق العمل
والانتاج الكبيرة حيث يوجد عدد من المنظمات
القاعدية الفرعية .

(ج) الاجتماع الموسع أو مؤتمر المندوبين على صعيد
المنظمة الحزبية في المركز أو المدينة .

(د) مؤتمر المندوبين لمنظمة المديرية أو المحافظة .

(هـ) المؤتمر العام للحزب .

المادة الخامسة والعشرون :

تقوم الهيئات القيادية العليا بانتخاب لجانها
القيادية . أما المؤتمر العام فينتخب اللجنة المركزية
للحزب ولجنة التفتيش المالي .

المادة السادسة والعشرون :

يجري انتخاب اللجان القيادية على جميع المستويات عن طريق الاقتراع السري وفقا لارشادات اللجنة المركزية الخاصة بذلك ، ويتم ترشيح الاعضاء لانتخابهم الى اللجان القيادية والمناقشة حول المرشحين للانتخاب والتصويت بصورة فردية . ويحق لجميع الاعضاء والاعضاء المرشحين الحاضرين في اجتماع المنظمة القاعدية والكونغرسات و مندوبي المؤتمرات والمؤتمر العام أن يعربوا عن عدم موافقتهم على ترشيح أي عضو وينتقدوه ويرشحوا أي عضو آخر ، ويعتبر المرشح للانتخاب الى اللجنة القيادية منتخبا بعد موافقة أكثر من نصف الاعضاء الحاضرين في الاجتماع أو الكونغرس أو المؤتمر أو المؤتمر العام .

المادة السابعة والعشرون :

عند انتخاب اللجان الحزبية القيادية ابتداء من لجنة المنظمة القاعدية وانتهاء باللجنة المركزية للحزب يجب مراعاة مبدأ تجديد اللجان الحزبية عن طريق جلب أعضاء الحزب الجديرين والمجربين الذين قد ابدوا درجة عالية من النشاط في مجال العمل الحزبي والحكومي والاجتماعي ، وكذا العمال البارزين المرتبطين مباشرة بالانتاج والخدمات والتعليم ، وكذا النساء . ويجب أن يكون تجديد اللجان الحزبية

مبررا يؤمن استمرارية العمل فيها ولا يعيق عملها .

المادة الثامنة والعشرون :

على العضو أو العضو المرشح في أية لجنة حزبية أن يبرر في كل نشاطه تلك الثقة العالية التي أولاه إياها الحزب ، وإذا لم يبرر هذه الثقة فلا يجوز أن يبقى ضمن اللجنة الحزبية . ويتم اقرار فصل عضو لجنة المنظمة القاعدية في اجتماع المنظمة القاعدية . أما بالنسبة للجان الحزبية الاعلى فيتم ذلك في دورات اللجان الحزبية المعنية وبعد مصادقة اللجنة الحزبية الاعلى . ويعتبر العضو أو العضو المرشح في اللجنة الحزبية مفصولا من اللجنة بعد موافقة ثلثي أعضاء المنظمة القاعدية أو أعضاء اللجنة الحزبية في المركز أو المدينة أو المديرية أو المحافظة أو اللجنة المركزية .

المادة التاسعة والعشرون :

يقوم نشاط اللجان الحزبية القيادية على أساس مبدأ القيادة الجماعية الذي يعني :

(أ) المناقشة بصورة جماعية لجميع القضايا الأساسية المتعلقة بسياسة الحزب واتخاذ القرار على أساس مبدأ المركزية الديمقراطية .

(ب) المناقشة بصورة جماعية بخصوص اختيار

وتوزيع الكوادر أو اقالمتهم ، واتخاذ القرار على أساس مبدأ المركزية الديمقراطية .

ومبدأ القيادة الجماعية لا يعني الغاء المسؤولية الشخصية بل يتطلب من كل عضو وعضو مرشح أن يتحمل المسؤولية ويؤدي درجة عالية من النشاط عند تنفيذ المهمات الموهودة اليه .

المادة الثلاثون :

يجوز أن يعقد في المراكز والمديريات والمحافظات وعلى صعيد الحزب بأسره اجتماعات حزبية موسعة للنشطاء الحزبيين . ويتم عقد الاجتماعات الموسعة من أجل الاهداف التالية :

(أ) مناقشة قرارات اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني ونشرها ، واتخاذ الاجراءات العملية الكفيلة بتنفيذها .

(ب) ابلاغ اللجان الحزبية المختلفة بقرارات اللجنة المركزية وخطواتها العملية .

(ج) مناقشة القضايا السياسية والاقتصادية والايديولوجية الهامة ، وكذلك المهمات والخطوات العملية الرامية الى تطوير العمل الجماهيري .

(د) متابعة تنفيذ قرارات وتوجيهات مؤتمر الحزب العام واللجنة المركزية للحزب .

(هـ) تبادل التجارب والخبرات في العمل والتحليل العلمي لمختلف ميادين النشاط .

(و) المشاركة الواسعة والفعالة للاعضاء والاعضاء المرشحين في تنفيذ قرارات الحزب ولجنته المركزية المتعلقة بتطبيق السياسة الاقتصادية وبناء الدولة وتطوير الحياة الحزبية الداخلية والعمل في اوساط المنظمات الجماهيرية .
وتعتبر قرارات الاجتماعات سارية المفعول بعد المصادقة عليها من قبل اللجنة الحزبية التي دعت الى انعقاد الاجتماع .

المادة الحادية والثلاثون :

ان الديمقراطية الحزبية الداخلية تضمن لكل عضو وعضو مرشح كامل الحق في ابداء رايه بصراحة وموضوعية وبشكل بناء في جميع القضايا الخاصة بسياسة الحزب ونشاطه العملي وكذلك ممارسة النقد في الوقت والمكان المناسبين . ويجب على كل عضو وعضو مرشح وكل منظمة حزبية ان يحرصوا على عدم استغلال هذا الحق من قبل العناصر المعادية للحزب بغرض تشويه سياسة الحزب او فرض ارادة الاقلية على الاغلبية وتشكيل التكتلات الانشقاقية .

المادة الثانية والثلاثون :

وفقا لمبادئ وقواعد الديمقراطية الحزبية الداخلية يمكن اجراء مناقشات عامة داخلية في الحزب حول القضايا السياسية والحزبية الهامة على مستوى كل منظمة من المنظمات الحزبية او على مستوى الحزب ككل .

ومثل هذه المناقشة تعتبر ضرورية ملزمة في حالة اقتناع اللجنة المركزية وكذا اكثرية المنظمات الحزبية في المحافظات بذلك من اجل اجراء التشاور مع منظمات الحزب ككل بصدد خطة الحزب وسياسته .

ومن اجل اجراء هذا النقاش العام فانه يشترط صدور قرار بذلك من قبل اللجنة المركزية للحزب يحدد طبيعة النقاش وطريقة اجرائه .

الفصل الرابع

الهيئات العليا للحزب

المادة الثالثة والثلاثون :

أعلى هيئة للحزب هي مؤتمر الحزب . وتدعو اللجنة المركزية لعقد مؤتمر الحزب الإعتيادي مرة واحدة كل خمس سنوات ، والدعوة لعقد مؤتمر الحزب وجدول أعماله يعلن عنهما قبل ستة أشهر على الأقل ، وتحدد اللجنة المركزية نسبة تمثيل الاعضاء والاعضاء المرشحين في المؤتمر . ويعتبر المؤتمر ذا صلاحيات في حالة أن يمثل المندوبون الحاضرون في المؤتمر أكثر من ثلثي عدد أعضاء الحزب .

المادة الرابعة والثلاثون :

المؤتمرات الاستثنائية تدعى للانعقاد من قبل اللجنة المركزية بمبادرتها الخاصة أو بناء على طلب أكثر من ثلث الاعضاء في الحزب . والمؤتمرات الاستثنائية تعقد في مدة أقصاها

شهرين منذ اتخاذ القرار بذلك ، واللجنة المركزية هي التي تحدد نسبة التمثيل في المؤتمر ، وفي حالة عدم دعوة اللجنة المركزية المؤتمر الاستثنائي للانعقاد في الوقت المحدد يحق للمنظمات الحزبية التي طلبت عقد المؤتمر الاستثنائي اذا حصلت على موافقة ثلثي أعضاء الحزب ان تبادر في تشكيل لجنة حزبية يكون لها حقوق اللجنة المركزية في الدعوة لعقد المؤتمر الاستثنائي .

مؤتمر الحزب

المادة الخامسة والثلاثون :

- (أ) يستمع مؤتمر الحزب الى تقارير اللجنة المركزية ولجنة التفتيش المالي ويناقشها ويصادق عليها .
- (ب) يعيد النظر في برنامج الحزب ونظامه الداخلي ويعدلها بموافقة ثلثي المندوبين .
- (ج) يحدد استراتيجية الحزب وتكتيكه وسياسته الداخلية والخارجية ونهجه في مجال التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي البلاد ويستمع الى تقرير الحكومة حول اتجاهات الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويناقشها ويصادق عليها .
- (د) ينتخب مؤتمر الحزب عن طريق الاقتراع السري اللجنة

المركزية ولجنة التفتيش المالي ، على أساس
العدد المحدد من قبل المؤتمر للاعضاء والاعضاء
المرشحين للجنة المركزية ولجنة التفتيش المالي .

المادة السادسة والثلاثون :

لا يحق انتخاب عضو او عضو مرشح في اللجنة
المركزية الا اذا تمتع بعضوية الحزب لمدة خمس سنوات
على الاقل . وفي الحالات الاستثنائية يتخذ المؤتمر
قرارا خاصا بالنسبة للاعضاء الذين تقل مدة عضويتهم
عن خمس سنوات .

المادة السابعة والثلاثون :

ان اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني
هي الهيئة القيادية العليا للحزب في الفترة ما بين
مؤتمري الحزب .

واللجنة المركزية :

(ا) تقود مختلف هيئات الحزب ومجمل نشاطه
الذي يستهدف الترجمة العملية والخلاقة
لبرنامج الحزب والنظام الداخلي وقرارات المؤتمر
الى واقع الحياة .

(ب) تنتدب ممثلين لها الى هيئات سلطة الدولة
والاقتصاد الوطني .

(ج) تختار ممثلي الحزب لانتخابهم الى مجلس الشعب الاعلى ، وتصادق على ترشيحهم ، وتقود وتوجه نشاط الهيئات المنتخبة في الدولة والمنظمات الجماهيرية من خلال الجماعات الحزبية التي تتشكل في هذه الهيئات .

(د) تقود وتوجه نشاط المرافق والمدارس الحزبية والاعلام وتعين رؤساء هيئات التحرير للمجلات والصحف المركزية التي تصدر تحت اشرافها ، كما تعين مدير المدرسة العليا للاشترابية العلمية .

(هـ) تصادق وتوزع موارد الميزانية الحزبية وتمارس الرقابة على تنفيذها .

(و) تطلع المنظمات الحزبية على اعمالها بشكل دوري ومنتظم .

(ز) تصادق على اللوائح والارشادات الخاصة بتسهيل تطبيق النظام الداخلي .

المادة الثامنة والثلاثون :

ان اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني تمثل الحزب في العلاقات مع الاحزاب والمنظمات وحركات التحرر في البلدان العربية وسائر البلدان الاخرى ، كما تمثل الحزب في العلاقة مع الاحزاب الشيوعية والعمالية .

المادة التاسعة والثلاثون :

تتعقد دورات اللجنة المركزية الاعتيادية مرة واحدة كل أربعة أشهر بدعوة من المكتب السياسي ، ويشترك في أعمالها الاعضاء المرشحون في اللجنة المركزية بصوت استشاري . كما تعقد اللجنة المركزية دورات استثنائية بدعوة من المكتب السياسي أو بدعوة أكثرية أعضائها .

ويحق للجنة المركزية دعوة نشطاء الحزبيين وموظفي أجهزة الدولة وممثلي المؤسسات الثقافية لحضور دورات اللجنة المركزية من أجل المشاركة في مناقشة القضايا المطروحة .

المادة الاربعون :

تنتخب اللجنة المركزية في دورتها الاولى :

(أ) الامين العام للجنة المركزية .

(ب) المكتب السياسي الذي يقوم بتنفيذ قرارات مؤتمر الحزب ودورات اللجنة المركزية والذي يمارس القيادة السياسية والتنظيمية للحزب في الفترة ما بين دورتي اللجنة المركزية ، وكذلك يقدم التقارير حول أعماله وأعمال سكرتارية اللجنة المركزية أمام دورة اللجنة المركزية . وخلال الفترة ما بين دورتي اللجنة

المركزية فان قرارات المكتب السياسي ملزمة لجميع الهيئات .

(ج) سكرتارية اللجنة المركزية التي تتكون من سكرتيري اللجنة المركزية الذين يمارسون قيادة الاعمال اليومية وخاصة تنفيذ ومتابعة قرارات اللجنة المركزية والمكتب السياسي ومتابعة واختيار الكوادر وتوزيعهم واعدادهم وتربيتهم، كما تقوم السكرتارية كوحدة عمل واحدة ممثلة بدوائرها ، باعداد المشاريع والمقترحات في المجالات المختلفة ، وترفعها بدورها للامين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني لتكون أساس المواضيع التي سوف يناقشها المكتب السياسي بحسب خطة اللجنة المركزية وكذا خطة المكتب السياسي وسكرتارية اللجنة المركزية .

المادة الحادية والاربعون :

تعين اللجنة المركزية في دورتها الاولى لجنة الرقابة الحزبية العليا التي تتكون من رئيسها والاعضاء والاعضاء المرشحين ، وتتخذ اللجنة المركزية قرارا خاصا تحدد فيه عدد أعضاء لجنة الرقابة الحزبية العليا وأعضائها المرشحين .
وتتمثل أهم واجبات لجنة الرقابة الحزبية العليا في الآتي :

(أ) حماية وحدة وتماسك صفوف الحزب على أساس البرنامج والنظام الداخلي .

(ب) التصدي بحزم للاعضاء والاعضاء المرشحين الذين يشوهون ويزيفون سياسة الحزب وممارسته بأعمالهم وسلوكهم الشخصي أو الذين ينشرون الايديولوجية المعادية .

(ج) المساعدة على تطبيق قواعد ومبادئ الحياة الحزبية الداخلية المنصوص عليها في النظام الداخلي واتخاذ الاجراءات بصدد عدم تنفيذ القرارات الحزبية .

(د) مراقبة مدى التزام الاعضاء والاعضاء المرشحين في الحزب بالانضباط الحزبي ومحاسبة الاعضاء والاعضاء المرشحين الذين يخرقون قرارات الحزب أو النظام الداخلي أو الديمقراطية الحزبية الداخلية .

(هـ) فحص الطعون للاعضاء والاعضاء المرشحين ضد قرارات لجان المراكز والمديريات والمحافظات واتخاذ القرارات في هذا الصدد والتي تعتبر سارية المفعول بعد المصادقة عليها من قبل اللجنة المركزية .

(و) الاشراف على أعمال لجان الرقابة الحزبية في المحافظات والمديريات .

المادة الثانية والاربعون :

تقوم لجنة التفتيش المالي بالآتي :

(أ) الاشراف المباشر على الصندوق المالي للحزب وممتلكات الحزب الاشتراكي اليمني والمشاريع التابعة له .

(ب) مراقبة مدى التزام الاعضاء والاعضاء المرشحين في تسديد الاشتراكات بانتظام ومدى تحصيل المنظمات الحزبية للموارد المالية .

(ج) رفع التقارير الدقيقة حول توزيع وتنفيذ الميزانية المحلية الى اللجنة المركزية .

(د) فحص أعمال الادارة الحزبية والتأكد من الاستخدام السليم لميزانية الحزب بشكل دوري .

المادة الثالثة والاربعون :

يحق للجنة المركزية أن تعقد في الفترة ما بين مؤتمري الحزب الاعتياديين كنفرنسات حزبية عامة من أجل معالجة المسائل الملحة المتعلقة بسياسة الحزب وانشطته العملية وحياته الداخلية ، وتحدد اللجنة المركزية نسبة تمثيل الاعضاء وعدد مندوبي الكنفرنس وطريقة اجرائه .

ويحق للكنفرنس الحزبي ما يلي :

(١) اقالة اعضاء اللجنة المركزية واعضائها المرشحين من اللجنة المركزية في حالة عدم تنفيذ واجباتهم وارتكاب مخالفة الانحراف عن مبادئ وقواعد الحياة الحزبية الداخلية .

(ب) التوصية للهيئات المختصة باقالة اعضاء اللجنة المركزية واعضائها المرشحين ، من المناصب التي يحتلونها اذا لم يؤدوا واجباتهم بشكل لائق .

(ج) انتخاب اعضاء مرشحين جدد الى اللجنة المركزية .

وتعتبر قرارات الكنفرنس الحزبي العام ملزمة لجميع المنظمات الحزبية بعد أن تصادق عليها اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني .

المادة الرابعة والاربعون :

تشكل اللجنة المركزية دوائر خاصة من اجل تطبيق قرارات الحزب وتنفيذ سياسته وقيادة وتنسيق العمل التنظيمي والتربوي ، وتصدر اللجنة المركزية الارشادات الخاصة بطريقة تشكيل الدوائر في لجان المحافظات وغيرها من اللجان الحزبية ، والى جانب ذلك يحق للجنة المركزية ان تشكل من النشطاء الحزبيين لجانا دائمة او مؤقتة تعمل على اساس اجتماعي طوعي وتختص بالاتجاهات او القضايا المعينة المتعلقة بالعمل الحزبي .

المادة الخامسة والاربعون :

يحق للجنة المركزية أن تشكل الدوائر السياسية التي تخضع مباشرة للجنة المركزية وترفع التقارير إليها بصورة مباشرة في بعض الاقسام أو الهيئات التي لها أهمية خاصة .

ومن حق اللجنة المركزية أيضا أن ترشح الاشخاص لانتخابهم كقادة للمنظمات القاعدية الكبيرة في مرافق العمل والانتاج ذات الاهمية الخاصة ، ويعملون وفق التسلسل الهرمي للهيئات الحزبية ويرفعون التقارير عن حالة العمل الحزبي - السياسي في منظماتهم القاعدية ومرافق عملهم بصورة استثنائية الى اللجنة المركزية مباشرة .

المادة السادسة والاربعون :

يحق للجنة المركزية ان تحل اية لجنة حزبية أو منظمة قاعدية تخرج على مبادئ النظام الداخلي وبرنامج الحزب ولا تلتزم بقرارات اللجنة المركزية والمؤتمر ، وتمارس نشاطات تكتلية ، وفي هذه الحالة تعين اللجنة المركزية لجنة مؤقتة بديلة وتتخذ التدابير الضرورية لتوفير المناخ الحزبي السليم لانتخاب لجنة حزبية جديدة .

الفصل الخامس

مهام المنظمات الحزبية في المحافظات والمديريات والمراكز

المادة السابعة والاربعون :

تسترشد منظمات الحزب في المحافظات والمديريات والمراكز في نشاطها اليومي ببرنامج الحزب ونظامه الداخلي ، وتقوم بتنفيذ قرارات وتوجيهات اللجنة المركزية والمكتب السياسي في نطاق مسؤولياتها واختصاصها .

ومن أهم واجبات هذه المنظمات ولجانها القيادية الآتي :

(أ) قيادة نشاطات المنظمات القاعدية التي تقع تحت اشرافها .

(ب) قيادة اللجان الحزبية المحلية للمنظمات القاعدية في مجالها ومراقبة تنفيذ قرارات اللجنة المركزية والمكتب السياسي وكذا قرارات اللجان الحزبية وتعميم واشاعة التجارب الطليعية في

مجال العمل الحزبي وتنفيذ مهمات التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ضمن نطاق صلاحياتها ، وزيادة درو واسهام المحافظات والمديريات بقيادة اللجنة المركزية في رسم وتطبيق سياسة الحزب .

(ج) العمل السياسي والتنظيمي بين الجماهير وتعبئتها لتنفيذ مهام استكمال مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ، والتعزيز والتطوير اللاحقين لقطاع الدولة والقطاع التعاوني وضبط الانتاج البضاعي البسيط الخاص والرقابة عليه وتنفيذ خطط الدولة والعناية برفع مستوى الحياة المادية والاجتماعية والثقافية للجماهير .

(د) تنظيم العمل الايديولوجي واشاعة الفكر الاشتراكي العلمي في اوساط الحزب وبين اوساط الجماهير وقيادة المؤسسات الصحفية الحزبية المحلية وتوجيه هيئات تحريرها ومراقبة المعاهد الثقافية والتربوية والاشراف على المدارس والدورات الحزبية في المحافظات .

(هـ) اختيار الكوادر للدراسة في المدرسة العليا للاشتراكية العلمية وفروعها وكذلك في الدورات الحزبية المختلفة ، والمساعدة والمراقبة على تطوير شبكة التثقيف السياسي لكي يتمكن اعضاء الحزب واعضاؤه المرشحون

من تنفيذ مهمات بناء المجتمع اليمني الجديد بكفاءة ونشاط واندفاع أكبر . كما يقع عليها القيام بتعيين الكوادر القيادية وتربيتهم بروح ومبادئ واهداف الثورة والاستقامة والصدق والشعور بالمسؤولية أمام الحزب والجماهير عن المهمة التي توكل اليهم وبروح النقد والنقد الذاتي وعدم المهادنة تجاه الايديولوجية المعادية والالتزام بأفكار الاشتراكية العلمية والتضامن الاممي .

(و) اشراك الاعضاء والاعضاء المرشحين على نطاق واسع في النشاطات الاجتماعية التي يقوم بها الحزب بين اوساط الجماهير .

(ز) توزيع موارد الحزب في منظماتها الخاصة ورفع التقارير الدقيقة حول تنفيذ الميزانية الحزبية المحلية الى اللجنة المركزية .

(ح) ابلاغ اللجان الحزبية القيادية والمنظمات الحزبية عن سير ونتائج عملها بشكل دائم والقيام بالاحصاء الحزبي وتسجيل الاعضاء والاعضاء المرشحين حسب ارشادات اللجنة المركزية .

(ط) قيادة أجهزة الدولة ومساعدتها في تنفيذ قرارات الاجهزة العليا لسلطة الدولة في الاجهزة المنتخبة من خلال الجماعات الحزبية على أن لا تحل الهيئات الحزبية محل اجهزة الدولة .

(ي) قيادة المنظمات الجماهيرية والمؤسسات الاجتماعية الاخرى بواسطة الجماعات الحزبية بهدف توسيع مشاركة الشفيلة والكادحين باستمرار في نشاطات هذه المنظمات وتطوير مبادرتها باعتبار ان طاقة الجماهير ومبادرتها شرطان لا غنى عنهما في بناء المجتمع اليمني التقدمي وصنع الانسان الجديد ، ويجب على الهيئات القيادية للحزب الا تتولى مهام الهيئات القيادية للمنظمات الجماهيرية بل يجب عليها تشجيع عمل هذه المنظمات الخلاق القائم بذاته ومبادرتها ونشاطها .

المادة الثامنة والاربعون :

مؤتمر المندوبين هو الهيئة الحزبية العليا في المحافظة والمديرية ، ومؤتمر المندوبين او الاجتماع الموسع هو الهيئة الحزبية العليا في المركز .

وفي الفترات ما بين انعقاد المؤتمرات فان الهيئة الحزبية العليا هي اللجان الحزبية في المحافظة والمديرية والمركز .

ويتم تحديد نسبة تمثيل الاعضاء في مؤتمرات المندوبين من قبل اللجنة الحزبية المعنية ، وفقا لارشادات اللجنة المركزية .

يدعى لانعقاد المؤتمرات الاعتيادية من قبل اللجنة

الحزبية المعنية مرتين كل خمس سنوات . أما المؤتمرات الاستثنائية فتدعى للانعقاد بناء على قرار اللجنة الحزبية المعنية أو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني أو بناء على طلب اكثر من ثلثي عدد الاعضاء في المنظمة الحزبية المعنية ، ويستمع المؤتمر الى تقارير اللجنة الحزبية ولجنة التفتيش المالي وغيرها من التقارير ، ويتخذ القرارات بشأن تلك التقارير ، كما انه ينتخب أعضاء اللجنة الحزبية ولجنة التفتيش المالي وأعضاء المرشحين حسب الاعداد التي يقرها المؤتمر .

كما يتم انتخاب المندوبين بصوت مقرر وبصوت استشاري الى مؤتمر الهيئة الحزبية الاعلى ومؤتمر الحزب العام . ويحق للمؤتمر اتخاذ القرارات في حالة ان يمثل المندوبون الحاضرون ثلثي عدد الاعضاء في منظمة الحزب في المحافظة أو المديرية أو المركز ، ويحق للاجتماع الموسع لاعضاء المنظمة الحزبية في المركز اتخاذ القرارات في حالة حضور ثلثي الاعضاء في منظمة المركز .

المادة التاسعة والاربعون :

يتم انتخاب أعضاء لجنة المحافظة وأعضائها المرشحين من بين أعضاء الحزب الذين يتمتعون بعضوية الحزب لثلاث سنوات على الاقل ، أما لجنة

المديرية ولجنة المركز فينتخب اعضاؤها واعضاؤها المرشحون من بين اعضاء الحزب الذين يتمتعون بعضوية الحزب لسنتين ، ويقر المؤتمر او الاجتماع الموسع للمنظمة الحزبية المعنية الحالات الاستثنائية في هذا الصدد .

وفي حالة انتهاء عضوية احد الاعضاء في اللجنة الحزبية يجب على اللجنة الحزبية المعنية ان تنتخب عضوا بديلا من بين الاعضاء المرشحين المنتخبين في المؤتمر .

المادة الخمسون :

تنتخب كل من لجنة المحافظة والمديرية والمركز سكرتيرين لها وتشكل كل منها هيئة سكرتارية ، والمصادقة على السكرتيرين تجري وفق ارشادات اللجنة المركزية الخاصة بالعمل مع الكوادر .

وتقود السكرتيريات وتوجه العمل الحزبي والسياسي والايديولوجي في فترات ما بين انعقاد دورات اللجنة الحزبية وتقوم بقيادة العمل اليومي .

يجب على السكرتارية ان تقدم تقاريرها الدورية حول تنفيذ قراراتها ونشاطاتها بصورة منتظمة الى اللجنة الحزبية التي انتخبته .

لا يمكن انتخاب السكرتير الاول للجنة المحافظة الا اذا كان قد مضى على عضويته في الحزب خمس

سنوات على الاقل ، ولا يمكن أن ينتخب السكرتير
الاول للجنة المديرية او المركز الا اذا كان قد مضى على
عضويته في الحزب ثلاث سنوات على الاقل ، ويجوز
الاستثناء بمصادقة اللجنة المركزية بالنسبة
لسكرتيري لجان المحافظات أو بمصادقة لجنة
المحافظة بالنسبة لسكرتيري لجان المديريات والمراكز .

المادة الواحدة والخمسون :

تدعو السكرتارية لجنة المحافظة لعقد دورتها
الاعتيادية مرة واحدة كل شهرين مع تقديم جدول
اعمالها .

تتعقد الدورات الاعتيادية للجان المديريات
والمراكز مرة واحدة كل شهر ، وعلى السكرتارية
المعنية أن تدعو لعقدها مع تقديم جدول أعمالها .
ويحضر دورات لجان المحافظات والمديريات رؤساء
لجان التفتيش المالي المعنية بصوت استشاري .

المادة الثانية والخمسون :

تقوم لجنة المحافظة والمديرية والمركز بتعيين
لجان رقابة لها ، وتتخذ قرارا بعدد أعضائها
ومرشحيتها حسب ارشادات اللجنة المركزية وتعيّن
رئيسا لها .
ويعتبر تعيين رئيس لجنة الرقابة الحزبية في

المحافظة والمديرية والمركز ساري المفعول بعد مصادقة اللجنة الحزبية الاعلى .

المادة الثالثة والخمسون :

يحق للجنة المركزية ان تقر تحويل واجبات وحقوق لجنة المديرية جزئيا او كاملة الى لجنة المركز المعنية . ولا يعني ذلك ان يتحول المركز المعني الى مديرية مستقلة من الناحية الادارية ، كما لا يعني ذلك استقلالية لجنة المركز عن لجنة المديرية كأعلى هيئة قيادية على مستوى المديرية بكاملها .

الفصل السادس

المنظمات القاعدية للحزب

المادة الرابعة والخمسون :

ان المنظمات القاعدية هي أساس الحزب ، وتشكل في مرافق العمل والانتاج المختلفة وفي الاحياء السكنية . وتشكل المنظمة القاعدية من ثلاثة أعضاء على الأقل ، وتصادق لجنة المديرية حسب مقترح لجنة المركز على اتخاذ الاجراء القاضي بتشكيل تلك المنظمة القاعدية .

المادة الخامسة والخمسون :

في حالة وجود أقل من ثلاثة أعضاء في احدى مرافق العمل والانتاج مع وجود مرشحين يمكن تشكيل جماعة مرشحين بناء على قرار لجنة المديرية وعلى لجنة المديرية أن تكلف أحد الاعضاء الاساسيين في الحزب بقيادة جماعة المرشحين . وتعمل جماعات المرشحين حسب ارشادات اللجنة المركزية بهذا الشأن .

المادة السادسة والخمسون :

يجب على كل عضو او عضو مرشح في الحزب يعمل في أحد مرافق العمل والانتاج ، أن ينتمي الى المنظمة القاعدية في المرفق ، وأن يشترك بصورة نشيطة فيها ، وأن يدفع اشتراكاته لها . وفي حالة عدم تواجد منظمة قاعدية او جماعة مرشحين في مرفق فينبغي الانضمام الى منظمة قاعدية أخرى والمشاركة في نشاطها وتسديد الاشتراكات لها .

المادة السابعة والخمسون :

في حالة وجود أكثر من مئة عضو وعضو ، مرشح للحزب في أحد مرافق العمل والانتاج ، أو في حال ان مساحة مرفق العمل أو الانتاج واسعة ، أو في حال وجود ظروف جغرافية غير مناسبة يمكن أن تؤدي الى عرقلة العمل الحزبي للمنظمة القاعدية ، فإنه يحق للجنة المديرية القيام بتشكيل منظمات قاعدية فرعية في اطار المنظمة القاعدية التي تشمل مساحة المنطقة بكاملها ، وذلك حسب توجيهات اللجنة المركزية . وتعود للمنظمة الفرعية واجبات وحقوق المنظمة القاعدية الكاملة .

ان تحويل واجبات وحقوق المنظمة القاعدية الى المنظمة القاعدية الفرعية لا يلغي كون لجنة المنظمة

القاعدية التي تشمل المرفق بكامله هي اللجنة الاعلى للمنظمة الحزبية المعنية بكاملها .

وفي حال ان تكتسب المرافق المعنية اهمية سياسية او اقتصادية كبرى او نتيجة لظروف جغرافية او محلية معقدة جدا فانه يمكن ايضا تقسيم المنظمات القاعدية والتي تضم اقل من مئة عضو شريطة الا تكون اقل من خمسين عضوا الى منظمات قاعدية فرعية واتخاذ القرار بشأن ذلك يتم من قبل لجنة المحافظة .

المادة الثامنة والخمسون :

في المنظمات القاعدية والمنظمات القاعدية الفرعية التي تضم اقل من مئة عضو وعضو مرشح واكثر من خمسين عضوا وعضوا مرشحا يمكن تشكيل جماعات حزبية حسب ارشادات اللجنة المركزية ، ويجب على لجنة المديرية ان تصادق على ذلك .

ان الجماعات الحزبية لا تتمتع بواجبات وحقوق المنظمة القاعدية بكاملها او المنظمة القاعدية الفرعية ، ولا يجوز في العادة جمع اعضاء واطباء مرشحين يعملون في وحدات او اقسام مختلفة للمرفق في جماعة حزبية واحدة .

والجماعة الحزبية تنتخب سكرتيرا وسكرتيرا ثانيا عن طريق الاقتراع السري لمدة سنة واحدة من

أجل قيادة العمل الحزبي والسياسي . ويتم ذلك قبل الاجتماعات الانتخابية للمنظمات القاعدية الفرعية أو المنظمة القاعدية بأكملها .

ويتم تسديد الاشتراكات لدى سكرتير المنظمة القاعدية أو لدى سكرتير المنظمة القاعدية الفرعية . ويحق للجنة المنظمة القاعدية أو المنظمة القاعدية الفرعية أن تتخذ قرارا بشأن اشراك أعضاء آخرين في عملية تحصيل الاشتراكات .

المادة التاسعة والخمسون :

الهيئة القيادية العليا للمنظمة القاعدية الحزبية تتمثل في اجتماع الاعضاء المنعقد مرة واحدة في الشهر على الأقل . واجتماع الاعضاء ينتخب لجنة المنظمة الحزبية القاعدية لمدة سنة واحدة حسب ارشادات اللجنة المركزية . وتقود اللجنة العمل السياسي والايديولوجي والتنظيمي للمنظمة الحزبية القاعدية .

ويحق للاجتماع اتخاذ القرارات اذا حضره ثلثا أعضاء المنظمة الحزبية القاعدية .

المادة الستون :

ان الهيئة العليا للمنظمة القاعدية المقسمة الى منظمات قاعدية فرعية هي اما اجتماع الاعضاء العام

أو مؤتمر المندوبين . وفيه تنتخب اللجنة الحزبية
القيادية للمنظمة القاعدية بكاملها مرتين كل خمس
سنوات ، وفي نفس فترة اجراء الانتخابات للجان
المراكز .

والمنظمات القاعدية الفرعية تنتخب لجانها
القيادية مرة واحدة كل سنة شأنها في ذلك شأن اي
منظمة قاعدية اخرى .

ويمكن انعقاد اجتماعات حزبية لكل اعضاء
المنظمة القاعدية المقسمة الى منظمات قاعدية فرعية
من أجل التشاور حول قضايا أساسية متعلقة
بالمرفق بكامله ، وذلك بناء على :

- (أ) دعوة لجنة المنظمة القاعدية بكاملها .
- (ب) قرار المنظمة القاعدية بكاملها .
- (ج) طلب عدد من المنظمات القاعدية الفرعية .

المادة الواحدة والستون :

تسترشد المنظمة القاعدية في كل نشاطاتها
بالبرنامج والنظام الداخلي للحزب وقرارات اللجنة
المركزية ولجنة المحافظة والمديرية والمركز وهي تشكل
حلقة الوصل بين الحزب والجماهير وتقوم بتعبئتها
وتنظيمها من أجل تحقيق سياسة الحزب وانجاز مهام
مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية .

تقوم المنظمة الحزبية القاعدية بتحقيق الواجبات التالية :

(أ) قبول خيرة ممثلي الكادحين وبشكل خاص ممثلي الطبقة العاملة في الحزب وتربيتهم بروح الاخلاص والتضامن الكفاحي في سبيل قضية الثورة والشعب وبروح الصلابة في المعترك الايديولوجي والسياسي .

(ب) تنظيم التثقيف السياسي للاعضاء والمرشحين ومتابعة مدى استيعابهم لنظرية الاشتراكية العلمية وتطبيقها في الواقع والعمل على محاربة كافة التشويوهات لنظرية الاشتراكية العلمية ومكافحة الايديولوجية البرجوازية ومخلفات الاقطاع والتذبذب البرجوازي الصغير والنزعات القبلية والاقليمية .

(ج) ضمان التنفيذ الدقيق للمهام العملية التي اقرتها اللجان الحزبية في الموعد المحدد لها ومساعدة لجان المراكز والمديريات في كافة نشاطاتها السياسية والتنظيمية والايديولوجية .

(د) السهر على رفع الدور الطليعي للاعضاء في العمل والمشاركة النشطة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمشاريع قطاع الدولة في المدينة والريف وكذلك التعاونيات والمؤسسات التعليمية وغيرها من المؤسسات الاخرى ومراقبة

نشاطات الاعضاء والاعضاء المرشحين للحزب
العاملين في هيئات الدولة والمنظمات
الجماهيرية .

(ه) ممارسة وتطوير النقد والنقد الذاتي وعدم
المهادنة تجاه الاخطاء والنواقص ، والنضال
ضد مظاهر النزعة البيروقراطية وخرق
الانضباط الحزبي وقوانين الدولة ، وكذلك
النضال ضد حالات عدم الشعور بالمسؤولية
تجاه محاولات التخريب في أجهزة الدولة
ومؤسساتها وتربية اعضاء الحزب ومرشحيه
بروح اليقظة ضد أعداء الشعب .

(و) تنظيم العمال وحلفائهم الفلاحين وجميع
الكادحين لتحقيق مهمات بناء الدولة والاقتصاد
الوطني والبناء الثقافي . وتوجيه التنافس
الشريف وتطويره بين العاملين في الانتاج
لتنفيذ خطط الدولة والتزامات العاملين وتعبئة
الجماهير لاستكشاف الاحتياطات المحلية
واستخدامها استخداما أفضل والحرص على
تقوية انضباط العمل ورفع انتاجيته باستمرار،
وتحسين نوعية الانتاج وانجاح المشاريع
الانتاجية ومضاعفاتها ، والاهتمام بتحسين
ظروف الحياة المادية للشغيلة والكادحين .

(ز) ممارسة الدعاية والتحريض بين اوساط الجماهير الكادحة وتربيتها بروح الاشتراكية العلمية وتطوير نشاطها ومبادراتها على اسس ديمقراطية ، وتربيتها بروح الحرص على ملكية الدولة والتعاونيات .

(ح) العمل على أن يكون الاعضاء والاعضاء المرشحون للحزب قدوة ومثلاً يحتذى به في السلوك الثوري والعلاقات الرفاقية الحميمة مع بعضهم ومع جماهير الشغيلة والكادحين وكافة المواطنين .

(ط) أن تستهدف في عملها التربوي والسياسي ، في سياق انجاز مهمات البناء الاقتصادي والثقافي ، بلورة ملامح الانسان الجديد الذي يتسم بالوعي والتطور الشامل والعميق ، وبالاندفاع في النضال من أجل المستقبل الاشتراكي .

(ي) تربية جماهير الشغيلة والكادحين على اساس افكار الاشتراكية العلمية ، بروح الاخلاص العالية لقضية الحزب والشعب والثورة اليمينية وبناء اليمن الديمقراطي الموحد ، وبالموقف الايجابي المسؤول من العمل وملكية الشعب ومن كافة الواجبات الاجتماعية ، وكذلك تربية جماهير الشغيلة والكادحين بالاستقامة والصدق

والتواضع في الحياة الشخصية وبالروح
الرفاقية والجماعية والاحترام المتبادل ،
وبالموقف الواعي من المرأة والاسرة .

(ك) تربية النشء الجديد على التمسك بوحدة
النضال مع الفصائل الوطنية والتقدمية العربية
وبروح التضامن الاممي مع دول المنظومة
الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي ،
ومع نضالات الطبقة العاملة العالمية وجميع
الحركات الثورية المناضلة من أجل التحرر
الوطني والتقدم الاجتماعي والديمقراطية
والاشتراكية والسلم .

(ل) تجنيد كافة طاقاتها وامكانياتها في مجال الدعاية
والتحريض السياسي وتطوير الصحافة الحائطية
والاذاعة المحلية .

المادة الثانية والستون :

يحق للمنظمات القاعدية في مرافق العمل
والانتاج ممارسة الرقابة على نشاط الادارات لكي
تستطيع تحقيق مسؤولياتها في تنفيذ المهام الحكومية
ولا يعني ذلك أن تحل المنظمات القاعدية محل الادارة
أو أن تتحمل مسؤولياتها ، كما لا يجوز للمنظمات
القاعدية المتواجدة في المؤسسات الحكومية المركزية ،
نظرا للظروف الخاصة بهذه المؤسسات ، أن تمارس

مهام رقابية عليها ، وانما ينبغي عليها ممارسة نفوذها السياسي والتنظيمي عبر تحسين أسلوب وسير العمل بهذه المؤسسات والادارات الحكومية بصورة نشطة وان تشير الى نواقص وثغرات واخطاء عمل المؤسسة والعاملين فيها ، كما ينبغي عليها رفع النقد والمقترحات الى اللجنة الحزبية المختصة ودوائر سكرتارية اللجنة المركزية .

وتعمل المنظمات القاعدية في المرافق والمؤسسات الحكومية تحت اشراف اللجنة القيادية للحزب التي تنتمي اليها فيما يخص نشاطها التنظيمي والاعلامي الداخلي ، اما فيما يخص المسائل الخاصة بعمل المؤسسة الحكومية المعنية فتأتي تحت اشراف الهيئة الرسمية المختصة .

الفصل السابع

منظمات الحزب في القوات المسلحة

المادة الثالثة والستون :

منظمات الحزب في القوات المسلحة تسترشد ببرنامج الحزب ونشاطه الداخلي وتعمل طبقا لتعليمات تصادق عليها اللجنة المركزية ، ومنظمات الحزب في القوات المسلحة تؤمن تنفيذ سياسة الحزب في القوات المسلحة وتجمع أفرادها حول الحزب وتربي الجنود والضباط بروح الافكار الاشتراكية العلمية والتفاني اللامحدود لقضية الحزب والشعب واليمن الديمقراطي الموحد ، وتساهم بنشاط فعال في تدعيم وحدة الشعب وقواته المسلحة وتهتم بتعزيز الانضباط العسكري والسياسي ورفع الكفاءة في استعمال العتاد والسلاح وفي تنفيذ واجبه العسكري .

المادة الرابعة والستون :

تعمل المنظمات القاعدية في القوات المسلحة
حسب ارشادات اللجنة المركزية التي لا تتعارض مع
ارشادات اللجنة المركزية الخاصة بالمنظمات الحزبية
في المجال المدني .

الفصل الثامن

الحزب وأشيد

لمادة الخامسة والستون :

ان اتحاد الشباب الاشتراكي اليمني هو منظمة جماهيرية مستقلة ويشكل مساعدا للحزب واحتياطيا له ، ويربي الشباب وفق نظرية الاشتراكية العلمية ويعبئهم للمشاركة النشطة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وفي تطوير التعليم والثقافة الجديدة .

المادة السادسة والستون :

تشرف اللجنة المركزية للحزب على عملية التربية الاشتراكية والتعليم في اوساط الشباب التي تقودها قيادة (أشيد) بالتعاون مع منظمات ولجان الحزب التي تنشط بواسطة أعضائها ومرشحيها في (أشيد) وبشكل خاص في لجانها القيادية .

ويتوجب على المنظمات الحزبية أن تشرف
وتتابع نشاط أعضاء الحزب العاملين في أشيد ،
وأن تضمن التزامهم بإرشادات اللجنة المركزية .

ويحق للمنظمات القاعدية واللجان القيادية في
(أشيد) طرح القضايا المتعلقة بعملها أمام المنظمات
الحزبية واللجان الحزبية ، كما يحق للجنة المركزية
لأشيد أن تطرح القضايا المتعلقة بعملها أمام اللجنة
المركزية والمكتب السياسي .

الفصل التاسع

الجماعات الحزبية في الهيئات المنتخبة للدولة والمنظمات الجماهيرية

المادة السابعة والستون :

في الدورات والمؤتمرات والكنفرنسات والاجتماعات التي تعقدها مجالس الشعب أو المنظمات النقابية والشبابية وغيرها من المنظمات الجماهيرية والمؤسسات الاجتماعية على مستوى الجمهورية والمحافظات والمستبويات الاخرى وكذا في اللجان المنتخبة لهذه المنظمات ، تشكل الجماعات الحزبية في حالة وجود ثلاثة أعضاء أو أعضاء مرشحين فيها على الاقل .

تخضع الجماعات الحزبية على مستوى الهيئات اللجان الحزبية المقابلة لها وتنتخب سكرتيرا لها بناء على توصية هذه اللجان .

المادة الثامنة والستون :

واجب الجماعات الحزبية شرح ونشر وتنفيذ سياسة الحزب بين صفوف غير الحزبيين من النواب والمندوبين والكادحين الآخرين وتعزيز نفوذ الحزب وتوطيد انضباط الحزب والدولة ومحاربة البيروقراطية ومتابعة تنفيذ وتوجيهات الحزب والدولة ، ويجب على الجماعات الحزبية أن تخضع دوما للجان الحزبية القيادية .

الفصل العاشر

الموارد المالية للحزب

المادة التاسعة والستون :

الموارد المالية للحزب تأتي من اشتراكات الاعضاء
ومؤسسات الحزب وايراداته الاخرى .

المادة السبعون :

الاشتراقات الشهرية لاعضاء ومرشحي الحزب
هي كالتالي :

(أ) الذين يحصلون كمرتب أو دخل شهري اجمالي
اقل من خمسة وعشرين دينار يدفعون (١٥٠)
فلسا شهريا لا غير

(ب) من ٥٠ - ٢٥ دينار الى ... - ٣٠ دينار
يدفعون ١ ٪ من مرتبهم أو دخلهم الاجمالي .

(ج) من ٥٠ - ٣٠ دينار الى ... - ٤٠ دينار
يدفعون ١٦٥ ٪ من مرتبهم أو دخلهم الاجمالي .

(د) من ٥٠ - ٤٠ دينار الى ... - ٥٠ دينار
يدفعون ٢ ٪ من مرتبهم أو دخلهم الاجمالي .

(هـ) من ٥٠ - ٥٠ دينار الى ... - ٧٥ دينار
يدفعون ٢٥ ٪ من مرتبهم أو دخلهم الاجمالي .

(و) والذين يحصلون على مرتبات أو دخول شهرية
اجمالية فوق ال ... - ٧٥ دينار يدفعون
٣ ٪ .

(ز) الطالب أو الطالبة يدفع اشتراكا شهريا قدره
خمسون فلسا لا غير .

المادة الواحدة والسبعون :

عند قبول المنتسب كعضو مرشح في الحزب
يقوم بدفع رسم مقداره خمسون فلسا لا غير .

فهرست

ص

١ - برنامج الحزب الاشتراكي اليمني

٥

- المدخل

الفصل الاول :

٢٣

القضية الوطنية اليمنية

الفصل الثاني :

سياسة الحزب في مجال تعزيز وتطوير

٣٥

سلطة الدولة وتوسيع الديمقراطية

الفصل الثالث :

٤٩

سياسة الحزب الاقتصادية

الفصل الرابع :

تطوير التركيب الطبقي للمجتمع

٦٩

ومهام الحزب في هذا المجال

الفصل الخامس :

مهام الحزب في المجال الايديولوجي

٨٣

الثقافي والاجتماعي

ص

الفصل السادس :

مهمات الحزب في مجال الدفاع عن
المنجزات الثورية

٩٣

الفصل السابع :

تطوير الحزب ورفع دوره القيادي

٩٩

الفصل الثامن :

مهمات الحزب في مجال السياسة
الخارجية والعلاقات الدولية

١٠٧

الفصل التاسع :

آفاق تطور الثورة

١١٩



٢ - النظام الداخلي للحزب الاشتراكي اليمني

١٢٥

- المدخل :

الفصل الاول :

العضوية في الحزب وواجبات وحقوق
أعضاء الحزب

١٢٩

الفصل الثاني :

الانضباط الحزبي

١٤١

ص	الفصل الثالث :
١٥١	الديمقراطية الداخلية والبناء التنظيمي للحزب
	الفصل الرابع :
١٦١	الهيئات العليا للحزب
	الفصل الخامس :
١٧١	مهام المنظمات الحزبية
	الفصل السادس :
١٧٩	المنظمات القاعدية
	الفصل السابع :
١٨٩	منظمات الحزب في القوات المسلحة
	الفصل الثامن :
١٩١	الحزب و « أشيد »
	الفصل التاسع :
١٩٣	الجماعات الحزبية في الهيئات المنتخبة للدولة والمنظمات الجماهيرية
	الفصل العاشر :
١٩٥	الموارد المالية للحزب

طبعت على مطابع دار الفد

شارع سوريا - ملك بردويل - تلفون ٢٣٠٥١٢



سلسلة دليل المناضل

تهدف سلاسل دليل المناضل التي تقدمها دار ابن خلدون للقارئ العربي الى تقديم خلاصة مبسطة قدر الامكان لمختلف فروع المعرفة بمنهج علمي تقدمي .

وتشمل هذه السلاسل على :

- ١ - سلسلة : في النظرية
- ٢ - » : تجارب اشتراكية
- ٣ - » : تجارب حزبية
- ٤ - » : تجارب حركات التحرير الوطني
- ٥ - » : المكتبة الاقتصادية
- ٦ - » : المكتبة الادبية
- ٧ - » : دراسات عربية

السنن : ٥٠ ق.ل. او ما يعادلها

JQ

1825

Y5

H25

A

905,549